

الرسالة الثانية والثمانون

مشكلة الحدود الكويتية
بين الدولتين العثمانية والبريطانية
(١٨٩٩ - ١٩١٣ م)

د. ميمونة خليفة الصباح
قسم التاريخ - جامعة الكويت

حوليات كلية الآداب - الحولية الثالثة عشر - ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

المؤلف :

د. ميمونه خليفة العذبي الصباح

دكتوراه التاريخ الحديث عام ١٩٨٣م (جامعة عين
شمس)

استاذ مساعد في قسم التاريخ - كلية الآداب -
جامعة الكويت

من مؤلفاتها العلمية :

- نشأة الكويت وتطورها في القرن الثامن عشر، مجلة
دراسات الخليج والجزيرة العربية - العدد السادس
والاربعون - السنة الثانية عشرة - ابريل ١٩٨٦م رجب
١٤٠٦هـ.

- وضعية الكويت الدولية بالنسبة للدولة العثمانية نشر في
مجلة كلية الاداب - جامعة القاهرة - العدد الثامن
والاربعون سنة ١٩٨٧م.

- وعلاقات الكويت الخارجية خلال القرن الثامن عشر،
مجلة المؤرخ العربي - بغداد - العدد ٣٥ - السنة الرابعة
عشرة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨.

- وغر الكويت الاقتصادي وأهم عوامله خلال القرنين
الثامن عشر والتاسع عشر - نشر ضمن سلسلة دراسات
عن الشرق الاوسط اصدرها مركز بحوث الشرق
الاطلس.

- والملك عبدالعزيز وبتروال المنطقة المحايدة الكويتية
السعودية - نشر في المجلة العربية للعلوم الانسانية
العدد التاسع والعشرون - المجلد الثامن - شتاء
١٩٨٨.

- والجذور التاريخية للكويت في التاريخ القديم - نشر في
العدد ٣٨ من مجلة المؤرخ العربي (بغداد) - السنة الرابعة
عشرة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م

- ردود الفعل العثمانية على اتفاقية الحماية البريطانية
الكويتية سنة ١٨٩٩.

- المسألة الكويتية في السياسة الدولية.

- مشكلة الحدود الكويتية العراقية بين الدولتين البريطانية
والعثمانية.

- نجاح الشيخ احمد الجابر في الادارة من التنافس البريطاني
الامريكي على امتيازات بترول بلاده.

- الاستقلال ظاهرة سياسية هامة في تاريخ الكويت الحديث.

محتوى البحث

١١	مقدمة
	القسم الأول:
١٤	– الاقتطاع الأول لاجزاء من مناطق الكويت الشمالية.
	القسم الثاني:
٣٢	– مشكلة الحدود الشمالية في المفاوضات (البريطانية العثمانية لعقد اتفاقية ١٩١٣)
٤٣	– ملاحظات حكومة الهند (البريطانية حول الاتفاقية)
	القسم الثالث:
٥١	– معارضة الشيخ مبارك للقسم الخاص بحدود الكويت في الاتفاقية.

ملخص

حرصت الكويت منذ نشأتها في مطلع القرن الثامن عشر على استقلالها ضمن حدود معلومة وواضحة وظلت الدولة العثمانية تحترم استقلال الكويت ضمن هذه الحدود حتى وقع الشيخ مبارك اتفاقية الحماية مع بريطانيا في ٢٣ يناير عام ١٨٩٩ فاندفعت الدولة العثمانية وبتحريض من الدول الأوروبية صاحبة المصالح في الكويت والخليج (المانيا وروسيا وفرنسا) الى تقليص نفوذ الشيخ باستيلاء على بعض المناطق التابعة له وضمها إلى ولاية البصرة العثمانية ومن تلك المناطق جزيرتي وربة وبوبيان ثم ام قصر وصفوان فأحتج الشيخ مبارك بشدة وظهر من الادلة المؤكدة مايبث حقه في تبعية تلك المناطق الى حدود وبلاده. وساندته بريطانيا في ذلك التزاما بتعهداتها في اتفاقية حماية لعام ١٨٩٩ ثم في اتفاقية تأجير ميناء الشويخ عام ١٩٠٧ الا ان الموضوع لم يحسم بشكله النهائي الا عام ١٩١٣ في الاتفاقية الانكليزية التركية التي جاءت بعد مفاوضات استمرت لمدة عامين (١٩١١ - ١٩١٣) بين الدولتين بريطانيا والدولة العثمانية بعد ان شعرت الدولة العثمانية بحرج موقفها وحاجتها لتسوية كافة الامور مع بريطانيا كسبيل للخروج من مشاكلها الا أن الاتفاقية جاءت ظالمة للكويت حيث أعادت لها وربة وبوبيان واحتفظت لولاية البصرة باجزاء من أم قصر وصفوان.

وكانت الاتفاقية محل اعتراض الشيخ الشديد يسانده في ذلك المسئولين البريطانيين في المنطقة والذين كانت لديهم قناعة كاملة من خلال معرفتهم

الجيدة بالمنطقة بأن الشيخ قد ظلم وبالتالي فقد الحوا على حكومتهم بوجوب تعديلها حفاظا على حقوق الكويت التي تعهدت بريطانيا بحمايتها الا ان حكومتهم وقعت الاتفاقية بما تحمله من ظلم الكويت وشيخها وذلك في مقابل الحصول على امتيازات في جوانب اخرى من الاتفاقية بالاتفاق على مشروع خط جديد برلين بغداد بعد أن حصلت بريطانيا على نصيب الأسد فيها من خلال مشاركة رؤوس الاموال البريطانية. كذلك الغيت الرقابة العثمانية على الديون المصرية وهو امر يهم بريطانيا. واهم مايجب قوله ان هذه الاتفاقية كانت هي الاساس الذي قامت عليه الاتفاقيات اللاحقة المتعلقة بالحدود الكويتية العراقية.

وعلى الرغم مما اصاب الكويت في هذه الاتفاقية فانها ظلت تحترمها وتحترم كل الاتفاقيات التي قامت على اساسها التزاما بالاتفاقيات والمواثيق الدولية.

مقدمة:

يعد موضوع الحدود الكويتية ، من أبرز المشكلات التي ظهرت بين الدولتين العثمانية والبريطانية في الفترة ما بين عقد اتفاقية الحماية البريطانية عام ١٨٩٩ على الكويت، وعقد إتفاقية التفاهم بين الدولتين العثمانية والبريطانية عام ١٩١٣م.

لقد تميزت تلك الفترة بالصراع على مناطق النفوذ في منطقة الخليج، وحاولت الدولة العثمانية بعد عقد اتفاقية الحماية البريطانية على الكويت، استمالة الشيخ مبارك إلى جانبها، ولما فشلت في ذلك، اتجهت إلى الضغط عليه بكل الوسائل، ومنها اقتطاع أراض كويتية من خلال احتلال بعض المناطق في شمال الكويت، ووضع حاميات عسكرية عثمانية فيها عام ١٩٠٢م، مدعية أن تلك المناطق ليست كويتية.

أما رد الفعل البريطاني على ذلك فلم يكن كافيا واكتفت بريطانيا بالاتصالات الدبلوماسية مع الدولة العثمانية وتحريك بعض القطع الحربية، إلا أن المحاولات العثمانية لم تتوقف ضد الكويت، وبتعريض من المانيا وروسيا، وفرنسا وهي من الدول صاحبة المصالح الخاصة في المنطقة، استطاعت الدولة العثمانية أن تنص على اقتطاع مناطق أخرى من أرض الكويت في القسم الخاص بالكويت في المعاهدة البريطانية العثمانية عام ١٩١٣، والتي تميزت بنوع من التفاهم وتقاسم النفوذ بين الجانبين في المنطقة.

وتشير الأدلة المختلفة إلى أن المسؤولين البريطانيين في حكومة الهند ومنطقة الخليج، لم يوافقوا على القسم الخاص بالحدود الكويتية في اتفاقية ١٩١٣م وعارضوه بشدة، وطلبوا من دولتهم عدم التفاوض عن الحقوق الكويتية في هذا الشأن التزاما بما تعهدت به بريطانيا في إتفاقية الحماية بتاريخ ٢٣ يناير عام ١٨٩٩ نحو حماية الكويت من أية اعتداءات خارجية، في مقابل تعهد شيخ الكويت بالتزامه هو وخلفاؤه ومن بعده بعدم التصرف بأراضيها أو استقبال ممثلي الدول الأجنبية إلا بإذن بريطانيا، الأمر الذي كان يفرض على بريطانيا الإلتزام بالدفاع عن حقوق الشيخ وحماية أراضيها.

وتهدف هذه الدراسة إلى القاء الضوء على مشكلة تغيير الحدود الكويتية الشمالية لحساب ولاية البصرة العثمانية. وتوضيح جميع الظروف والعوامل المحيطة بها، وبخاصة الصراع الدولي على مناطق النفوذ في المنطقة، وذلك من خلال الوثائق الخاصة بهذا الموضوع، والتي أمكن الحصول عليها من الجانبين العثماني والبريطاني.

وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام، يتناول القسم الأول كيفية تقليص الحدود الشمالية للكويت عام ١٩٠٢م، من خلال الوثائق التي استطاع الباحث توفيرها من الجانبين العثماني والبريطاني حول هذا الموضوع، مع توضيح موقف الدولة العثمانية، وردود فعل السلطات البريطانية، ثم كبار الموظفين البريطانيين في حكومة الهند ومنطقة الخليج وموقف الشيخ مبارك من كل ذلك.

أما القسم الثاني، فيستعرض بالدراسة والتحليل التقليص الثاني للحدود الكويتية، وفقا للاتفاقية العثمانية البريطانية لعام ١٩١٣م، مع الاستعانة بالوثائق التي قدمها مركز الوثائق التابع للديوان الأميري بالكويت

للباحث في هذا الشأن، والقاء الضوء على ظروف عقد الاتفاقية، وموقف حكومة الهند البريطانية من القسم الخاص بالكويت.

ويوضح القسم الثالث موقف الشيخ مبارك من القسم الخاص بالكويت من الاتفاقية البريطانية العثمانية ومعارضته الشديدة لاقتطاع أي جزء من أرض الكويت أو محاولة تقليص حدودها.

وتنتهي الدراسة بخاتمة تبرز الحقائق التي تم التوصل إليها، وستلحق صور كاملة لجميع الوثائق التي تم الاستعانة بها مع هذه الدراسة.

القسم الأول الاقتطاع الأول لاجزاء من مناطق الكويت الشمالية

تعرضت الحدود الكويتية للاقتطاع عدة مرات، من قبل الدولة العثمانية، بعد إعلان الحماية البريطانية على الكويت في ٢٣ يناير ١٨٩٩، نتيجة لتصارع الدولتين العثمانية والبريطانية على النفوذ في المنطقة، ومحاولات الدولة العثمانية المستمرة للضغط على الشيخ مبارك، من أجل الاعتراف بالنفوذ العثماني ونبد التحالف مع بريطانيا.

لقد واجهت الدولة العثمانية عقد إتفاقية الحماية البريطانية على الكويت برفض شديد، ولم تستسلم للأمر الواقع، وأخذت تعمل بكل الوسائل لافشال هذه الاتفاقية، ومن تلك الوسائل محاولة استمالة الشيخ مبارك إلى جانبها، وابعاده عن النفوذ البريطاني^(١)، سواء باستخدام اللين، وإثارة الحمية الدينية لديه^(٢)، أو بمحاولة انشاء إدارات حكومية، أو بوضع حاميات عسكرية في الأراضي الكويتية، أو غيرها من مظاهر النفوذ العثماني، كإثبات وجود للدولة العثمانية على أراضي الكويت. الأمر الذي رفضه الشيخ مبارك بشدة. وكانت كل من المانيا وروسيا وفرنسا^(٣) وهي الدول الأوروبية صاحبة المصالح الخاصة في المنطقة تساند الدولة العثمانية في ذلك.

(١) صورة مضبطة المجلس المخصوص (مجلس استشاري تابع للسلطان مكون من كبار موظفي الدولة من وزراء ووكلاء وقضاة) المتعلقة بمحضر اجتماعه بتاريخ ٧ محرم ١٣١٨هـ الموافق ٢٣ نيسان ابريل ١٩٠٠ (ملف رقم ٧٨ ص ٤م).

(٢) صورة مضبطة المجلس المخصوص المعروضة على السلطان والمؤرخة في ١٤ شعبان ١٣١٧هـ ١٩٠٠م ملحق رقم (١).

(٣) مذكرة من رئيس كتاب السلطان، قصر يلدرز، مكتب رئيس الكتاب، رقم ٢٢٦٦، ص ٨ بتاريخ ربيع الأول ١٣١٩ الموافق ٤ تموز (يوليو) ١٩٠١م ملحق رقم (٢).

ولما فشلت جميع محاولات الدولة العثمانية في استمالة أمير الكويت الشيخ مبارك، إتجهت الدولة العثمانية إلى استخدام القوة لاقطاع أجزاء من حدود الكويت الشمالية من أجل تقليص نفوذ الشيخ مبارك، ومن ثم احراجه وطنيا من جهة، واحراج بريطانيا التي تفرض حمايتها على الكويت من جهة أخرى.

وفي عام ١٩٠٢، أرسلت الدولة العثمانية حاميات عسكرية عثمانية للإقامة في كل من أم قصر، وبوبيان وسفوان، كما أنشأ العثمانيون محطات للبريد في بوبيان، وأم قصر. وكان ذلك إمعانا من الدولة العثمانية في مضايقة الشيخ مبارك، حليف بريطانيا، وفي نفس الوقت خدمة لحليفها المانيا، التي كانت تسعى إلى إختيار منطقة (خور عبدالله) الكويتي كنهاية لخط حديد برلين - بغداد.

أما رد الفعل البريطاني على الإجراءات العثمانية، فيشمل باستنكار الحكومة البريطانية للموقف العثماني، وأحيانا تحذيرها من خلال المراسلات الدبلوماسية بين الطرفين. ولما لم تستجب الدولة العثمانية لنداءات وتحذيرات بريطانيا، اكتفت بريطانيا بإرسال السفينة الحربية البريطانية «سفنكس» لاختبار صحة المعلومات المتصلة باحتلال الدولة العثمانية لأراض كويتية، وقد أكد قائد السفينة الحربية على وجود حاميات عثمانية في تلك المناطق، إلا أن هذه الحاميات لم تمكث أكثر من اسبوعين^(٤).

ويتضح من الوثائق العثمانية ذات الصلة المباشرة بهذا الموضوع، أن السلطات العثمانية لم تأبه للتحذيرات البريطانية بضرورة الامتناع عن اللجوء

Flazer (lovat): India under Curzon and After, P. 102, London, 1956.

(٤)

إلى القوة مع الشيخ مبارك، بل إن السلطات العثمانية ذهبت إلى أبعد من ذلك، فإستتكرت الموقف البريطاني، واعتبرته تدخلا في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية^(٥)، كما اعتبرته تدخلا في الشؤون الداخلية الكويتية، بل وتجاوزاً على حقوق الكويتين وأراضيهم، وأنه كان ينبغي على البريطانيين أن ينسحبوا من الكويت، بدلا من أن يتدخلوا في شؤونها الخاصة.

وفما يلي إحدى الوثائق العثمانية الهامة التي تبين الموقف العثماني من هذا الموضوع. وهذه الوثيقة هي كتاب رئيس كتاب السلطان العثماني.. وترجمته:

«... بما أن نفس الوضع جار في اليمن، لذا ينبغي الإسراع باتخاذ التدابير التي يجب اتخاذها... فأصدرنا أوامرنا بألا يترك للإنكليز مقدار شبر من الأرض في اليمن، أو في خليج البصرة... هذه هي الإرادة السنية لصاحب مقام الخلافة...»^(٦).

وتنفيذاً للأوامر السلطانية، التي تقضي بمواجهة ما اسمته بتمادي الانكليز وتجاوزاتهم على أملاك الدولة العثمانية، في كافة مناطق الخليج والجزيرة العربية التابعة للسلطنة، اتخذت الإجراءات التي ترى أنها تحافظ بها على حقوقها في تلك المناطق، ومنها اقتطاع أجزاء من حدود الكويت الشمالية.

(٥) مذكرة من رئيس كتاب السلطان، قصر يلدز الهمايوني، مكتب رئاسة الكتاب، رقم ٩٧٩٠ ص ٢٤ بتاريخ ٢٠ ذي الحجة ١٣١٩هـ، الموافق ١٧ آذار (مارس) ١٩٠١م، ملحق رقم (٣).

(٦) مذكرة من رئيس كتاب السلطان، قصر يلدز الهمايوني، مكتب رئيس الكتاب، رقم ٩٧٢٧ ص، ١٧ ذي الحجة ١٣١٩هـ، الموافق ١٤ آذار/ مارس ١٩٠٦م ملحق رقم (٤).

حوليات كلية الاداب

وتشير الأدلة أيضاً إلى أن السلطات العثمانية لم تتراجع عن مخططاتها في مواصلة الضغط على الشيخ مبارك، فقد قامت في شهر مارس من نفس العام ١٩٠٢م، بتكثيف وجودها العسكري في البصرة، في محاولة لاحتلال منطقة الصبيحية، ومنطقة أخرى مجاورة لرأس الصبية، بحجة أن هاتين المنطقتين تدخلان في حدود ولاية البصرة، وبالتالي فهما تتبعان السلطة العثمانية.

وقد احتج الشيخ مبارك على ذلك موضحاً أن (أم قصر)، جزء من أراضي الكويت، تقع في نهاية خور الصبية، وفيها قصر ابن رزق، وهو من رجال الكويت المشهورين في عهد الشيخ جابر بن صباح. وأخذت (أم قصر) اسمها من وجود هذا القصر فيها.

أما بالنسبة (لبويان) فقد ذكر الشيخ، أن فيها مركزاً كويتياً لصيد الأسماك منذ أمد بعيد. إلا أن الحكومة العثمانية لم تستجب لاحتجاجات الشيخ مبارك، مما دعاه إلى رفع هذا الأمر إلى الحكومة البريطانية^(٧). ومن الجدير بالذكر أن هذه كانت أول مرة يرد فيها ذكر الحدود بين الكويت والبصرة.

ومما يلفت النظر في تطور الأحداث، الموقف البريطاني، إذ رأت الحكومة البريطانية في احتلال العثمانيين للمناطق الكويتية، خرقاً لسياسة الإبقاء على الوضع الراهن بين الدولتين، واكتفت بإبلاغ الباب العالي بأنها ترجو ألا يكون في احتلال العثمانيين للمناطق الكويتية ما ينقص من حقوق شيخ الكويت^(٨).

F.O. 78/5251 Memorandum (Turky Affair of Kuwait). 25th June 1902

(٧)

F.O. 781/5251 Memorandum by th Marquis of Lansdowne, Kuwait confidential 20 March 1902.

(٨)

ونتيجة لهذا الموقف السلبي من الحكومة البريطانية تجاه الشيخ مبارك، فقد تعرضت السياسة البريطانية في المنطقة إلى نقد شديد من المواطنين والصحف البريطانية، كما أن هذا الموقف قد فت في عضد الشيخ مبارك وجعله يتجه للعثمانيين في محاولة لكسب تأييد كبار موظفيهم، وفي مقدمتهم نوري باشا، وإلى البصرة. مبرراً ذلك بأنه لم يتجه إلى بريطانيا إلا بعد أن رفضت الدولة العثمانية مساعدته^(٩)، وتشير الأدلة إلى أن بريطانيا وبعد فترة من الزمن، عدلت موقفها بأن ذكر أوكنور Sir, N.O.CONOR. السفير البريطاني في الاستانة ناظر الخارجية العثمانية بالاتفاق السابق بين حكومتيها من أجل المحافظة على الوضع القائم «ذاكراً»: «... أن بلاده اجتهدت في المحافظة» عليه، بينما عملت السلطات التركية على إزعاج الشيخ مبارك...»، كما أوضح أوكنور... أن لبلاده مصالح سياسية واقتصادية في الخليج العربي، ولذلك تقع عليها تبعية المحافظة على هذه المصالح^(١٠).

أما كرزون (Lord Curzon) نائب الملك البريطاني في الهند فقد رأى أن المناقشات الدبلوماسية لا تجدي نفعاً، وأنه يجب الدفاع عن الكويت وإعلان الحماية البريطانية بصورة صريحة^(١١)، وقد أيدته المسئولون البريطانيون وقرروا إيافته إلى الكويت وإعلان الحماية عليها، مما أدى إلى رفع معنويات الشيخ مبارك.

ويتضح من سير الأحداث أن إعلان الحماية البريطانية على الكويت، وتكرار توجيه الإنذارات البريطانية للباب العالي، من أجل المحافظة على سياسة الوضع القائم، لم يغير من واقع الأمر شيئاً فيما يتعلق بمشكلة الحدود الكويتية، بل استمر العثمانيون في احتلالهم لأم قصر، وسفوان، وبعض

F.o. 78/5251 From Mr. Wartslaw to sir O'conor, No. 31, March, 1902. (٩)

F.O. 78/5251 from sir N. O'Conor No. 144, 28th March, 1902. (١٠)

From Lord Curzon to Lord George Hamilton, Mar. 1900, Correspondence of Lord Curzon with Lord Hamilton, part 11, vol. 51018. (١١)

حوليات كلية الآداب

المناطق الشمالية الأخرى من حدود الكويت وضمها للولايات التابعة للسيطرة العثمانية.

واستجابة لمطالبة الشيخ مبارك أوصت الحكومة البريطانية بضرورة انسحاب العثمانيين من المناطق التي سبق لها احتلالها داخل الحدود الكويتية وإن تحل القوات الكويتية مكانها. كما وعدت الشيخ مبارك بالمساعدة في إنشاء مركز عسكري كويتي في جزيرة بوبيان لمواجهة الحاميات العثمانية الموجودة في أم قصر، إلا أن الشيخ مبارك خشي مغبة ذلك، واكتفى بأن تتردد السفن البريطانية على ميناء الكويت، وخور عبدالله من آن إلى آخر^(١٢). وتنفيذاً لذلك كلف نوكس (Knox) أول معتمد سياسي بريطاني في الكويت، في يونيو عام ١٩٠٤م، بأن تكون إحدى مهامه الهامة هي مراقبة تحركات القوات العثمانية على حدود الكويت، ومراقبة نشاطاتها ونشاطات الدول الأجنبية فيما يتعلق بالمرافئ الطبيعية داخل الكويت وخارجها، بما يحافظ على الوضع الراهن^(١٣). وقد رأس نوكس وفداً بريطانياً لمسح الحدود الكويتية عام ١٩٠٤م.

وقد أثار ذلك الموضوع الدولة العثمانية واحتجت عليه لدى بريطانيا، واعترضت على إرسال موظفين بريطانيين إلى الكويت، كما استفسرت عن مهمتهم، وقد جاء ذلك في كتاب رئيس كتاب السلطان إلى الصدر الأعظم، رداً على كتابه الذي أشار فيه إلى أن السفارة البريطانية في الآستانة أبلغت باحتجاج الدولة العثمانية، وأنها أجابت على الأمر بأن تلك المهمة

Memorandum of Information recieved during May 1905, India off. Pol & Ex. Files. (١٢)
Vol. 35 of 1904 file 1855, Paris.

(١٣) لوريمر، دليل الخليج، ج ٣، القسم التاريخي، ترجمة مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر، الدوحة ١٩٦٧م.

كانت من أجل بعض الأمور التجارية والتعرف على الأحوال الطبيعية للمياه الجوفية، وتركيز علامات فارقة فقط، وأنه لم يوكل إليهم مهمات أو صلاحيات تنطوي على فكرة تغيير الحدود.

وبعد التحريات التي أجرتها الحكومة العثمانية، نتيجة للشكوك التي راودتها، حول مهمة الوفد المذكور، تبين لها وجود موظفين بريطانيين في نواحي النجف، ونجد، وأنهم ينوون الاتصال بابن سعود، وأن إصرارهم على ذلك اللقاء لابد وأن ينطوي على مقاصد خفية تستروا من أجل تحقيقها بأمور تجارية، وعليه صدرت إرادة السلطان بمنعهم من ذلك^(١٤).

وفي ضوء ذلك يتضح أن الدولة العثمانية تتابع التحركات البريطانية فيما يتصل بالكويت بكل دقة، لاسيما فيما يتعلق بالحدود الكويتية التي عملت على تجاوزها لحساب ولاية البصرة بعد تواجد النفوذ البريطاني في الكويت.

ويؤكد هذا الاتجاه تشكك السلطات العثمانية في مهمة المعتمد السياسي البريطاني والوفد المرافق له وخشيته من أن تنطوي تلك المهمة على توسيع الحدود مع ولاية البصرة العثمانية.

ومن أجل ذلك أصرت الدولة العثمانية على الاحتفاظ بالحاميات العسكرية التي أقامتها في أم قصر وسفوان، ولم ترضخ لكافة المحاولات والضغط البريطاني لرحلتها، وإعادتها إلى الكويت.

(١٤) كتاب من رئيس كتاب السلطان (حضرة الشهياري) قصر يلدرز الهمايوني، مكتب رئيس الكتاب، رقم ٧٨٧٣، ص ٢٦، بتاريخ ١٨ ذي القعدة ١٣٣٢ هـ الموافق ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٠٤ م. (ملحق رقم ٥).

حوليات كلية الآداب

هذا في حين كانت اتفاقيات بريطانيا المتتالية مع الشيخ مبارك تحمل تعهدات بريطانية واضحة بحماية حقوق الشيخ في أراضيه، ومساندته في الدفاع عنها، وعدم التفريط بها، وكانت آخر الاتفاقيات بهذا الخصوص إتفاقية تأجير ميناء الشويخ الموقعة في يوليو ١٩٠٧م^(١٥) والتي أبرمتها بريطانيا تحسبا لتطورات مشروع خط حديد برلين - بغداد واختيار موقع كويتي لنهايته. وتلمس من خلالها التزاما بريطانيا واضحا بالحفاظ على حقوق الشيخ، كما كان لهذه الاتفاقية دلالتها على حرية الشيخ مبارك في التصرف في أراضيه.

واعتمادا على هذه التعهدات البريطانية تمسك الشيخ بحقوقه في أراضيه مقابل التجاوزات العثمانية عليها، ولم تلن له قناة وظل على إصراره ومطالبته للحكومة البريطانية للوفاء بتعهداتها واستعادة حقوق الكويت وأراضيها من الدولة العثمانية. كما أن مسئولى حكومة الهند البريطانية في المنطقة (نائب الملك والمقيم السياسي في الخليج والمعتمد السياسي البريطاني في الكويت) وبناء على قناعتهم التامة بأحقية الشيخ استمروا يلحون على حكومتهم بوجوب تأييد حقوق الشيخ واستخلاص أراضيه الداخلة ضمن حدوده من العثمانيين. وقاموا بالكثير من الرحلات لفحص مناطق الحدود، كما قاموا بكتابة العديد من التقارير الخاصة بهذا الموضوع. ومن ذلك جولة المعتمد السياسي في الكويت (الكابتن نوكس) في مناطق الحدود خلال شهري مارس ويونيو من عام ١٩٠٨م، ثم تلك الرحلة التي قام بها خلفه الكابتن شكسبير في شهر يناير وشهر مارس من عام ١٩١٠م. وقد فحص

Record of Kuwait, Vol. 1. P. 422.

(١٥) حول هذا الموضوع أنظر ملحق خاص باتفاقية تأجير ميناء الشويخ ملحق رقم (٦) ودلائلها على وجوب التزام بريطانيا بحماية حقوق الشيخ في التصرف في أراضيه.

هؤلاء في رحلاتهم خط الحدود والجزر وتأكدوا من صدق تبعية جزر وربة وبوبيان وسفوان وام قصر لشيخ الكويت. كما رسموا أولى خرائط خط الحدود الذي قدمته الحكومة البريطانية بعد ذلك في مفاوضاتها مع الحكومة العثمانية في الفترة ما بين عام ١٩١١ وعام ١٩١٣م. وتوفر تقارير توكس لعام ١٩٠٨ أساساً جيداً لاعتبار انطاع ومجموعة القرى ذات الأهمية الكبيرة داخل نطاق أملاك الشيخ مبارك، وتدحض ادعاء الباب العالي بكون هذه المنطقة جزءاً من ولاية البصرة. ومن هذه الأسس التي أبرزها توكس أن رئيس هذه المنطقة (انطاع وما جاورها) عام ١٩٠٨ قد تم تعيينه من قبل الشيخ مبارك. وفي حين تؤيد تقارير شكسبير ما جاء في تقارير توكس السابقة لها فإنها تركز على إيضاح حدود الكويت الجنوبية بشكل خاص وهي ليست نقطة إهتمامنا في هذه الدراسة التي تتابع (مشكلة الحدود الكويتية العراقية بين الدولتين البريطانية - العثمانية). وبوجه عام فإن (نوكس) و(شكسبير) قد أيدا كل ما ذكره الشيخ مبارك في وصفه لحدود بلاده وأوصيا حكومتهما بوجوب تأكيد أقوال الشيخ الصحيحة. فبعد الفحص الدقيق للحد الشمالي جعل الكابتن شكسبير تل الرق المميز جدا الركن الشمالي الغربي للامارة ويمر هذا الخط بجبل سنام وهو نقطة أخرى هامة. ليصل إلى البحر جنوب أم قصر مباشرة وفقاً لتقرير شكسبير رقم ١٧٢٧ بتاريخ ٤ أغسطس ١٩١٢. ومن المفيد الإشارة إلى تقرير السير بيرسي كوكس الذي أيد فيه ما ذهب إليه كل من الكولونيل نوكس والكابتن شكسبير بشأن حدود الكويت وحقوق شيخها، ورأى أن مطالبات الشيخ بسفوان أقوى بكثير مما كان يعتقد، فهي تستند إلى أساس جيد وقوي، ولكنه تخوف من احتمال الاضطراب إلى تقديم تنازلات للباب العالي فيما يخص هذا الخط على الرغم من أن نفوذ الشيخ غير منازع ويمتد حتى أسوار القلعة الموجودة في سفوان. ويوصي كوكس بوجوب أن تؤخذ هذه الحقيقة

حوليات كلية الاداب

بعين الاعتبار حين رسم الحدود لا سيما وأن المستر جاكسون (J.P.Gakson) نائب المقيم السياسي البريطاني في الخليج كان قد أشار في تقريره المؤرخ ٦ سبتمبر ١٨٩٧م إلى اعتبار سفوان هي الحد الشمالي للإمارة وأنها كانت دائماً مكاناً تقيم به قبائله، إلى جانب ما أكدته القنصل البريطاني في البصرة عام ١٩٠٢م من أن السلطات العثمانية لم تفكر إطلاقاً في ممارسة سلطتها سواء في سفوان أو في أم قصر حتى الأحداث الأخيرة.

ومن ضمن المكاتبات والتقارير التي ترجع إلى تواريخ سابقة والتي استند إليها السير (بيرسي كوكس P.Cox) رسالة من الشيخ مبارك إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج بتاريخ ٧ فبراير ١٩٠٢ سجل فيها مطالبه بسفوان ذاكرة ما نصه بالنسبة إلى سفوان: فإن محاصيل الخنطة التي يتم إنتاجها فيها هي تحت سلطتي وحمايتي وأن مقرّ قبائلي يقع إلى الغرب منها وهم يتوجهون إلى هناك خلال الصيف حيث توجد المياه، وقبل الآن لم يستول الا تراك وغيرهم على سفوان، كما صرح الشيخ للضباط البحرينيين الذين سألوه عن هذه المسألة بأنه كانت توجد ثمانى أو عشر أسر من المستقرين هناك مثل (بن هندي) و(بن تركي) وكانوا قد أقاموا هناك باستمرار لمدة أربعين عاماً، وأشار إلى أنهم لم يكونوا يدفعون إتاوة ولكنهم قدموا له بين وقت وآخر البرسيم والبصل اعترافاً بخضوعهم له.

ويذكر (كوكس) أنه عندما أشارت تقارير بعض الصحف إلى أن خط سكة حديد برلين - بغداد سينتهي عند أم قصر أكد الشيخ بشكل قاطع اعتبار أم قصر من أملاكه. ويعتقد (كوكس) بأنه على الرغم من قوة مطالب الشيخ هذه إلا أن الحكومة البريطانية ليست على استعداد لمساندة الشيخ حولها. ويرى كوكس أنه من حسن الحظ أن المكان سيفقد الكثير من أهميته ما دام الشيخ يحتفظ بجزيرتي ورية وبوبيان وأن لدى المسؤولين

البريطانيين من الأسباب ما يحملهم على التمسك بحقوق الشيخ بهاتين الجزيرتين وذلك بسبب مزايهما الهامة، ولكونها مسألة ذات مزايا سياسية.

وقد أرفق كوكس تقارير الميجر (نوكس) الخاصة بحقوق الشيخ في حدوده وأراضيه ورجال قبائله فيها برسالته إلى حكومة الهند رقم (١٦٨) سرى بتاريخ ١٠ يونيو ١٩٠٨ م.

ويقترح (كوكس) في نهاية تقريره أن تسعى الحكومة البريطانية للاتفاق مع العثمانيين - إذا كان ذلك لا يزال ممكنا - على وضع خط يختلف قليلا عن ذلك الذي اقترحه (لوريمر) بحيث تتحقق مصالح الشيخ وفقا لحقوقه المؤكدة في تقارير (شكسبير) ونفوذه على قبائله في مناطق استراتيجية. وهذا له ميزة كبيرة في ذات الوقت تتعلق بتوفير حدود جيدة التحديد وهو إعتبار لا شك سيكون محل تقدير الشيخ ورضاه^(١٦).

ولم تلن للشيخ مبارك قناة وظل على إلحاحه ومواجهة التبريرات البريطانية بالحجة القوية لحثها على مساندته في استعادة حقوقه وأراضيه التي استولت عليها الدولة العثمانية. ومن ذلك أنه بعث إلى المقيم السياسي في الخليج العربي السير (بيرسي كوكس) بكتاب وضع منه ما ترجمته.. بما أن كلا من جزيرة بوبيان وام قصر، وسفوان من ضمن الحدود الإقليمية للكويت، وأن الباب العالي قد وجد هذه المناطق خالية وقام بوضع حاميات عسكرية عثمانية فيها، دون أن يلقي ذلك العمل أي اعتراض من الحكومة البريطانية بصفتها الحامية للكويت، فإنني أخشى الآن على كاظمة الكويتية، في الوقت الذي تجري فيه المفاوضات بين الدول الكبرى حول اختيار المحطة النهائية لخط حديد بغداد. ولما كانت كاظمة موضوعا للنقاش بين تلك

٢٤

١٦٦) R/15/5/67 From Sir P. Cox, British Residency & Consulate General to the under Secretary of state. Foreign office, secret No. 1727. Bushir 4 th August 1912.

حوليات كلية الاداب

المناطق، وقبل أن يقع ما هو أسوأ، أتقدم بمطالب ثلاثة وأطلب منكم إختيار أحدها:

«إما أن تستأجروا مني كاظمة وتحموها مع الأراضي المحيطة بها، أو أن تدعوني أوجرها، أو أن تعطوني تعهدا خطياً من الحكومة البريطانية لحمايتها والأراضي القرية منها من عدوان الدول الأجنبية.. ومن بينها الحكومة التركية.. هذه هي الطلبات التي أتقدم بها اليكم، وأريد جوابا سريعا قبل أن يقع المحذور، الأمر الذي أخشاه..»^(١٧).

وفي محاولة من الشيخ مبارك لاثارة اهتمام البريطانيين بهذا الأمر رفض إجراء إتصال رسمي مع المعتمد السياسي البريطاني في الكويت الكابتن شكسبير (Captain Shakespear)، فقد ذكر المعتمد السياسي البريطاني في الكويت برسالته إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج بتاريخ ١٩ أبريل أن الشيخ مبارك أرسل سكرتيه ليبلغ المعتمد السياسي بأن الشيخ تسلم منذ مدة عروضاً من الفرنسيين لإنشاء خط سكة حديدية من كاظمة إلى مدينة الكويت، وإقامة بعض الإنشاءات التي قد يحتاجون إليها (ويفترض أن تكون أرصفة وطرقا الخ)، إلى جانب استئجار الأراضي اللازمة منه، وقد أعربوا عن استعدادهم لأن يدفعوا ثمن أي أراض تؤول إليهم، أو أي معادن تكتشف، وذلك باقتطاع نسبة مئوية من الأرباح. وأضاف السكرتير بأن الشيخ أبلغه بأن الألمان أيضا قدموا عرضاً لاستئجار كل الأراضي المتاخمة لموقع كاظمة، وأنه نظرا لأن الشيخ كان دائما يتعامل مع الانكليز

R/15/5/59 Translation of Letter From Sheikh Mubark Al Sabah Sheikh of Kuwait (١٧) (kuwait) to colonel P.H. Cox, Political Resident in the persian Gulf. Dated 23rd Rab 11, 1329 Hig. 22 April 1911.

(ملحق رقم ٧).

ويفضلهم، إضافة لما يربطه بهم من اتفاقيات، فإن الشيخ لم يرد بعد على هذه العروض الفرنسية والألمانية، وأنه يرغب في التفاهم مع الحكومة البريطانية حول هذا الموضوع. ويستطرد السكرتير في رسالته ذاكراً أن الحكومة البريطانية ترغب في الاتفاق حول نفس الموضوع، أي موضوع كاظمة، والتي أبدت الدولتان (ألمانيا وفرنسا) رغبتهما في التعاقد بشأنه، وأن الشيخ يرحب بتأجير كل الأراضي التي تراها الحكومة البريطانية مناسبة، ويمكن للشيخ عندئذ أن يرد عليهما بأن الأراضي قد تم تأجيرها من قبل بريطانيا، أما في حالة عدم رغبة الحكومة البريطانية في استئجار هذه الأراضي بنفسها، بل وترى تأجيرها للآخرين، ففي هذه الحالة فإن الشيخ على استعداد أيضاً للموافقة على ذلك. وفي هذه الحالة فإنه يطلب إعطاءه مستنداً رسمياً، تقدم الحكومة البريطانية بموجبه الضمان بألا تقوم الدولة العثمانية، أو أية دولة أجنبية أخرى باحتلال كاظمة، والأراضي المحيطة بها. وأشار سكرتير الشيخ على لسان الشيخ نفسه، على سبيل المثال، إلى بويان، وأم قصر، وسفوان. فبينما كانت الحكومة البريطانية تنصحه بألا يفعل شيئاً بشأنها، فأنها سمحت في الوقت نفسه بالاحتلال التركي لتلك المناطق، وقد استمر ذلك الحال حتى الآن.

أما المعتمد البريطاني في الكويت فقد علّل هذه المواقف السياسية الأخيرة للشيخ مبارك وانطلاقه في مجالات السياسة الدولية إلى الأنباء التي وردت للشيخ مبارك في السابع عشر من أبريل ١٩١١م من البصرة، والتي مفادها أن اتفاقاً قد تم التوصل إليه حول المرحلة الأخيرة من خط سكة حديد بغداد، وبناء على ذلك تقوم إحدى الشركات ببناء الخط الممتد من بغداد إلى كاظمة بحيث تمتلك كل من بريطانيا وألمانيا ٤٠٪ من أسهم تلك الشركة، في حين تمتلك تركيا ما تبقى من أسهم، أي ٢٠٪. كما علم

حوليات كلية الاداب

أنه قد تم الاتفاق كذلك، وبناء على إلحاح بريطانيا على أن تمنح الكويت / الحكم الذاتي، مع الاعتراف بالسيادة التركية في نفس الوقت. وأفاد المعتمد السياسي بأنه لم يحصل على تلك المعلومات من الشيخ مبارك، أو من سكرتيه، بل استفسر من سكرتيه، عما إذا كان على علم بالاشاعات التي كانت مروجة في الأسواق.

كما يذكر شكسبير «أن سكرتير الشيخ (مبارك) استفسر منه عن حقيقة الموقف البريطاني بالنسبة لمراكز التفتيش التركية في كل من سفوان، وأم قصر، وجزيرة بوبيان. ويشير شكسبير إلى أن رأيه الشخصي، هو أنه يعتقد بأن الإشارة الغامضة إلى الفرنسيين والألمان - الذين لم يذكر سكرتير الشيخ، ما إذا كان المقصود بهما الحكومتين أو هما شركتان فرنسية وألمانية - يجب ألا تؤخذ بصورة جدية، إذ ربما تعود في الأصل إلى بعض العروض المبدئية التي يبدو أنها قدمت إلى الشيخ مبارك في بداية المفاوضات حول سكة الحديد الألمانية مع الأتراك». ويضيف شكسبير، «أنه يعتقد أن تلك العروض المزعومة (حسب رأي شكسبير) لم يأت بها الشيخ لمجرد ما ينتظره من فائدة نتيجة للعروض السخية التي لم يظهر منها أي شيء واضح حتى ذلك الوقت». كما أوضح شكسبير «بأن الشيخ كان بصورة عامة صريحا تماما مع المسؤولين البريطانيين، وكان يفضل أن يضع مصالحه بثقة في يد بريطانيا»، ويضيف شكسبير «إلا أن النبرة المثيرة والمشوشة للخطب التي ألقيت في البرلمان (أي البرلمان البريطاني) والتعليقات التي نشرت في الصحف المصرية والعثمانية بالنسبة لتلك الخطب، وما استهدفته، إلى جانب الأنباء المؤكدة والمثيرة للدهشة التي جاءت مؤخرا من البصرة، هذه الأمور جميعا قد زعزعت ثقة الشيخ مبارك ببريطانيا، إلى حد ما، ودفعته إلى التطلع إلى أهداف خارجية، من أجل تأمين نفسه ضد ما يعتبره تدخلا آخر محتملا من

قبل الدولة العثمانية، وفي ضوء كل ذلك، طلب المعتمد السياسي البريطاني في الكويت من حكومته تقديم تأكيد للشيخ بأن بريطانيا تنوي المحافظة على إبقاء أراضيه المتاخمة للحدود غير منتهكة، وأن الشيخ مبارك سيقدر هذا التأكيد، الذي سيكون مفيداً في تهدئة الحملة المغرضة من الشائعات التي شنّها المتآمرون (وفقاً لتعبير شكسبير) والصحف المعادية^(١٨).

إن أبرز ما يمكن ملاحظته في كتاب شكسبير إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج (كوكس)، هو ما إتصف به الشيخ مبارك من ذكاء في استغلال المواقف والفرص لصالح بلاده، ودفع بريطانيا إلى الإلتزام بتعهداتها تجاهه وبخاصة ما يتعلق بحماية بلاده وأراضيه من كل تدخل خارجي، وذلك من خلال التلويح لها بإمكانية الارتباط والتعاون مع الأطراف المنافسة التي تسعى بريطانيا جاهدة لإبعادها عن الكويت والمنطقة.

لقد أجاب المقيم السياسي البريطاني في الخليج (كوكس) على كتاب الشيخ مبارك المؤرخ في ٢٣ ربيع الثاني ١٣٢٩ الموافق إبريل ١٩١١م والمتعلق بموضوع كاظمة بكتاب أيد فيه ما سبق ذكره للشيخ شفاهاً من أن كاظمة مندرجة ضمن الضمانات البريطانية، وأكد للشيخ الإلتزام البريطاني بالمحافظة على أراضيه وحمايتها، لذلك فلا يوجد أي سبب يدعو إلى قلق الشيخ حول الموضوع.

كما ذكر (كوكس) الشيخ مبارك بكتاب الكولونيل كمبال (Col.Kamball) المقيم السياسي البريطاني السابق في الخليج والمؤرخ في ٦

R/15/59 No. C. 23 of 1911, From Captain Shakespear, Shkespear, Political Agent (١٨) Kuwait. To Political Resident in the Persian Gulf, 19th April 1911.

(ملحق رقم ٨).

حوليات كلية الآداب

ديسمبر ١٩٠١م وكذلك المحاورات التي جرت معه بواسطة المقيم السياسي في الخليج بتاريخ ديسمبر ١٩٠٢م، رداً على كتاب الشيخ نفسه، المؤرخ في ٢١ جمادي الأول ١٣٢٠هـ الموافق ديسمبر ١٩٠٢م، والذي طلب فيه منحه مدفعين أو ثلاثة لوضعها في الجهرة من أجل المحافظة على الكويت من الحملات البرية، وأن نائب المقيم السياسي البريطاني أظهر للشيخ أن الحكومة البريطانية ترى عدم إمكانية إعطاء المدافع، وأنه لا حاجة لتلك المدافع، لأن بريطانيا متعهدة بالدفاع عن الكويت، مادام الشيخ وخلفاؤه يراعون واجبات عهودهم. وأن بريطانيا ستصددى للدفاع عن الكويت وكافة الأراضي التابعة لها، لذلك فإن (كوكس) يرى أنه لا ينبغي للشيخ أن يؤكد على أن كاظمة تابعة للكويت، لأن هذا الأمر مفروغ منه، ومؤكد.

كما أشار بأن الصحف في هذه الحالة ستتخذ إشارة الشيخ هذه لإثارة الاشاعات والأخبار الكاذبة، وسيستغلها كل طرف ويفسرها وفقاً لمصلحته. لذا يرى كوكس أنه يجب على الشيخ أن يكون حذراً، ولا يترك مجالاً لإثارة مثل تلك الاشاعات المغرضة، وأن يعود إلى المعتمد السياسي البريطاني عند سماعه لأي شيء من هذا النوع، أو حدوث سوء فهم^(١٩).

فرد الشيخ مبارك بكتاب شكر فيه (كوكس) على كتابه المطمئن وتأكيداً لما جاء في كتاب الكولونيل كمبال المؤرخ في ديسمبر ١٩٠١، والمتضمن تعهد بريطانيا بحماية الكويت والأراضي المحيطة بها من أي هجوم بري، طالما التزم الشيخ مبارك بشروط الاتفاقية، وأن عبارة الأراضي

R/B/5/59, Copy of letter, No.1057/ 1991 From Resident to Sheikh Mubark, ,

(١٩)

حررت في ٢٣ ربيع الثاني ١٣٢٩هـ. الموافق ٢٢ أبريل ١٩١١. (ملحق رقم ٩).

المحيطة، التي جاءت في التعهد البريطاني آنف الذكر تعني الأراضي المطلة على خليج الكويت، ومن بينها كاظمة.

ويؤكد الشيخ في كتابه «أنه سيظل ملتزماً دائماً بالاتفاقية مع الحكومة البريطانية، ولن يقدم على أي عمل يتنافى مع ما نصت عليه، وسيكون دائماً مقرأً بجميل الحكومة البريطانية، ومعتمداً على وعودها وصدق كلامها، ولن يتطرق اليه أدنى شك حول ذلك الأمر، وأنه شديد التعلق بالحكومة البريطانية الرشيدة، التي توفر له الأمان وتحميه من تدخل كافة الحكومات، وأنه لن يشعر بالضيق مما تنشره الصحف، وما يقوله السياسيون، وإذا أصابه قلق فسيطلب الطمأنينة من الحكومة البريطانية...»

وأظهر الشيخ في كتابه أنه شعر بالطمأنينة من خلال رد السير بيرسي كوكس، على الرغم مما نشر في الصحف من حملات تهدف إلى التشكيك، وأنه سيرجع إلى الكابتن شكسير، وفقاً لنصيحة كوكس في كافة الأمور التي يخامر القلق بشأنها^(٢٠).

وهكذا كررت الحكومة البريطانية للشيخ مبارك في عدة مناسبات تعهداتها بحماية أراضيه من كل تجاوزات ولكنها لم تفعل شيئاً من ذلك.

وتشير المصادر المختلفة إلى أن الاقتطاع للحدود الكويتية قد حدث عدة مرات، فلم يكن تقليص الحدود الشمالية والجنوبية في أعقاب الاتفاقية الإنكليزية - العثمانية عام ١٩١٣م هو الأخير، بل أعقبه اقتطاع آخر عام ١٩٢٢م على الحدود الجنوبية، حين قلص البريطانيون ثلثي أراضي الكويت

(٢٠) R/1515/ 5g Translation, From Sheikh Mubark Al Sabah, Ruler of Kuwait to Colonel Cox. British Resident and Consul Dated.4 th Jamadi Al Awal 3rd May 1911.

(ملحق رقم (١٠)).

وضموها إلى الملك عبدالعزيز آل سعود الذي أصبح أعظم شخصية في المنطقة يمكنهم الاعتماد عليه في تثبيت نفوذهم ومصالحهم فيها في ذلك الوقت.

ولسنا بصدد الحديث عن هذا التقليل لأنه يخرجنا عن موضوعنا، إلا أن الإشارة جاءت هنا للتأكيد على جرى بريطانيا وراء مصالحها وعدم التزامها بتعهداتها.

القسم الثاني

مشكلة الحدود الشمالية في المفاوضات لعقد اتفاقية ١٩١٣

احتل موضوع الحدود الشمالية للكويت مع العراق في ظل الحكم العثماني مكانة متميزة في المفاوضات التي جرت بين الدولتين البريطانية والعثمانية في الفترة من عام (١٩١١ وحتى عام ١٩١٣م) وحظيت بقسم خاص من اتفاقية التفاهم وتوزيع النفوذ بين الجانبين في المنطقة، والتي وقعت بالأحرف الأولى عام ١٩١٣م إلا أنها لم توضع موضع التنفيذ بسبب قيام الحرب العالمية الأولى، وانضمام الدولة العثمانية إلى دول المحور وإعلانها الحرب على بريطانيا.

ومن أجل الوصول إلى الحقيقة التاريخية في هذا الشأن لابد من تتبع سير المفاوضات التي جرت بين الطرفين البريطاني والعثماني من خلال الظروف المحيطة في المنطقة، وفي ضوء مصالح الجانبين المتفاوضين أيضا.

تشير الأدلة المختلفة إلى أن المسؤولين البريطانيين في الكويت والمنطقة وهم المطلعون مباشرة على سير الأمور فيها كان لهم موقف يساير موقف شيخ الكويت، وقد طلبوا في أكثر من موقف، من حكومتهم التأكيد على حقوق الكويت في هذا الشأن.

ولابد قبل التطرق لموقف المسؤولين البريطانيين في المنطقة التابعين لحكومة الهند البريطانية أن نبين أن السياسة البريطانية كانت تسير على مستويين: مستوى لندن ووزارة الخارجية البريطانية، ومستوى حكومة الهند البريطانية، واهتم المستوى الأول بمصالح الإمبراطورية البريطانية ككل،

(*) المقصود بالمسؤولين البريطانيين هنا مسئولو حكومة الهند البريطانية في منطقة الخليج.

حوليات كلية الآداب

آخذاً بعين الاعتبار بالدرجة الأولى العلاقات مع الدول العظمى والمصالح الأساسية للإمبراطورية البريطانية. في حين انصب اهتمام حكومة الهند وموظفيها في الهند والمنطقة على شبه القارة الهندية ومن ضمنها منطقة الخليج البريطانية فيها كما يرونها، ومن هنا كان اهتمامهم كبيراً بعلاقاتهم مع الحكام المحليين وكانوا يحرصون على أخذ مصالح أولئك الحكام بعين الاعتبار. ومن هنا برز التناقض بين حكومتي لندن ونيودلهي البريطانيتين. فقد دعا سير الأحداث وتبادل المصالح والنفوذ بين الدولتين العثمانية والبريطانية حكومة لندن إلى عدم الاهتمام الكافي بمطالب الشيخ ومساندة المسؤولين البريطانيين في المنطقة.

ولم تمنع محاولات الآخرين الحكومة البريطانية من التنازل للدولة العثمانية عن مناطق كانت في حقيقتها أرضاً كويتية سواء بالنسبة للحدود الجنوبية مع الإحساء، أو الشمالية مع العراق في ظل الحكم العثماني، مقابل مصالح بريطانية في الاتفاقية المشار إليها.

كما يتضح من المراسلات المتبادلة بين كبار المسؤولين البريطانيين في الكويت والخليج(*) وحكومتهم أنهم كانوا يلحون على مساندة الشيخ، وتأكيد حقوقه الثابتة في حدود بلاده، وعدم تقديم أية تنازلات للدولة العثمانية أثناء المفاوضات التي كانت تجري بين الطرفين، لاسيما وأن البريطانيين يدركون تماماً ضعف الدولة العثمانية في تلك الفترة بالذات، وحاجتها لتسوية أمورها مع بريطانيا لكي تتفرغ لحل مشاكلها مع الأطراف الأخرى. كما أنها لم تكن في موقع يمكنها من الضغط على بريطانيا من أجل جني بعض المغنم في تلك المفاوضات، بل كان الأمر على النقيض من

(*) يعتبر نائب الملك في الهند والمقيم السياسي البريطاني في الخليج والمعتمد السياسي البريطاني في الكويت من مسؤولي حكومة الهند البريطانية، ويعتبر الوزراء ومسؤولو الوزارات من خارجة وحربية وغيرها من مسؤولي الحكومة البريطانية في لندن.

ذلك، ذلك أن زمام الأمر كان بيد بريطانيا التي تستطيع بدورها الضغط على الدولة العثمانية من أجل الحفاظ على حقوق حلفائها في المنطقة.

ومن أبرز المسؤولين البريطانيين الذين تزعموا هذا الاتجاه السير بيرسي كوكس (Sir Percy Cox) الذي كان يشغل وظيفتين هامتين هما المقيم السياسي، والقنصل العام البريطاني في الخليج. كما أسهم الكابتن شكسبير (Captain Shakespear) المعتمد السياسي البريطاني في الكويت بنصيب وافر في تلك الجهود أيضا، ويتضح ذلك الدور من خلال المراسلات والتقارير التي رفعها كل منهما إلى المسؤولين.

ومن أهم تلك المراسلات، البرقيتان : رقم ٨٤٤ المؤرخة ١٦ أغسطس ورقم ٨٤٥ المؤرخة ٨ أغسطس الموجهتان من كوكس إلى وزارة شؤون الهند في الحكومة البريطانية، وتتضمنان ملخصا لتقرير الكابتن شكسبير فيما يتصل بحدود إمارة الكويت، مع التأكيد، بوجه خاص، على سيطرة الشيخ مبارك على البدو الرحل ضمن تلك الحدود^(٢١).

ومن الوثائق الهامة التي توضح حدود الكويت الشمالية مع العراق في تلك الفترة الرسالة رقم (843) من السير بيرسي كوكس المقيم السياسي البريطاني في الخليج إلى حكومته بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩١٢م والمرفق بها رسالة من الكابتن شكسبير تتضمن نتائج دراسة قام بها عن المنطقة، وقد جاء فيها أن الحدود الشمالية للكويت ينبغي أن تكون كمايلي:

تبدأ من مفرق خور الصبية وخور الزبير، تمر الحدود على طول المجرى المائي لخور الزبير، بحيث تشمل جزيرة الصوف (لعله يقصد جزيرة

(٢١) R/15/5/65, From Colonel Sir Percy Cox, Bushire to Colonel Sir Hanry McMahon.
ملحق رقم (١١).

حوليات كلية الآداب

الصوفية) المقابلة لأم قصر في الخور الأخير، ثم يمر الخط شمالي آبار أم قصر وشمالي آبار سفوان وجبل سنام إلى سلسلة تلال الرتق، ومن ثم جنوبا بغرب على طول وادي الباطن لغاية آبار الحفر مشتملا لها. ومن الحفر يتجه خط الحدود جنوبا بشرق نحو الصافة، ويشمل الآبار، ومن ثم يمر إلى الجنوب من الجنوب الشرقي، لمسافة ٢٥ ميلا تقريبا شاملا آبار القراع، ومن ثم يتجه شرقا مخترقا آبار وبرة وانطاع إلى أن يتقاطع مع الساحل الجنوبي خليج مسلمية التي يطالب به الشيخ مع جزره.

أما بالنسبة لكل من أم قصر وسفوان والمسلمية، فإن شكسبير ييدي ملاحظة «بأنه لما كان الشيخ يطالب دائما بهذه النقاط بالتحديد، كلما ورد ذكرها فإننا لم نبلغه أبداً بأننا نشك في إمكانية الحصول عليها، لذلك سيصاب الشيخ بخيبة أمل كبيرة عندما يعلم بأن هذه المواقع قد تم استثناءها بصورة اعتباطية من أراضيه^(٢٢).

أما الأساس الذي بنى عليه شكسبير وصفه للحدود فهو السيطرة الفعلية على الآبار من قبل القبائل التي تدين بالولاء للشيخ مبارك، وهذا بالطبع هو الاختيار المتفق عليه للملكية الأراضي في المناطق الصحراوية، التي يقطنها البدو الرحل، إذ لم يكن في ذلك الوقت أي وثائق مكتوبة بهذا الشأن.

وبالإضافة إلى ما تقدم، توجد اعتبارات أخرى يستند إليها أيضا في تأييد هذا الأمر، وهي:

R/15/5/65 Telegram From Resident, Bushir to India Office, London, No. 843, dated (٢٢) 15th August 1912.

(ملحق رقم (١٢)).

١ - بالنسبة لأم قصر، فإن الأدلة تشير إلى أن عرب الكويت اعتادوا إرتياد آبارها باستمرار، حتى الاحتلال التركي لها عام ١٩٠٢م. كما تبين أنه في حال نشوب أي نزاعات بين الأهالي هناك، كان الأمر يحال إلى الكويت. على الرغم من أن أم قصر تبعد عن الكويت بمسافة تعادل ثلاثة أضعاف بعدها عن الزبير. ونفس الأمر ينطبق على سفوان.

٢ - ومن المتفق عليه أن الخط الموصل بين سفوان والرتق كان يشكل باستمرار الحدود الشمالية للمراعي التي يستخدمها عرب الكويت.

٣ - وادي الباطن هو الخط المعترف به دولياً الذي يفصل بين القبائل الموالية للشيخ مبارك وتلك الموالية لابن رشيد، فإذا عبر الآخرون هذا الخط اعتبروا مغيرين. أما فيما يتعلق بالحفر وموقعها بالنسبة لابن رشيد فإن آبار الصافة والقرعة تحتل نفس الموقع إزاء ابن سعود.

٤ - تقع آبار وبره ضمن منطقة نفوذ قبيلة (مطير) التي كانت دائماً موالية للشيخ مبارك، ويشتمل نفوذها أيضاً منطقة سمان تجاه الجنوب.

٥ - إن الخط الذي يربط بين الحفر، والصافة، وقرعة، ووبرة، وانطاع يشكل النطاق الذي يعتبر الشيخ مسئولاً عنه ضمن حدوده عن سلامة القوافل.

٦ - فيما يتعلق بخليج المسلمية، فإنه يعتبر المركز الرئيسي لاسطول الغوص عن اللؤلؤ الكويتي ومركز تزويده بالمواد، وأي نزاع كان ينشأ هناك يحال إلى الكويت، ولم تكن سفن الغوص التابعة للآخرين تستخدم هذا الخليج.

٧ - أما جزر: قارو، وأم المرادم، وكبر، فهي غير مأهولة ولا يوجد فيها

حوليات كلية الآداب

ماء، إلا أن القوارب الكويتية تتردد عليها بغرض صيد السمك
والسلاحف وجمع الوقود وتعتبر بوجه عام تابعة للكويت.

٨ - أما جزيرة فيلكا فهي مأهولة ويحكمها أخو الشيخ مبارك.

٩ - ويفرض الشيخ الزكاة على القبائل التالية التي تتجول في هذه الأصقاع
المتنازع عليها:-

العوازم والمطير وعجمان وبني خالد باستثناء بطون قليلة غير ذات
أهمية (٢٣).

واستكمل المقيم السياسي البريطاني في الخليج برقيته السابقة لحكومة
الهند والمتضمنة وصف المعتمد السياسي البريطاني في الكويت للحدود،
والأسس التي قامت عليها - ببرقية أخرى أكد فيها أن الأدلة التي اعتمد
عليها شكسبير المعتمد السياسي في وصفه للحدود تعتبر صحيحة من حيث
مطابقتها لخط الحدود الذي أقرته الحكومة البريطانية، ويشير كوكس إلى أن
كلا من خطي الحدود سينظر إليها بعين الارتياب.

ولقد توقع (كوكس)، أن يشعر الشيخ بخيبة أمل كبيرة، لفقده لمناطق
متعددة من أراضيه مثل أم قصر، وسفوان والمسلمية وانطاع. أما بالنسبة
لانطاع فقد اقترح اللورد كرو أن يعاد ضمها للأراضي الكويتية عندما تسنح
الفرصة لتعديل الحدود الجنوبية.

ولا شك أن تقارير (كوكس) السابقة لوزير الدولة لشؤون الهند تؤكد
الحجة القوية لمطالبات الشيخ. ويشير مسئول مكتب الهند في رسالته على
لسان اللورد كرو إلى وجوب التأكيد لحقي باشا (كبير المفاوضين العثمانيين)

R/15/5/65, Telegram from Resident, Bushire to India office, London, 843, dated 15th (٢٣)
August 1912.

(ملحق رقم (١٢)).

بأن مطالبات الحكومة البريطانية بتعديل الحدود الواردة في الاتفاقية ليست مبنية على بيانات الشيخ مبارك غير المؤيدة بالأسانيد بل على الأدلة والبراهين التي تم جمعها طوال السنوات الخمس الماضية، حيث قاموا بمعاينة الحدود كلها على الطبيعة.

أما بخصوص طلب العثمانيين لحق المرور لقواتهم، فإن (اللورد كرو) لا يستطيع أن يفهم لماذا يحتاجون لحق المرور، إذ لديهم طرق أسهل لدخول وسط الجزيرة العربية، إما عن طريق الحجاز أو عن طريق الخليج الفارسي (العربي) عن طريق العقير أو الهفوف، حيث توجد لديهم حاميات. لذا فإنه يقرر الرفض ما لم يكن هناك إصرار على ذلك. ويقترح اللورد كرو أنه في حالة قبول الحكومة البريطانية لهذا الطلب فإنه يجب أن يتضمن فقرة شرطية تشدد على عدم السماح بإنشاء مواقع أو حاميات على طول طريق مرور القوات أو في أي مكان آخر.

وفي حالة عقد الاتفاقية بالشكل الحالي دون تعديل فإن (اللورد كرو) يقترح على حكومته أن تترك فرصة ووقتا كافيين لحكومة الهند، كي تشرح للشيخ مبارك طبيعة هذه التسوية وظروفها، قبل أن تصله أخبار ذلك من مصادر تركية، ويعلق (اللورد كرو) على هذا الموضوع أهمية كبرى^(٢٤).

أما البيان الملحق بالرسالة والمتضمن أسس الاتفاقية الانكليزية التركية لعام ١٩١٣م قبل عقدها فهو كالآتي:

١ - إن حدود الكويت والقبائل التي تدين للشيخ بالولاء هي كما حددت في الملحق (٤) للمذكرة البريطانية المؤرخة ١٨ يوليه ١٩١٢م. أي بهذا المعنى:

R/15/5/65 Demi of ioial letter to Foreign office, dated 26th February 1992.

(٢٤)

((ملحق رقم (١٥)).

حوليات كلية الآداب

من الساحل عند مدخل خور الزبير يسير خط الحدود في اتجاه الشمال الغربي مروراً بأسوار قلعة سفوان إلى جبل سنام وسلسلة تلال الرتق، ومن ثم يتجه نحو الجنوب الغربي على طول وادي الباطن حتى آبار الحفر شاملاً لها، ومن ثم يتجه نحو الجنوب الشرقي بين مقاطعتي السمان والدهناء، إلى أن يتصل بالطريق التي تربط بين وبرة والرياض، ومن هذه النقطة يسير في اتجاه الشمال الشرقي إلى تل النعرية في الركن الشمالي الغربي للردايف ومن هناك يتجه نحو الساحل عند جبل منيفة.

٢- إن الجزر المشمولة ضمن حدود الكويت هي المذكورة في الملحق المشار إليه أعلاه.

٣- وضمن هذه الحدود المبينة بالتحديد ترسم دائرة تكون مركزها بلدة الكويت، نصف قطرها ٦٠ ميلاً انكليزيا تقريباً، مشتملة على جزيرة وربة ومنتصف الممر المائي لخور عبدالله في الشمال وتل القرين في الجنوب، وجزيرة كُبر في الجنوب الشرقي. وفي المنطقة الداخلة في محيط هذه الدائرة يجب ضمان السيادة الكاملة لشيخ الكويت، كما تحددها المذكرة البريطانية المؤرخة ٢٩ يوليو ١٩١١.

٤- وخارج محيط هذه الدائرة وضمن الحدود الموسعة التي تصفها الفقرة (١) يجب الحفاظ على الوضع الراهن أي أن الشيخ يستمر في فرض الزكاة، ولن تكون هناك إدارة تركية مباشرة ولا حاميات تركية، كما يتوجب على الحكومة التركية أن توافق على عدم اتخاذ أي إجراء عسكري أو غير عسكري داخل هذه الحدود إلا بترتيبات سابقة مع الحكومة البريطانية.

٥- ويشترط أن يكون للقوات التركية حق المرور في طريق القوافل المعترف

بها عبر الحدود الكويتية في إتجاه نجد، دون أن يكون لها مع ذلك حق إنشاء المواقع والحاميات، كما هو مذكور أعلاه^(٢٥).

وتعليقاً على رسالة وزارة الدولة لشئون الهند إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩١٣م كتب (كوكس) إلى قسم الشؤون الخارجية في حكومة الهند مؤيداً ما جاء في رسالة وزارة الهند، بشأن الأسس المحتملة لاتفاقية التسوية المتعلقة بالكويت. وألحّ (كوكس) بشدة على وجوب رفض حق المرور للقوات التركية داخل نطاق الدائرة التي يبلغ قطرها ٦٠ ميلاً، ومن الاتجاه البحري في جميع الحالات، وفي رأي (كوكس) أنه إذا اعطى للأتراك مثل هذا الحق، فسوف يكون في إمكانهم استخدام الحجة الزائفة بأن قواتهم في طريقها لأواسط الجزيرة العربية، ولكنهم في الحقيقة يسعون للضغط على الشيخ، وبالتالي تهديد الكويت دون الاخلال بنصوص إتفاقية التسوية مع الحكومة البريطانية^(٢٦).

وهكذا يتضح من خلال تتبع موقف المسؤولين البريطانيين من المفاوضات التي كانت جارية بين الحكومتين البريطانية والعثمانية بشأن الكويت، أن حكومة الهند وموظفيها في المنطقة كانوا متحمسين للوصول إلى تسوية تحفظ حقوق الكويت في أراضيها وعدم تقديم تنازلات بخصوصها للأتراك، بينما لم تلتزم وزارة الخارجية بذلك وراحت تقدم تنازلات فيما يتعلق بحدود الكويت مع جارتها، وذلك مقابل حصولها على امتيازات من الأتراك في الأقسام الأخرى من الإتفاقية الإنكليزية التركية.

(٢٥) بيان الحكومة البريطانية حول حدود الكويت ١٨/٧/١٩١٢. R/15/5/65 ملحق رقم (١٦).

(٢٦) R/15/5/65, Telegram P. From Resident to Foreign, No 602, dated 28th March 1913.

ملحق رقم (١٧).

حوليات كلية الآداب

ولقد ورد تقرير من مكتب وزير الدولة لشئون الهند يعبر عن أمل الماركيز كرو في أن تواصل الحكومة البريطانية مساعيها للحصول على اعتراف تركيا بحدود الكويت، كما هي محددة في مذكرة الحكومة البريطانية أعلاه، وأنه في حالة عدم إمكانية تعديل مسودة الاتفاقية الإنكليزية التركية بما يتناسب مع خط الحدود الموضح في بيان الحكومة البريطانية (بتاريخ ١٨ يوليه ١٩١٢)، فعند ذلك فقط يقبل تقديم التنازل المتضمن في البنود المتعلقة بالحدود من مسودة الاتفاقية الإنكليزية - التركية (٢٧).

وكان وكيل والي البصرة (علي رضا باشا) قد طلب من وكيل الشيخ في البصرة (عبدالعزیز السالم) أن يرسل الشيخ بياناً يصف فيه حدود الكويت وتوابعها، فأعد الشيخ البيان وأرسله إلى وكيله ليسلمه إلى وكيل الوالي (٢٨). وكتب الشيخ إلى المقيم السياسي يخبره بما تم بهذا الصدد (٢٩)، وأرفق له صورة بيان حدوده الذي أرسله للسلطات العثمانية، فكتب المقيم بدوره إلى حكومته يخبرها بأن السلطات العثمانية طلبت من ممثل الشيخ أن يحصل من شيخ الكويت بصورة سرية على مذكرة يبين فيها حدود المنطقة التي يطالب بها الشيخ، ويشير المقيم السياسي إلى أن مذكرة الشيخ محررة بلغة ركيكة وأنه فهم منها وصف الحدود كما يلي:

يشير الشيخ إلى أن الجبيل البحري هي حدوده الجنوبية على الساحل وعلى طول الساحل شمال هذه النقطة يطالب بكل الأرض لغاية خور عبدالله، بما في ذلك فيلكا وبويان ووربة ومياها الإقليمية. وفي الشمال

R/15/5/65 India, Office Whitehall, London, S.W.31st March 1913 P. 1166.

(٢٧)

ملحق رقم (١٨).

R/15/5/65. (٢٨) بيان حدود الكويت التي يصفها الشيخ مبارك في الوثيقة: ملحق رقم (١٩).

R/15/5/65 From Sheikh Mubarak to Resident.

(٢٩)

ملحق رقم (٢٠) رسالة مترجمة.

تشمل حدوده كلا من أم قصر وسفوان غرباً إلى الباطن، ومن ثم تمتد إلى الحفر ثم تتجه إلى أقصى نقطة في الجنوب عند اللهاية التي تقع جنوبي إلصافة والقرعة، ومن ثم تمر الحدود التي يطالب بها جنوبي أنطاع، ومن هناك جنوب بشرق إلى الساحل عند الجبيل البحري^(٣٠).

وفي أعقاب تلقي المقيم السياسي رسالة الشيخ آففة الذكر كتب إلى وزارة الخارجية يعلمها بأنه أرسل للشيخ رداً مؤكداً أكد له فيه أنه استلم شرحه للحدود، وأنه سيبلغه بالإجراء الذي ستتخذه الحكومة البريطانية بشأن تلك الحدود في أقرب فرصة ممكنة. وكان الشيخ في ذلك الوقت يقوم بزيارة لشيخ المحمرة، قام بعدها بزيارة البصرة ومر على الفاو في طريق عودته للكويت. وتخوف المقيم السياسي البريطاني من أن يكون والي البصرة قد أعطاه رواية مضللة لتفاصيل المفاوضات الجارية. وتوقع كوكس أن تصله منه رسالة بهذا الشأن، لذا اقترح المقيم على حكومته أن يكتب للشيخ رسالة وكأنها رسالة شخصية منه، يذكر فيها بأن الحرب قد انتهت(*)، وأن رسالته ومرفقاتها قد بلغت للحكومة البريطانية، وأنه يتوجب عليه اتباع سياسة الأخذ والعطاء حول موضوع الحدود وغيره من المواضيع الجاري بحثها في المفاوضات الإنكليزية - العثمانية، وأن الحكومة البريطانية تأمل منه أن يعتمد عليها، في تحقيق مصالحه.

R/15/5/65 Telegram. Code from Resident, Bushire, to foriegn Delhi No. 588 dated (٣٠) 26th, March 1913.

ملحق رقم (٢١).

(*) لا أعرف أي حرب يعني كوكس هنا هل هي حرب البلقان بين الدولة العثمانية وروسيا على مناطق النفوذ والتي نشبت في الفترة بين عامي ١٩١٢ - ١٩١٣ أو الحرب العثمانية الإيطالية في ليبيا في ذات الفترة ومحاولة بريطانيا استغلال انشغال الدولة العثمانية في هذه الحروب للضغط عليها والحصول على تنازلات منها وأنها بخروجها ضعيفة بعد هذه الحروب تتمكن بريطانيا من الوصول إلى ما تريده من خلال تهافت الدولة العثمانية للتخلص من مشاكلها أم أن المقصود هنا الحرب العالمية الأولى التي لم تكن قد انتهت بعد.

ويقترح (السير بيرسي كوكس) في ذات الرسالة عدم إبلاغ الشيخ عن المفاوضات إلى أن يتفق المسئولون البريطانيون على ما يمكن إبلاغه لاسيما وقد اتضح من رسائل الشيخ بأنه غير مرتاح لسير المفاوضات، ويرى المقيم بأنه قد يكون من الأنسب أن يتوجه إلى الشيخ ليقنعه بقبول ما جاء بمسودة الاتفاقية الإنكليزية - التركية^(٣١).

ملاحظات حكومة الهند البريطانية حول حدود الكويت في الاتفاقية البريطانية العثمانية:

لقد استلمت حكومة الهند مسودة الصيغة النهائية للاتفاقية البريطانية العثمانية للقسم الخاص بالكويت، والتي حددت في المواد الخامسة والسادسة والسابعة من ذلك القسم من الاتفاقية البريطانية - العثمانية لعام ١٩١٣م، حدود الكويت على الوجه التالي:

المادة (٥):

تطبق المادتان^(٣٢) (١) و(٤) من هذه الاتفاقية، فمن حدود الكويت المتفق عليها بين بريطانيا والدولة العثمانية والتي تمثل قطعة من دائرة مركزها بلدة الكويت، ويمتد نصف قطر الدائرة إلى وسط الممر المائي لخور عبدالله في شماله الأقصى، بين جزيرة وربة والبر الرئيسي، شاملا القرنين في الجنوب، إلى نقطة تقع على مسافة مماثلة من منتصف الكويت في الغرب.

R/15/5/65 Telegram. P. from Resident to foreign. No. 637, dated 3.4.1913.

(٣١)

(٣٢) جاء في المادة (١) اعتبار الكويت قضاءا عثمانيا مستقلا استقلالاً ذاتيا وجاء في المادة (٤) للدولة العثمانية حق تعيين وكيل عنها لرعاية شئون رعاياها الموجودين في الكويت والمناطق التابعة لها كما يحق للكويت تعيين وكيل عنها لنفس الغرض مع ولايات الدولة العثمانية.

وتشمل هذه الحدود أيضاً جزر بويان ومسجان وفيلكا وعوهة وكبر وقارو وأم المرامد والجزر الصغيرة المتاخمة لها.

المادة (٦):

تعترف بريطانيا العظمى والدولة العثمانية بأن القبائل المقيمة ضمن المنطقة المحددة في المادة (٧) من هذه الإتفاقية تدين بالولاء، لشيخ الكويت وسيستمر شيخ الكويت في فرض الزكاة، كما يفعل حالياً، على هذه القبائل، كما سيطبق عليها ما يراه مناسباً من اللوائح الإدارية، بوصفه قائمقاماً تركيا.

وتتعهد الدولة العثمانية ألا تقيم أي إدارة داخل الأراضي المحددة في المادة (٧) من هذه الإتفاقية، غير الإدارة التي يقيمها شيخ الكويت، ولا تقيم أي حاميات، أو تتخذ أي إجراء عسكري دون الاتفاق المسبق مع بريطانيا العظمى.

المادة (٧):

اتفق على أن تكون حدود الأراضي المشار إليها في المادة (٦) من هذه الاتفاقية كما يلي:

خط يمتد شمالاً باتجاه الغرب من ساحل مدخل خور الزبير حتى أسوار قلعة سفوان مروراً بها دون أن يشملها - إلى جبل سنام وسلسلة تلأل الرتق. ومن ثم يتجه جنوباً باتجاه الغرب على طول وادي الباطن حتى آبار الحفر ومشتلاً عليها(*)، ومن ثم يتجه جنوباً بشرق مشتملاً على آبار

(*) أو في الجنوب الشرقي بين مقاطعتي سمان والدنهان نحو الطريق من وبره إلى الرياض ومن ثم في الشمال الشرقي إلى تل النعيرية شمال غرب الرديف ومن ثم إلى البحر قرب جبل منيفة.

الصفاء والقرعة ووبرة وأنطاع، ثم يمتد شمالاً بشرق إلى البحر، قرب جبل منيفة، ويستمر الشيخ في فرض الزكاة على القبائل كما يفعل حالياً، ويقوم بتطبيق اللوائح الإدارية اللازمة بوصفه قائمقاماً تابعاً لتركيا^(٣٣).

كانت تلك هي حدود الكويت التي جاءت في القسم الخاص بالكويت من الاتفاقية البريطانية - العثمانية لعام ١٩١٣. وجاءت بهذه الصورة بعد جدل طويل بين الحكومتين البريطانية والدولة العثمانية، ثم بين المسؤولين البريطانيين أنفسهم عندما دافع المسؤولون في حكومة الهند عن حقوق شيخ الكويت في كثير من المناطق التي اقتطعت من حدوده الشمالية والجنوبية، وحاولوا دفع حكومتهم للوقوف إلى جانب الكويت، والدفاع عن أراضيها وحقوقها، بدلاً من تقديم تنازلات، تشعر الشيخ وشعبه بخيبة أمل من الموقف البريطاني، وتفقدتهم الثقة ببريطانيا، واستمرت محاولات مسؤولي حكومة الهند البريطانيين طوال فترة المفاوضات، للضغط على الحكومة البريطانية من أجل تعديل موقفها المتخاذل بالنسبة للكويت، إلا أن الحكومة البريطانية لم تقتنع بوجهات النظر المقدمة من مسؤولي حكومة الهند في المنطقة، ولم تسع إلى تعديل أسس التسوية التي اتفقت مع الحكومة العثمانية عليها في مقابل ما حصلت عليه من امتيازات في المواد الأخرى من الاتفاقية ومنها تنازل الدولة العثمانية عن مراقبة الديون المصرية إلى غير ذلك من الأمور. لذلك جاءت مسودة القسم الخاص بالكويت تحمل الكثير من التنازلات المتعلقة بحدود الكويت، الأمر الذي دفع مسؤولي حكومة الهند إلى الاستمرار في الطلب من حكومتهم بذل المزيد من المحاولات من أجل تعديل الحدود، بما يتناسب ومصلحة الكويت. ومن ذلك أن وزير الدولة

R/15/5/65 Kuwait Draft Agreement, No. 1. Asiatic Turkey and Arabia, Confidential (٣٣)
(12978) Section 1. March 26.

لشئون الهند عندما استلم كتاباً من حكومته مرفقاً بمسودة القسم الخاص بالكويت من المعاهدة لم يتقبل صيغة المسودة لأنها كانت في غير صالح الكويت، مما دفعه إلى الإعراب لحكومته عن أمله في أن تواصل سعيها للحصول على اعتراف الدولة العثمانية بحدود الكويت المحددة في المذكرة (البيان) البريطانية المؤرخة ١٨ يولييه ١٩١٢م، وفي حالة عدم إمكانية تنفيذ ذلك فقط يقدم التنازل المتضمن في المعاهدة الحالية. وأبدت حكومة الهند الملاحظات التالية على نص المسودة:

المقدمة:

يفضل اللورد كرو وزير الدولة لشئون الهند حذف «المنطقة المتاخمة» إذ أنها تبرز بغير وعي وبطريقة قد تثير الشكوك لدى الشيخ، الفرق بين المنطقتين (المنطقة المعترف بها للكويت وتلك والمنطقة المتاخمة التي يحصل فيها الشيخ الزكاة من القبائل) حيث يحددها بوضوح نص الإتفاقية.

البند (٣):

(من القسم الخاص بالكويت من الإتفاقية البريطانية - العثمانية والخاص باعتراف تركيا بالاتفاقيات الموقعة بين بريطانيا والكويت)، يعلق اللورد كرو أهمية كبيرة على الإشارة إلى العلاقات الخارجية، ويأمل بضرورة الإصرار عليها، بالرغم من أنه قد يكون من الصعب أن تقبل بها الحكومة التركية.

البند (٣):

(من نفس الاتفاقية والمتعلقة بتحديد حدود الكويت) يود اللورد

(كرو) أن يقال المواد من (١) إلى (٤) وبذلك يوضع الوكيل العثماني (الذي أعطت الإتفاقية للحكومة العثمانية الحق في تعيينه) في حدود المنطقة الأضيّق، وتقل فرص التآمر الناتجة عن تعيينه. ويرى اللورد أن من المستحسن أن تضاف إلى قائمة الجزر على نحو ما هو مبين في الخريطة كجزيرة (مقته)، مع أنه طبقاً للمعجم الجغرافي لا يوجد ممر مائي بينها وبين البر الرئيسي.

البند (٧):

في مسودة الاتفاقية جاءت كلمة «الحفر» بدلا من «الحفن».

ووفقا لملاحظة اللورد (كرو) فإن الخريطة المرفقة بمنشور وزارة الخارجية (تركيا الآسيوية)، بتاريخ ٢٧ فبراير ليست دقيقة تماما، حيث أن الخط الأخضر لا يشمل بوضوح «ويرة» و«القراع». ويأمل اللورد كرو أن يتم الحصول على تلك المناطق للكويت في مقابل التنازلات التي ذكرت في الجزء الأول من الاتفاقية، لا سيما وأن الشيخ مبارك متلهف جدا للاحتفاظ «بأنطاع».

وبالنظر إلى أن الحكومة البريطانية لا تؤيد المطالبات الأربع كما تبين ذلك برقية من (كوكس)، والتي سبق أن قدمها الشيخ نفسه إلى الحكومة التركية بتاريخ ٢٦ مارس ١٩١٣م - وحيث أنه من الواضح أن الشيخ يطالب بأم قصر، فمن المستحسن إفهامه بأن الحكومة البريطانية لا تؤيده باستبدال عبارة «حصون في أم قصر وسفوان» بعبارة «حصن في حصون سفوان» وذلك في الطرف الثالث من البند السابع. السطران الأخيران في هذا البند مكرران في البند رقم (٦)، فهما زائدان ولا ضرورة لهما.

البند (٨):

من مسودة الاتفاقية من المفهوم أن هذا البند سيتضمن إشارة إلى إتفاقية إيجار ميناء الشويخ عام ١٩٠٧م وإلا أو يستعاض عن ذلك بإشعار الحكومة العثمانية رسميا في وثيقة منفصلة بأن تأخذ علما بوجود الاتفاقية، وقد ذكر هذا فعلا في مذكرة السير ادوارد جرى إلى السفير التركي بتاريخ ٢٤ أكتوبر عام ١٩١١م.

البند (١٠):

من مسودة الاتفاقية يأمل اللورد كرو في عدم إدراج هذا البند إلا عند الضرورة، وذلك كآخر محاولة، إذ إن الطريق الطبيعي لدخول القوات التركية إلى نجد لا يقع عبر المنطقة التي تشملها الاتفاقية، وبالرغم من الضمانات التي أضيفت فإن هذا التنازل يمكن أن يكون مصدراً لكثير من الخلافات التي قد تقع فيما بعد^(٣٤).

وقد التقت وجهة نظر المقيم السياسي البريطاني في الخليج حول مسودة الاتفاقية الخاصة بالكويت من المعاهدة البريطانية العثمانية مع وجهة نظر وزير الدولة لشؤون الهند التي أعرب عنها في رسالته أعلاه إلى قسم الشؤون الخارجية في حكومة الهند. فقد تلقى كوكس من مكتب شئون الهند في ١٨ إبريل ١٩١٣ نسخة من الصيغة النهائية لمسودة المعاهدة، فكتب إلى وزارة الخارجية بملاحظاته حولها في ١١ مايو ١٩١٣ وذكر أنه تلقى مسودة الاتفاقية، كما وصله كتاب من المعتمد السياسي في الكويت حول نفس

R/15/5/65, India Office Whitehall, London, S, W, 1 Dated 31st March 1913 From (٣٤)
T.W. Holdenees to The Under Secretary of State Foreign office.

راجع ملحق رقم (١٨).

حوليات كلية الآداب

الموضوع وذلك بعد اطلاعه على الأوراق الأخيرة المتعلقة بمسودة الاتفاقية، ويشير كوكس إلى أن المعتمد السياسي في الكويت تقدم بعدة اقتراحات حول بنود الاتفاقية بصورة عامة، وقد أوردها كوكس بشكل مكتمل، إلا أننا سنقصر اهتمامنا حول النقاط المتعلقة بالحدود وهي موضع دراستنا التي جاءت في النقاط (٣) و(٤) و(٥) :-

البند (٣) :-

لما كان البدو سيستفيدون من اختلاف سلطات الشيخ في المنطقتين (المنطقة المعترف بها للكويت والمنطقة المحاذية والتي للشيخ حق جمع الزكاة من القبائل المقيمة فيها) فإنه يجب أن يمتد الحكم الذاتي إلى المنطقة الخارجية (المحاذية) أيضا.

البند (٤) :-

لقد قام المعتمد بزيارة آبار اللهابة وتحديد موقعها وهي الآبار التي يطالب بها الشيخ، ولا شك أنها تقع ضمن الحدود التي يسيطر عليها الشيخ فعلا، وموقعها حسب تحديد المعتمد السياسي: على خط طول ٥: ٤٧° وخط عرض ٢٥: ١٥: ٢٧°.

البند (٥) :-

يجب أن لا يسمح للقوات العثمانية بأن تقترب في مرورها أكثر من الطريق الممتد غرب منخفض الباطن بين البصرة والحفر. وقد أبدى المقيم السياسي البريطاني في الخليج وجهة نظره تجاه مقترحات المعتمد السياسي البريطاني.

البند (٣) :-

من المذكرة أعلاه يعتبر مهمًا، ولكن في نفس الوقت فإنه (كوكس) يخشى أن يصبح اختلاف السلطات أمراً واقعاً لارجعه فيه.

البند (٤) :-

يمكن الحصول على هذه الآبار، على أساس أن موقعها متطابق مع موقع الحدود التي ذكرها الشيخ نفسه، وكما تحقق من ذلك مؤخراً المعتمد السياسي البريطاني حين تفقدها على الطبيعة فوجدها صحيحة.

البند (٥) :-

أيد (كوكس) الاقتراح الذي جاء في هذا البند ولكنه ذكر أنه لم يذكر شيئاً عن مرور القوات العثمانية في الصيغة النهائية للاتفاقية^(٣٥).

وما تقدم وجدنا ان كلا من وزير الدولة لشئون الهند والمقيم السياسي البريطاني قد أبديا عدة ملاحظات في مناسبات متعددة تثبت أن حقوق الكويت قد فرط بها، وأن الأراضي الكويتية قد أصابها التقليل في الاتفاقية البريطانية - العثمانية لعام ١٩١٣م، وأكدوا وجوب العمل على تعديل الحدود الواردة في القسم الخاص بالكويت بما يتناسب مع الحقوق الواضحة للكويت، ويبطل كل تنازل بشأنها، ولم يكن المعتمد السياسي البريطاني في الكويت، بأقل حماسة من وزير الدولة لشؤون الهند والمقيم السياسي من أجل إحقاق الحق واستعادة المناطق التابعة للكويت بالاتفاق مع الدولة العثمانية على تعديل حدود الكويت.

R/15/65 Telegram. P. From Resident Bushir Foreign, Simla, No 843, dated 10th May (٣٥) 1913.

ملحق رقم (٢٤).

القسم الثالث:

معارضة الشيخ مبارك للقسم الخاص بحدود الكويت في الاتفاقية البريطانية - العثمانية

عارض الشيخ مبارك ما جاء في بنود الاتفاقية البريطانية - العثمانية، البنود (٧، ٦، ٥) حول حدود الكويت، واعتبرها انتقاصاً لسيادة الكويت وحقوقها. كما أكد تمسكه الشديد بحدود بلاده، وعدم استعدادة للتضحية بأية بقعة منها، سواء كانت صغيرة أم كبيرة.

ولما كانت اتفاقية الحماية المبرمة بين الكويت وبريطانيا في ٢٣ يناير ١٨٩٩م تقضي بأن تقوم الحكومة البريطانية بحماية أراضي الكويت والدفاع عنها ضد أي تجاوز من أي طرف خارجي، فإنه كان يتحتم على الحكومة البريطانية، إن تدافع عن حقوق الكويت وأراضيها في أي اتفاق تكون بريطانيا طرفاً فيه، لا أن تقدم تنازلات مقابل حصولها على مطالب خاصة من الطرف المقابل دون اعتبار للحقوق الكويتية.

بالإضافة إلى ذلك فإن الاتفاقية البريطانية - العثمانية تنص على اقتطاع أجزاء من حدود الكويت الشمالية والجنوبية التي سبق أن أقرتها الحكومة البريطانية واعترفت بها، مما أدى إلى ضعف ثقة الشيخ مبارك ببريطانيا، ومعارضة الاتفاقية المشار إليها.

ونتيجة لذلك أصبحت مهمة المسؤولين البريطانيين في المنطقة والمكلفين بإبلاغ الشيخ مبارك بالاتفاقية، مهمة صعبة، لاسيما فيما يتعلق بمحاولاتهم إقناعه بقبول البنود الخاصة بحدود الكويت، لأن الشيخ كان شديد الحرص على حدود بلاده، ولم يقبل بالمبررات التي طرحها المسؤولون البريطانيون

بقبول ما جاء في الاتفاقية البريطانية - العثمانية عن تقليص حدود الكويت مقابل الاعتراف بالاستقلال الذاتي، وعدم تدخل الدولة العثمانية في شؤون الكويت الداخلية والخارجية، إلى غير ذلك من المبررات في هذا الشأن.

ويتضح من عدد من الوثائق (البرقيات والرسائل) المتبادلة بين المسؤولين البريطانيين في المنطقة، ووزارة الخارجية البريطانية مدى أهمية موضوع الحدود الكويتية في الاتفاقية البريطانية - العثمانية، كما تبين اتجاهات المسؤولين البريطانيين، سواء في حكومة الهند، أو في وزارة الخارجية حول هذا الموضوع.

تبين تلك الوثائق أن الحكومة البريطانية كانت مدركة منذ البداية أن بنود القسم الخاص بالكويت والتي قبلتها واتفقت مع الدولة العثمانية عليها ستكون مثار اعتراض الشيخ مبارك لما تحمله من تنازلات بشأن بلاده وحدوده، لذلك حاولت إخفاء سير المفاوضات عن الشيخ في البداية، ولكنها اضطرت إلى إعلانها وإبلاغ الشيخ بمحتوياتها بواسطة المعتمد السياسي في الكويت، وذلك بعد أن أثارها وتداولت أخبارها وسائل الاعلام العالمية، لا سيما نشرات وكالة رويتر التي ترسل عادة إلى الكويت. وقررت الحكومة البريطانية أن يكون إبلاغها للشيخ عن المفاوضات شفويا، وبصورة عامة، حتى لا يشكل الإبلاغ التحريري المفصل مستمساكاً ضدها. كما رأت أن تغلف الصورة التي ستنقلها للشيخ عن المعاهدة بابرار المميزات التي ستعود على الكويت من تلك المعاهدة، وذلك عن طريق التأكيد على أن وضع الإمارة العام أصبح آمناً. وأن الأمر يتطلب في المقابل اتباع سياسية الأخذ والعطاء. وقد نقل هذا التوجه البريطاني في برقية من المقيم السياسي البريطاني إلى المعتمد السياسي في الكويت^(٣٦).

R/15/5/65 Telephonic Chif From Resident Bushire, to Captain Shakespear, Kuwait, (٣٦) dated 20th May 1913.

حوليات كلية الآداب

ولقد اتخذ المقيم السياسي البريطاني في الخليج السير (بييرسي كوكس) الخطوات المتعلقة بإبلاغ الشيخ مبارك بسير المفاوضات، فأوعز إلى المعتمد السياسي البريطاني في الكويت الكابتن (شكسبير) للقيام بهذه المهمة الصعبة، طالباً أن يكون التبليغ بالشروط المحتملة للمعاهدة شفوياً، وأن يعمل على إقناعه بأن وضعه العام أصبح يدعو للاطمئنان، إلا أنه وكما هو الحال بالنسبة لكافة التسويات الودية للقضايا المعلقة بين الدول كان على الحكومة البريطانية أن تعمل بمبدأ الأخذ والعطاء.

ثم أبرق المقيم السياسي في الخليج إلى قسم الشؤون الخارجية في حكومة الهند يخبرها بالخطوات التي تمت بشأن إبلاغ الشيخ بسير المفاوضات (٣٧).

ويواصل المسؤولون البريطانيون في المنطقة مراسلاتهم التي يتضح فيها معارضة الشيخ الشديدة لبنود القسم الخاص بالكويت من الإتفاقية البريطانية - العثمانية، لاسيما ما يتعلق منها بحدود بلاده مع العراق العثماني، كما تظهر تلك المراسلات محاولات المسؤولين البريطانيين الجادة لإقناع الشيخ ببند الإتفاقية، ومن هذه الوثائق والمراسلات:

رد شكسبير المعتمد السياسي في الكويت على برقية المقيم السياسي في الخليج له (المتعلقة بإبلاغ الشيخ بالإتفاقية) مبيناً أنه بناء على ما جاء في برقيته المتعلقة بالمفاوضات البريطانية - العثمانية حول الكويت، والمنتوية بمصادقة مساعد المقيم الثاني رقم ٢ - ١٦ بتاريخ ٢٠ مايو ١٩١٣م فقد قام بإعطاء الشيخ شفوياً، فكرة عامة عن إتجاه المعاهدة المزمع عقدها بين

R/15/5/65 Telegrams. p. From Resident Bushir to Foreign Simla. 948 dated 27th May (٣٧) : 1913.

ملحق رقم (٢٦).

الحكومتين البريطانية والعثمانية وذلك حين زاره في اليوم التالي لاستلام تعليمات المقيم السياسي، وأكد المعتمد السياسي بأنه قد حرص في حديثه مع الشيخ علي إبراز الجهود التي بذلتها الحكومة البريطانية من أجل تحقيق الحكم الذاتي للكويت، وتأكيد علاقة بريطانيا الخاصة بحاكمها، وتلبية اهتماماته (الشيخ) الأكثر واقعية، مثل الإعلان بخصوص سلطته على الجزر المتاخمة، والقبائل البدوية القريبة، ومنع أي تدخل للباب العالي في شئون الكويت الداخلية والخارجية، وخروج القوات التركية من أراضي الكويت، والاعتراف بحق الشيخ في التمتع بأملكه في شط العرب، غير أنه لا يمكن إجراء أية مفاوضات دون قدر معين من الأخذ والعطاء، لذا وجد من الضروري من أجل الحصول على الامتيازات المتقدمة التنازل عن بعض التفاصيل لتجنب جرح مشاعر الأتراك، ولذلك فمن المحتمل الإبقاء على المواقع التركية في كل من أم قصر وسفوان، بينما يستلزم الاعتراف بالسيادة التركية الاستجابة لطلب الباب العالي تعيين ممثل له في الكويت.

وقد أظهر المعتمد السياسي أن الشيخ استمع لكلامه بكل صبر، إلا أنه اعترضه بسؤال مخرج عما ينطوي عليه القبول بالسيادة التركية، وجواباً على ذلك ذكر له المعتمد مثلاً عن حالة مشابهة هي مصر حيث يتمتع الخديوي - الذي هو بمثابة نائب السلطان التركي ويخضع له ولو اسماً - بالحماية البريطانية، وهو عملياً مستقل تماماً عن الباب العالي، الذي ليس له كلمة مسموعة في الإدارة الداخلية وجباية الضرائب وما شابه ذلك.

ولاشك أن هذه التفسيرات للسياسي البريطاني (المعتمد السياسي) غير واقعية ولا عملية، وتحوي مغالطات كبيرة، فكيف يكون الشيخ مستقلاً وهو خاضع للباب العالي وللنفوذ البريطاني في نفس الوقت؟ ولم تأت تلك التفسيرات، إلا ضمن المحاولات البريطانية لإقناع الشيخ بقبول الاتفاقية عن طريق إلباسها ثوباً زائفاً من التفسيرات.

حوليات كلية الاداب

وإلى جانب ما تقدم من استنكار الشيخ مبارك للقبول بالسيادة التركية فقد أبدى الشيخ امتعاضه من استمرار وجود الحاميات التركية في سفوان وأم قصر. لذلك حاول المعتمد السياسي البريطاني إيهامه بأن الحكومة البريطانية تبذل جهدها للحصول على اعتراف بحدوده، بحيث تصل إلى هذين الموقعين، وأن وجود حفنة من الجنود الأتراك لا تتعدى عدد الأصابع في حصن مبني من الطين في الموقعين لا يؤثر في شيء. وإزاء تلك الصورة التي صورها له المعتمد السياسي البريطاني، والتلويح بالأمل الكبير في استعادة الموقعين بدأ الشيخ يميل للموافقة، إلا أن موقفه تغير تماماً عندما أبلغه المعتمد السياسي بأن الاعتراف بالسيادة التركية قد يتطلب قبول وكيل تركي في الكويت، كما هو الحال فعلاً في مصر. لقد فوجيء الشيخ بهذا الاحتمال إلى درجة دعتة إلى الطلب من شكسبير أن يعيد شرح الموضوع له أكثر من مرة، ثم طلب منه بإصرار أن يبرق إلى حكومته برفض الشيخ قبول أي موظف تركي في أي مظهر كان في الكويت، واستخدم كافة الحجج لإقناع شكسبير بوجهة نظره، وبين الشيخ أن وجود مثل هذا الموظف سوف يهدم أية ميزة حسنة قد تشتمل عليها الاتفاقية المقترحة، ويضعف من سلطاته محلياً وفي الصحراء المتاخمة، ويؤدي إلى نزاع مستمر، وخلق الانشقاقات بين شعبه، بينما يصبح مقر الوكيل بؤرة للمؤامرات الأجنبية، التي قد تتورط فيها الحكومة البريطانية نفسها في المستقبل البعيد، مما لا نتوقعه في الوقت الحالي. وقد بذل المعتمد السياسي البريطاني في الكويت جهوداً كبيرة لتهدئة الشيخ وإقناعه بقبول ما توصلت إليه الحكومة البريطانية مع الدولة العثمانية فيما يتعلق بالكويت^(٣٨).

R/15/65 From Captain W.H.I. Shakesper. I.A. Political Agent , Kuwait 23th may (٣٨)
1913.

ملحق رقم (٢٧).

وكان (شكسبير) قد آخر اتصاله بالشيخ حول الإتفاقية، نتيجة لظروف الشيخ الصحية التي كانت تدعو للقلق، وعندما تحسنت حالته قام شكسبير بزيارته السابقة وإبلاغه بصورة عامة بنصوص مسودة المعاهدة المتعلقة بالكويت. ورغم محاولاته لإقناع الشيخ بأن تلك النصوص جاءت لصالح بلاده إلا أنه فشل في إقناع الشيخ بذلك، مما دعاه للإبراق إلى حكومته باعتراضات الشيخ مبيناً أن الشيخ أعرب بلهجة شديدة عن رفضه التام السماح مطلقاً لأي وكيل تركي بالإقامة في الكويت. وفي اليوم التالي حضر الشيخ إلى مكتب المعتمد السياسي بالرغم من أنه كان متوقعاً صحياً، ولم يكن من عادته رد الزيارة للمعتمد السياسي في اليوم التالي، وكانت تلك الزيارة غير المعتادة دليل انشغاله بما أبلغه به شكسبير حول الإتفاقية المحتملة. وقد كرر الشيخ رفضه لقبول وكيل عثماني وهو في حالة هياج وغضب، مشيراً إلى أن معاهداته مع بريطانيا أبرمت خصيصاً لتجنب حدوث مثل هذا الاحتمال، وأنه التزم بإخلاص بهذه المعاهدات، وبدا واضحاً أن الشيخ كان يعتقد بأن مصالحه قد تم التضحية بها، وهو أمر اتضح من خلال الوثائق البريطانية الواردة في المراسلات التالية بين المسؤولين البريطانيين.

برقية من قسم الشؤون الخارجية في حكومة الهند إلى المقيم البريطاني بتاريخ ١٥ إبريل ١٩١٣م رداً على برقيته المؤرخة في ٣ إبريل حول موضوع حدود الكويت ومعارضة الشيخ لها. واقترحه الذهاب إلى الكويت بنفسه لمحاولة إقناع الشيخ بقبول بنود الاتفاقية، وقد جاء في البرقية الجوابية من قسم الشؤون الخارجية في حكومة الهند الموجهة للمقيم السياسي البريطاني، بأن وزارة الخارجية البريطانية تميز للمقيم السياسي إمكانية الكتابة إلى الشيخ مبارك بالشكل الذي يراه مناسباً، وإقناعه بأن ما قدمته بريطانيا للدولة العثمانية في الإتفاقية المشار إليها، وهو موضع اعتراض الشيخ

حوليات كلية الاداب

بالنسبة للكويت، كان مقابل الحصول على الاعتراف بحق الشيخ في الحكم الذاتي.

كما يطلب قسم الشؤون الخارجية من القسم السياسي العمل على إعداد الشيخ مبارك لقبول الخسارة التي سيمنى بها بفقده لبعض المناطق في البنود الخاصة بالحدود من الإتفاقية الإنكليزية - العثمانية وذلك إذا ما قرر المقيم السياسي زيارة الكويت، أو رغب في ذلك^(٣٩).

— رسالة من المقيم السياسي البريطاني في الخليج رقم ١٤٩٩ إلى حكومة الهند المؤرخة في شهر مايو ١٩١٣م^(٤٠).

يشير فيها أنه والحقاً ببرقيته رقم ٨٤٣ المؤرخة ١٠ مايو - والتي علق فيها على القسم الخاص بالكويت من الإتفاقية البريطانية العثمانية - فإنه يرفق لحكومة الهند رسالة من المعتمد السياسي البريطاني في الكويت حول إبلاغه بنصوص الاتفاقية للشيخ واعتراضات الشيخ عليها.

— رسالة من المعتمد السياسي في الكويت (شكسبير) رقم (٨) بتاريخ ٣٠ ابريل ١٩١٣م.

يشير فيها إلى المراسلات المتعلقة بالمفاوضات البريطانية العثمانية حول موضوع الكويت والمنتھية ببرقية قسم الشؤون الخارجية في حكومة الهند السالفة رقم ٦٣س بتاريخ ١٥ ابريل ١٩١٣م، ويذكر شكسبير في تلك

Telegram. P. from Foreign to Resident Vol. 63-5 Dated 15/4/13

R/15/5/66.

(٣٩)

ملحق رقم (٢٨).

R/15/5/65/ From Sir P.Z. Cox.K.C.I.E.C.S.I. Political Resident in Persian Gulf. To the secretary of Government of India in the Foreign Department No 1499, dated Bushire, the 11th received 19th May 1913 (Confidential).

(٤٠)

ملحق رقم (٢٩).

الرسالة، أنه عندما عاد إلى مقر عمله في ٢١ ابريل وجد الشيخ مبارك مريضاً وفي حالة خطرة رغم تحسنه البطيء.

ويستطرد شكسبير في القول إنه من غير الممكن في ذلك الوقت، بحث موضوع الإتفاقية وتفاصيل بنودها المتصلة بالكويت مع الشيخ، وأنه يرى الاكتفاء بإعلامه أن رسالته المعنونة إلى المقيم السياسي قد تم إرسالها إلى الحكومة البريطانية وأنه من المتوقع أن تنتهي الحرب قريباً، ومن المحتمل استئناف المفاوضات قريباً.

ويضيف شكسبير بأن المقيم السياسي البريطاني في الخليج قد طلب من الحكومة البريطانية أن تحيطه علماً بسير المفاوضات.

وقد بين شكسبير للشيخ بأنه لا يعتبر الفقرات المقطوعة من صحف البصرة مصدراً موثوقاً لأي معلومات حقيقية للمفاوضات السرية بين الحكومتين البريطانية والعثمانية، التي لم يتلق حتى ذلك الوقت أي بيان رسمي بشأنها من حكومته^(٤١).

ويذكر شكسبير أنه عندما قام بزيارة الشيخ في إحدى المناسبات، قبل أن يتسلم بيانات وزارة الخارجية ومراسلات المقيم المتعلقة بالاتفاقية البريطانية - العثمانية حول الكويت ذكر له الشيخ أنه تلقى انباء من البصرة تفيد بأن الحكومتين البريطانية والعثمانية قد اتفقتا على منح الكويت الحكم الذاتي، وأنه راضٍ تماماً، لأن كافة مطالبه قد اعترف بها. ويضيف المعتمد البريطاني بما أن حالة الشيخ حينئذ كانت خطيرة فإنه (شكسبير) لم يزد عن

(*) قد يكون شكسبير يعني الحرب العالمية الأولى المتوقعة انتهائها لصالح الحلفاء حول ذلك الوقت.

R/15/5/65 From Captain.W.H.I. Shakespear, Pol. Agent Kuwait to Pol. Resident in (٤١) Persian Gulf, Bushire. No. 80 Dated, Kuwait the 30th April 1913 Confidential.

ملحق رقم (٣٠).

حوليات كلية الآداب

القول «بأنني أشك في صدق المعلومات التي حصل عليها». أو أن الباب العالي قد تراجع تماما بشكل كامل إلى درجة الاعتراف بكافة مطالب الشيخ. ويوضح المعتمد بأنه كان يعلم منذ مدة قريبة أن الأمر يختلف تماما عن مطالب الشيخ، ثم حصل بعد أيام قلائل على نسخة من جريدة (الدستور) الصادرة في البصرة، وقد تضمنت في عددها الصادر في ١٢ جمادي الثاني ١٣٣١ هـ / ١٦ أبريل ١٩١٣ م، مقالة تتطابق تماما مع ما قاله الشيخ حول الموضوع، وأظهر شكسبير أن رضاء الشيخ مبنى على أن مفهومه للحكم الذاتي للكويت يختلف كثيرا عن المفهوم الوارد في الاتفاقية التي نشرتها وزارة الخارجية تحت رقم (١٢٩٧٨) بتاريخ ٢٦ مارس، وأضاف شكسبير بأنه سيتهز أول فرصة تتاح له عند تحسن صحة الشيخ ليحاول إقناعه بتقبل الواقع من خلال توقعه تغييرا كبيرا في وجهة نظره الحالية نحو نصوص الاتفاقية.

ولقد عرض المعتمد السياسي البريطاني في ذات الرسالة بعض النقاط المتعلقة بحدود الكويت، وهو متيقن بأن الوقت لم يفت من أجل الحصول على شروط أفضل.

ويشير شكسبير أنه نتيجة لجولته الأخيرة قد تمكن، مع تحري الدقة، من تحديد مواقع الآبار وغيرها من المعالم في الجنوب الغربي من الكويت، التي تحدد بدورها التخوم الجنوبية للمشايخ، وطالب الشيخ بضم آبار القراع واللهابة.

وتشير المعلومات التي تمكن شكسبير من جمعها بأن مطالبات الشيخ مبنية على أساس عادل، وبمطالبة الخارطة (السرية) للأراضي الداخلة في حدود الكويت، وتصحيح الجزء المشكوك فيه بعد جولة شكسبير الأخيرة.

فإنه يرجو مقارنتها مع نفس الخريطة غير المصححة والموجودة في مكتب (السير بيرسي كوكس).

ويؤكد شكسبير أن أقوى حجة تؤيد مطالب الشيخ هي موقع الآبار نفسها، فإذا أخذت آبار اللهاية كمركز، ثم رسم نصف دائرة طول نصف قطرها (٩٠) ميلا من الشرق وتستدير باتجاه الجنوب الغربي، فإنه يتضح أن كل المناطق التي تتخللها لا يوجد بها بئر واحدة، وأن أقرب الآبار في إتجاه الجنوب تقع على نصف الدائرة هذه، هي آبار العينة على بعد ٢٧ ميلا جنوبي انطاع، ثم آبار حفر العطس مباشرة في جنوب اللهاية، وآبار القليعة على بعد ١٠٥ أميال جنوب غرب اللهاية.

ومن المسلم به أن البدو الرحل يعترفون بالسلطة حسب موقع الآبار، ويؤكد شكسبير أنه لم يسمع خلال جولته كلها ما يوحى بأن آبار الحفر والصفا والقراع واللهابة (وكلها على طول حدود الكويت الجنوبية) لا تقع ضمن أراضي الكويت وسلطاتها، ويستغرب شكسبير نفسه كيفية إغفاله ذكر آبار اللهاية في تقريره السابق رقم ٦٢ بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩١٢م. لذلك فقد رسم بالقلم الأزرق الحدود الفعلية على الخريطة المصححة.

ويذكر شكسبير بأنه بناء على كونه اجتاز المنطقة ذهابا وإيابا، وحصل على معلوماته من البدو المخيمين فيها، وقام بوضع خريطة لهذه الأصقاع، فإنه (شكسبير) يطالب بأن يكون لرأيه على الأقل نفس الوزن الذي يعطى لتأكيدات الحكومة العثمانية التي لا تستند معلوماتها عن المنطقة وواقع أحوالها، على أي مصادر أو حقائق قائمة.

ويوضح شكسبير بأنه أدرك تماما أنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق مع الدولة العثمانية حول الكويت إلا بتسوية، فإنه يود أن يقول بكل احترام، إن من مصلحة بريطانيا أن تنظر في أي تسوية تكون مقبولة لحاكم الكويت

حوليات كلية الآداب

وشعبه، نظرا لمدى تأثيرها المتوقع على علاقات الشيخ ببريطانيا. ويذكر شكسبير أن الشيخ لم يبلغ بعد عن سير المفاوضات، ولا المطالب العثمانية، ولا مقترحات بريطانيا أو تنازلاتها بشأنها، وأن الشيخ قد ترك قضيته في يد بريطانيا على أمل أن تعمل، على الأقل، على تحقيق مطالبه العادلة، لذا ينبغي على بريطانيا أن تتحمل الوزر إلى جانب شعور الاستياء الذي ينتج عن خيبة أمل الشيخ إن لم تحقق الاتفاقية آماله. ويشير المعتمد السياسي إلى أنه قد بين في تقاريره السابقة وفي تقريره أعلاه ما يمكن اعتباره حدود الكويت بانصاف، لذلك فيمكنه أن يذكر عن اقتناع الاعتراضات التي يتوقع أن يتقدم بها الشيخ على مسودة الاتفاقية كما جاءت في منشور وزارة الخارجية، المؤرخ ٢٦ مارس، إذا ماتم ابلاغه بها. وبالفعل شرح شكسبير لحكومته مواضع اعتراضات الشيخ المتوقعة على جميع مواد الاتفاقية إلا أننا سنكتفي بذكر ما يتعلق بالحدود منها، اذ يذكر شكسبير بهذا الخصوص ما يلي:

يجب أن تبحث ٥، ٦ و٧ جنيا إلى جنب مع الخريطة المصححة:

لا يعقل أن يتقبل أو يستسيغ الشيخ تقسيم المنطقة إلى قسمين يكون له وللحكومة العثمانية عليهما سلطة متباينة من حيث الدرجة والنوع، كما أن ذلك سيؤدي إلى احتكاكات مستمرة، إذ إن الجزء الداخلي الذي تحدده المادة (٥) ليس له حدود طبيعية واضحة بل أن الاتفاق عليه مكتوب على ورق ولن يكون في استطاعته المحافظة عليه عند مزاوله سلطاته في كافة انحاء المنطقتين وهما حاليا متماثلتان.

ثانيا: ستتيح الاختلافات المقترحة للقبائل البدوية التي تدين بالولاء للشيخ وللسلطات العثمانية فرصا لا نهاية لها في التآمر والاحتكاك، خاصة إذا سمح بوجود ممثل تركي كما اقترح في المادة (٤) فإن التآمر داء مطبوع

عليه البدو، وأن التقسيم المقترح لأراضي الشيخ سيعرقل تعامله مع القبائل، واقترح بأن يمتد الحكم الذاتي الكامل للشيخ كما هو موضح في المادة (٣) إلى الحدود المبينة في المادة (٧) بعد تعديلها إلى أكثر حد ممكن وفقاً للمعلومات التي يقول إنه ذكرها أعلاه.

ثالثاً: إن البديل للحدود الجنوبية الذي جاء في هامش المادة (٧) يعتبر عديم الفائدة من وجهة نظر الشيخ للأسباب المذكورة في الفقرة (٤) أعلاه كما أنه لا يرغب فيها. ومن المستحسن في هذا الصدد أن يتم جلاء الحاميات العثمانية من جزيرة بوبيان وأم قصر، أما بموجب الاتفاقية الحالية، أو بموجب اتفاق على حده فيما لو سمح ببقاء حامية في سفوان.

وتدل التقارير على أنه منذ احتلال هذه المناطق عام ١٩٠٢م، بأن الشيخ كان سيتخذ اجراءات لاجراج العثمانيين لولا أن قيده وكبحت جماعه التأكيدات البريطانية بأنها تتابع الموضوع باهتمام. لذا يجب الابقاء على الشروط الواردة في المادة (٦) التي تمنع الدولة العثمانية من وضع حاميات أو اتخاذ أي اجراء عسكري براً أو بحراً داخل حدود الكويت.

ويشير شكسبير إلى أنه يمكن اعتبار النقاط أعلاه نقداً لاذعاً لمسودة الاتفاقية، ولكنه حاول بيان كيفية جعل هذه الاتفاقية أكثر استساعة وقبولاً لدى الشيخ، وسوف تظل غير مستساعة لسنوات وحتى بالتعديلات التي اقترحها، ويتضح أن تعامل الحكومة البريطانية مع الحكومة العثمانية لم يول حقوق الشيخ التي لا تقبل الجدل التقدير الكافي أو الذي تستحقه، فمطالبه كانت دائماً مبنية على الحقائق العادلة التي بذلت الحكومة البريطانية بعض الجهد أثناء بحثها، بينما أظهرت تعاطفاً كبيراً وسمحاً مع مطالب حكومة الباب العالي غير الواضحة والغامضة والتي تفتقر إلى أي دليل حقيقي، وينصح المعتمد البريطاني بأن تحاول الحكومة البريطانية الحصول على بديل

حوليات كلية الاداب

لتلك الاتفاقية، لأن الشيخ سيحكم عليها من حيث مساسها له ولشعبه، لأنه ترك قضيته برمتها وبدون تحفظ في أيدي المسؤولين البريطانيين، لذا فإنه سيشعر بالاستياء الشديد لأي انتقاص من أراضيه أو هيئته أو حقوقه أو إمتيازاته. وسيرتد اثر ذلك على بريطانيا، لا سيما إذا ما نفذت فكرة الاستفادة من منطقة نفوذ أخرى.

ويذكر شكسبير في رسالته إلى المقيم السياسي بأنه يشعر بأنه من الضروري تجنب بريطانيا، قدر الامكان، أن تشوب علاقاتها الودية جدا مع حاكم الكويت أي شائبة، وأن هذا الشعور هو الذي دفعه (شكسبير) إلى تقديم التقرير أعلاه إلى المسؤولين البريطانيين: «لأن علاقة الشيخ مبارك الودية مع بريطانيا ينبغي أن تكون دافعا لها بأن تنظر في مطالبه بأكبر قدر من الكرم، لا سيما وأنها تقوم بالتفاوض عنه دون مشاورته فعليا، مع أنه الطرف الذي يهمه الموضوع أكثر من غيره»^(٤٢).

وهكذا نجد في تقارير المسؤولين البريطانيين في المنطقة وبشكل خاص رسالة المعتمد السياسي في الكويت الأخيرة تأييدهم الكامل لحقوق الشيخ في حدود بلاده. واعتقادهم الجازم بأحقية مطالبه العادلة، والخاصهم على حكومتهم بوجوب السعي بجدية لتعديل الاتفاقية لصالح الشيخ، الذي وثق ببريطانيا وترك أموره بيدها، فكان من واجب بريطانيا أن تدافع عن حقوق الشيخ خلال التفاوض مع العثمانيين، نيابة عن الشيخ الذي لم يمثل في تلك المفاوضات^(٤٣).

R/15/5/65 From Captian W.H.I. Shakespear, Political Agent Kuwait to Political Resi- (٤٢)
dent in Persian Gulf, Bushire. No.8 Dated Kuwait.

راجع ملحق رقم (٣٠).

R/15/5/65 From Captian W.H.I. Shakespear Political Agent kuwait to Political Resi- (٤٣)
dent in Persian Gulf Bushire. No. 8 Dated Kuwait.

ملحق رقم (٣٠).

وأرسل المعتمد السياسي البريطاني في الكويت رسالة أخرى إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج حول مواضع اعتراضات الشيخ بالنسبة للحدود الواردة في القسم الخاص بالكويت، يؤكد فيها استمرار معارضة الشيخ لتلك الاتفاقية، وهي محل تقدير المسؤولين البريطانيين في المنطقة، الذين يرون وجوب تأييد الشيخ في مطالبه العادلة، والسعي لتعديل الاتفاقية لصالحه. فقد ذكر شكسبير (المعتمد السياسي البريطاني) في رسالته رقم ١٤ س بتاريخ ٢١ يولييه ١٩١٣م بأن الشيخ قد عاد إلى الكويت من المحمرة وأنه (شكسبير) قام بزيارته كالعادة ترحيبا بعودته. وأن الشيخ أشار إلى نصوص المعاهدة الانكليزية - التركية، وكان الشيخ لا يزال يشعر بالقلق لأنه كان لديه النص العربي للاتفاقية، والذي قام المقيم السياسي البريطاني (كوكس) بترجمته له في المحمرة، فقرأه على شكسبير، وراح يسهب في الكلام عن النقاط التي لم يزل غير راض عنها تماما، ويشير المعتمد البريطاني إلى أنه لما كان غير حائر على نسخة انكليزية من أصل الاتفاقية الانكليزية - التركية، لذا بين للشيخ بأنه في وضع غير موات للتحدث من ذاكرته عن تلك الاتفاقية، ولكنه أكد له بأنه سيبدل ما في وسعه لشرح أي نقطة تسبب له الضيق.

وكان أهم ما أثار اعتراض الشيخ وقلقه في النص العربي لمسودة الاتفاقية، هو الاقتطاعات التي وقعت على بعض المناطق المؤكد تبعيةها لحدود الكويت، إلى جانب أن هناك نقطة أخرى أثارت شكوك الشيخ، وهي وجود فراغ بين المادة (٩) والمادة (١٥) في النص العربي الذي أعطى له، وقد فسر شكسبير للشيخ السبب في وجود الفراغ بأن المواد التي تشغل مكان هذا الفراغ تتعلق إما بالمحمرة أو أي نصوص أخرى تتعلق بالخليج الفارسي (العربي). وحيث ان المادة (١٥) تتحدث عن رسم الحدود، فإن هذه المواد ربما تشمل رسم حدود أخرى، وأظهر شكسبير للشيخ بأنه لا

حوليات كلية الآداب

يرى سببا يجعله يخشى أن تكون المواد الواقعة بين هاتين المادتين ذات صفة سرية تتعلق بالكويت، فأجاب الشيخ شكسبير بأنه يرجو معه أن يكون هذا هو السبب، لأنه دائما صريح معه، ولا يعتقد أن هناك أي شيء يخص الكويت في المعاهدة قد حجب عنه. فطمأنه المعتمد السياسي البريطاني في الكويت من هذه الناحية، مبينا أنه مازال في انتظار النص الرسمي والكامل للمعاهدة، وأنه متأكد من تمكنه حين ذاك من طمأنته وراحة باله حول جميع النقاط التي أثرت.

ومن ناحية أخرى بين شكسبير لكوكس في ذات التقرير أن الشيخ مازال لديه بعض الشكوك، وأنه من مصلحة بريطانيا أن تعمل على إزالة تلك الشكوك بأسرع ما يمكن. وأنه (شكسبير) لا يدري بناء على ذلك أي قدر من مواد المعاهدة يقترح إبلاغ الشيخ بها، ولكنه يرى إذا لم يكن هناك اعتراض، أن يتم تزويده رسميا بترجمة عربية لتلك المواد من المعاهدة التي تتعلق بالكويت. كما يشير شكسبير إلى أنه يعتقد أن هناك ثلاث أو أربع اتفاقيات إلى جانب اتفاقية الشيخ مع الحكومة البريطانية، ويرجو (شكسبير) تزويده بالنص الكامل للاتفاقية حتى يتمكن من إبلاغ الشيخ شفويا بأسباب وجود مثل هذا الفراغ بين المواد كما هو مبين أعلاه، ولكي يتمكن من الإجابة عن أية أسئلة يطرحها الشيخ حول أمور خارج نطاق الكويت، بطريقة تمنع زرع أية شكوك لديه^(٤٤).

ومن هذا التقرير للمعتمد السياسي البريطاني في الكويت يتأكد لنا أن ملاحظات الشيخ لم تنحصر باعتراضاته على سلخ المناطق التابعة له وضمها للدولة العثمانية في الإتفاقية الإنكليزية - التركية فحسب، وإنما تعدت ذلك

إلى الإفصاح عما ساوره من شكوك تجاه مواقف بريطانية وما تم التوصل إليه وتخوفه مما تحمله مواد الاتفاقية من مساس به وبحقوق بلاده.

وقد وصلت برقية من وزير الدولة لشئون الهند (٦ يونيو ١٩١٣) إلى نائب الملك، وصورة عنها إلى المقيم السياسي، يبين فيها بأنه في انتظار المزيد من الإيضاح حول اعتراضات الشيخ، فان وزارة الخارجية ترى وجوب الإيضاح للشيخ بأنه ليس الغرض مما تم التوصل إليه التضحية بالشيخ مقابل تعويض، كما يعتقد الشيخ، بل أن هذا جزء من الثمن الذي يتوجب عليه (الشيخ) دفعه مقابل تثبيت وضعه بصورة دائمة بموجب اتفاقية تعقد، يلتزم خلالها العثمانيون بعدم التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية لإمارته، ولا في وراثته الحكم.

ويشير الوزير إلى وجوب التأكيد للشيخ بأنه مادام ملتزماً بتعهداته مع الحكومة البريطانية فليطمئن رسمياً إلى تأييد بريطانيا له. لذا فان الحكومة البريطانية تعلق أهمية كبرى على قبول الشيخ للاتفاقية. ويرى الوزير أنه يجب أن يتوجه المقيم السياسي إلى الكويت بنفسه ليقنع الشيخ بذلك. وفي حالة قبوله تنظر الحكومة البريطانية في منحه وساماً آخر^(٤٥).

ومن ناحية أخرى فقد أشار بيرسي كوكس في الفقرة الرابعة من كتابه إلى سكرتير حكومة الهند بتاريخ ١١ مايو ١٩١٣ إلى أنه متيقن بأن الوقت لم يفت من أجل الحصول للشيخ على شروط أفضل حول حدود بلاده. ويؤكد المقيم في الفقرة الخامسة من ذات الكتاب أنه في الوقت الذي يدرك فيه تماماً بأنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق مع الدولة العثمانية حول الكويت إلا

R/15/5/65 Persia. Confidential, 12616 No (XIII) 1913 from His Majesty's Secretary of state for India London, to his Excellency the Viceroy Simla repeated to the pol. Resident, Bushire)

حوليات كلية الآداب

بتسوية، فإنه يود أن يقول بكل احترام أن الأمر يستحق لمصلحة بريطانيا أن تنظر في تسوية تكون مقبولة لحاكم الكويت وشعبه، ومدى تأثير تلك التسوية على علاقة بريطانيا مع الكويت. ويوضح كوكس أن الشيخ لم يتم إبلاغه عن حقيقة المفاوضات، ولا عن المطالب العثمانية ولا عن التنازلات البريطانية بشأنها، وأن الشيخ قد ترك قضيته في أيدي بريطانيا على أمل أن تعمل على تحقيق مطالبه العادلة.

وبذلك بينت الوثائق البريطانية بوضوح يقظة الشيخ وحرصه على عدم التفريط بحقوق الكويت وسيادتها وأراضيها والدفاع عنها بذكاء وقوة حجة أقنعت المسؤولين البريطانيين في المنطقة ودعتهم إلى تبني قضيته والدفاع عنها لدى حكومتهم في محاولة لإقناعها بوجهة نظر الشيخ وعدالة قضيته، والسعي إلى تعديل الاتفاقية، بما يحقق مصالح الكويت، ويساعد على الحفاظ على ثقته هو وشعبه ببريطانيا، وخوفاً من أن تزعزع تلك الثقة وتبدها التنازلات الكبيرة التي قدمتها الحكومة البريطانية للدولة العثمانية في مقابل حصولها على مصالح في الأقسام الأخرى من الاتفاقية لاسيما وأن الشيخ لم يقتنع بالمبررات والحجج المصطنعة التي ساقها المسؤولون البريطانيون لإزالة اعتراضه على الاتفاقية ومحاولة إقناعه بقبولها بدعوى حصوله على امتيازات كثيرة فيها، إلا أن الشيخ لم يكن بتلك السهولة التي توقعها بريطانيا بل ظل على موقفه الرافض المبني على قناعة كاملة لم تفلح معها كل المحاولات البريطانية لثنيه عن موقفه المعارض لكثير من بنود الاتفاقية^(٤٦).

(٤٦) (١) ملحق رقم (٣٣) خريطتين للحدود الكويتية.

الخاتمة

زودتنا الوثائق المتعلقة بالاتفاقية البريطانية - العثمانية لعام ١٩١٣ م. والتي حصلنا عليها من مركز الوثائق التابع للديوان الأميري بالكويت، بالعديد من الحقائق فيما يتصل بالقسم الخاص بالكويت في تلك الاتفاقية، مما مكن الباحثة من معالجة هذا الموضوع وتتبع حقائقه والظروف المتصلة به بأسلوب جديد وواضح يختلف عما سبق في دراسة هذا الموضوع. اذ اهتم هذا البحث بدراسة وتتبع الظروف التي مهدت لعقد هذه الاتفاقية على الصعيد المحلي والدولي، كما تناول بالتحليل العلاقات الدولية والمصالح المتبادلة بين الدول ذات الاهتمام بالمنطقة عامة والكويت بصورة خاصة.

وتناول البحث بالدراسة والتحليل الأسباب التي دعت الدولة العثمانية إلى اقتطاع أجزاء من حدود الكويت الشمالية، وموقف المسؤولين البريطانيين في حكومة الهند والمنطقة من ذلك. ثم الموقف الرسمي للحكومة البريطانية حول الموضوع. كما اتضح من البحث أن مصالح الدول الكبرى منذ ذلك الوقت وبخاصة الدولة العثمانية والدولة البريطانية كانت فوق كل اعتبار، وعلى حساب الحكام المحليين. واستعرض البحث البنود الخاصة بالكويت في الاتفاقية الإنكليزية العثمانية وحللها، وقوم كل منها موضحاً أبعادها ومدى اجحافها بالحق الكويتي.

كما وضح البحث موقف المسؤولين البريطانيين من تلك الاتفاقية، واعترافهم بأنها لم تكن عادلة بالنسبة للكويت، مما دعاهم إلى المطالبة بتعديلها في أقرب فرصة سانحة.

حوليات كلية الآداب

إذ يتبين من وصف شكسبير (المعتمد السياسي البريطاني) المتكرر للحدود الذي يعترف فيه بأن الحكومة البريطانية قدمت تنازلات اعتباطية عن أراضي الكويت في الإتفاقية البريطانية - العثمانية ١٩١٣، إلى جانب ما تؤكد به برقية من وزارة الخارجية البريطانية إلى المقيم السياسي في الخليج من حدوث تلك التنازلات، إذ تشير تلك البرقية إلى وجوب اعداد الشيخ لتقبل الخسارة في الأراضي والمناطق حسب ما جاء في الإتفاقية الإنكليزية - التركية (٤٧).

ويتضح من المراسلات بين كبار المسؤولين البريطانيين أن التسوية المتفق عليها في الاتفاقية البريطانية - العثمانية للحدود الكويتية كانت غير عادلة، لذلك أوصى المسؤولون الإنكليز بالا تستخدم تلك التسوية إلا عند الضرورة القصوى، لأن الشيخ مبارك سوف لا ينظر إليها بعين الارتياح، ويؤكد كوكس (المقيم السياسي البريطاني في الخليج) أن الشيخ سيشعر بخيبة أمل كبيرة بفقده أم قصر وسفوان والمسلمية فضلا عن أنطاع، وبالنسبة للأخيرة يقترح اللورد كرو (وزير الدولة لشئون الهند) بأنه إذا سنحت الفرصة الحصول على موافقة الأتراك بتعديل الحدود الجنوبية بحيث تشمل أنطاع (كما هو مبين باللون الأحمر على الخريطة) فيجب انتهازها وعدم تفويتها، لاسيما وأنه سبق للسير بيرسي كوكس أن أكد الحجة القوية لمطالبات الشيخ بحدوده.

ويصر اللورد كرو على وجوب التأكيد لحقي باشا (رئيس المفاوضين الأتراك) بأن جميع المطالبات البريطانية بشأن الحدود الكويتية، مبنية على الأدلة والبراهين التي جمعها الضباط البريطانيون، طوال السنوات الخمس الماضية، حين قاموا بمعاينة الحدود كلها على الطبيعة. ولم تكن قائمة على

مجرد مطالبات الشيخ غير المؤيدة بالأسانيد. أما بالنسبة لطلب العثمانيين لحق المرور فان لديهم طرقاً أسهل لدخول وسط الجزيرة العربية - أما عن طريق الحجاز أو عن طريق الخليج الفارسي (العربي) عن طريق العقير أو الهفوف (حيث يوجد لديهم حاميات) - لذا فان اللورد كرو، أقر الرفض ما لم يكن هناك إصرار على ذلك. وفي حالة قبول هذا الطلب فإنه يجب أن يتضمن فقرة شرطية تشدد بعدم السماح بإنشاء مواقع أو حاميات على طول طريق مرور القوات، أو في أي مكان آخر.

وقد كانت معارضة الشيخ لبنود الاتفاقية شديدة مستندة على الأدلة المادية القوية، وحججه بشأنها مقنعة.

ومن خلال ما تقدم من مراسلات المسؤولين البريطانيين يتضح أن بريطانيا أبدت تنازلات كبيرة بالنسبة لحدود الكويت الشمالية مع العراق، والجنوبية مع نجد، حتى أن المسؤولين البريطانيين أنفسهم اعترفوا بتلك التنازلات، وأبدوا رأيهم الواضح بوجوب السعي لتعديل الحدود بشكل منصف وعادل وفقاً لما هم متأكدون منه لمعرفةهم ودراستهم للمنطقة، وذلك كي لا يصاب الشيخ مبارك وشعبه بخيبة أمل نتيجة لتلك التنازلات البريطانية مما يؤثر في علاقتهم وثقتهم ببريطانيا.

ويتبين من تسلسل الأحداث أن الحكومة البريطانية لم تعدل من موقفها رغم احتجاج مسئولها وأبقت على تنازلاتها بحقوق الشيخ بالنسبة لحدوده. فمن ناحية الشمال تتنازل للدولة العثمانية عن المواقع التي سبق للأخيرة احتلالها عام ١٩٠٢م واقتصاصاً من الشيخ لتوقيعه اتفاقية الحماية مع بريطانيا وهي سفوان وأجزاء من أم قصر، كذلك حدثت تنازلات بالنسبة لحدود الكويت الجنوبية للدولة العثمانية التي كانت تفرض سيطرتها على الإحساء، فكان يهملها استحصال بعض المناطق الكويتية من تلك

حوليات كلية الآداب

الناحية من الحدود، فقدمت بريطانيا ذلك التنازل في الحدود الجنوبية والذي شمل المسلمية وأنطاغ وبعض المناطق الأخرى.

نرجو أن نكون قد وفقنا في تحقيق ما قصدناه من إيضاح الجوانب الخاصة بالحدود الكويتية ضمن القسم الخاص بالكويت من الإتفاقية البريطانية العثمانية لعام ١٩١٣م والتي ظلت مطبقة على الحدود الكويتية السعودية حتى مؤتمر العقير ١٩٢٢م، وظلت محترمة ومطبقة بالنسبة للحدود الكويتية العراقية حتى الوقت الحاضر، وأقرتها المذكرات المتبادلة بين نوري السعيد رئيس وزراء العراق والشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت بواسطة الحكومة البريطانية عام ١٩٣٢م.

والله ولي التوفيق

أولا: وثائق غير منشورة:

١ - وثائق عثمانية:

- صورة مضبطة المجلس المخصوص بتاريخ ٧ محرم ١٣١٨هـ / ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٠٠م ملحق رقم ٧٨.
- مذكرة من رئيس كتاب السلطان - قصر يلدز الهمايوني، دائرة رئيس الكتاب رقم ٤١٦٦ ص ٢ بتاريخ ٦ جمادي الأول ١٣١٧هـ / ٣١ أغسطس (آب) ١٨٩٩م.
- مذكرة من رئيس كتاب السلطان، قصر يلدز، رقم ٢٢٦٦، ص ٨. بتاريخ ربيع الأول ١٣١٩هـ / ٤ تموز (يوليو) ١٩٠١م.
- مذكرة من رئيس كتاب السلطان رقم ٩٧٩٠ ص ٢٤ بتاريخ ٢٠ ذي الحجة ١٣١٩هـ / ١٧ آذار (مارس) ١٩٠١م.
- مذكرة من رئيس مكتب السلطان، رقم ٩٧٢٧ ص ١٧، ١٧ ذي الحجة ١٣١٩هـ / ١٤ آذار (مارس) ١٩٠٦م.

وثائق وزارة الخارجية البريطانية في دار السجلات العامة.

Great Britain Public RecordOffice وقد استعنا بالملفات التالية:

F.O.78/5251.
F.O.78/5252.
F.O.78/5251.
F.O.78/5113.
F.O.78/5114.
F.O.37/789.

٣ - وثائق مركز الوثائق التابع للديوان الأميري:

استندنا في هذه الدراسة على ملف ضخيم يحمل الرقم R/15/5/65 وهو ملء بالوثائق المتعلقة بالاتفاقية الإنكليزية - التركية لعام ١٩١٣م، وقد أمدنا

حوليات كلية الآداب

هذا الملف بمادة وفيرة جداً فيما يتعلق بالقسم الخاص بالكويت من تلك الاتفاقية.

٤ - وثائق حكومة الهند الموجودة في المكتبة المركزية في مكتبة المباركية بالتصنيف التالي:

- الوثيقة رقم ٢٣ من المجموعة م ف٢

- الوثيقة رقم ٢٦ من المجموعة م ف٢.

ثانياً: كتب وثائقية

Gooch & Temperley, British Documents on the Origins of the War 1898-1914, Vol, X, Part 11, The Last Years of peace, No. 25. Bagdad Railway and the Persian Gulf, The Negotiation with Haji Basha, report by Nallet & Hirtzel, 3,5. 1913.

ثالثاً: المراجع والمصادر العربية:

- أحمد حسن جودة: المصالح البريطانية في الكويت حتى عام ١٩٣٩م، مترجم / ترجمة حسن علي النجار، بغداد ١٩٧٩م.
- بدر الدين عباس الخصوصي: دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث، ج٢ ذات السلاسل، الكويت ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- د. جمال زكريا قاسم: دراسة لتاريخ الإمارات العربية (١٨٤٠ - ١٩١٤)، القاهرة، دار البحوث العلمية، الطبعة الثانية ١٩٧٤م.
- سيف مرزوق الشملان: من تاريخ الكويت، القاهرة (١٩٥٩م).
- د. صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربي.
- د. فؤاد العابد: سياسة بريطانيا في الخليج العربي ١٨٥٣ - ١٩١٤، ج٢، ذات السلاسل، الكويت، ١٤٠٤ / ١٩٨٤م.
- د. مصطفى عبدالقادر النجار: دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر، المنظمة العربية للدراسات والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٨م.
- د. ميمونة خليفة الصباح: الكويت في ظل الحماية البريطانية، الكويت ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- ٢ - دراسة مقبولة للنشر في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية بعنوان (ردود الفعل العثمانية تجاه الحماية البريطانية على الكويت).

رابعاً: الدوريات العربية:

— مجلة لغة العرب (البغدادية) كانون الثاني (يناير) ١٩١٢م، السنة الثانية ج٣.

— جريدة الإصلاح (البيروتية) العدد ١٩٨، مؤتمر جزيرة العرب ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر ١٩١٣).

خامساً: المراجع الأجنبية:

- Craves (Philip), The Life of Sir Percy Cox, London 1951.

Frazer: India under Curzon and after, London, 1956.

أولاً
الوثائق العثمانية

ملحق رقم (١)

صورة عن المضبطة المروضة

المؤرخة في ١٤ شعبان ١٣١٣

وقعت الانظار العالية على المضبطة الصادرة من مجلس العبد بشأن طلب الإجازة لأجل التبليغات التي سوف تؤخذ إلى ولاية البصرة، بخصوص انتخاب قائمقام نقيب الاشراف في البصرة، نجل شقيق احمد باشا لإيفاده إلى مبارك الصباح الكائن في الكويت، للجد في نصحه وإتقانه للميل إلى هذا الجانب، وحظيت الفكرة بتصويب ملك العالم الذي كان يرى أساساً هذا الرأي، كما أن نجل النقيب المشار إليه حالياً هنا ذكر أن والده مستعد للقيام بهذه الخدمات بإخلاص، وأن والده يضمن ذلك، فتذكر مجلس الوزراء التدابير التي يجب أن تتخذ من قبل الدولة، والقرار الذي سوف يتخذ في هذا الصدد مع تقدير مبلغ مناسب يعطى من أجل مصاريف الطريق (خرج راه) ليتمكن نقيب الاشراف بمناسبة عودته إلى البصرة، واقرنت المضبطة المرفوعة بهذا الشأن بموافقة الإدارة السنية لحضرة صاحب الخلافة العلية، كما عبرت عن ذلك المذكرة الخصوصية مطالعياً في مجلس عبيدكم، وتأملنا الوضع وتداولناه بالمذكرة .

فكما لا يخفى عن علمكم العالي أن المبادرة من قبل إنجلترا بخصوص الكويت المار ذكرها، والدافعة على خليج البصرة، إزدادت حرارة، فإن إنجلترا تصرف جهدها لإغفال وإثارة مبارك الصباح، وابتغى إتخاذ تدابير لإزالة مفعول تحريكها وعرضها، فإن حفظ الكويت ضد كل تجاوز أجنبي هو في غاية الأهمية واللزم، نظراً لما لموقع الكويت ملكياً وعسكرياً بلالغ الأهمية، ونجل قائمقام نقيب الاشراف الموجود في هذا الجانب عرض وساطة أبيه الذي ذكر أنه يضمن القيام بهذه الخدمات التي تعرب عن الصداقة والإخلاص، لم ير بدأ من ترك ذلك لتسبب ولاية البصرة وإناطة ذلك لرأيها .

وكما اشار عبيدكم في المضبطة السالفة الذكر فإن إعزام النقيب المشار إليه إلى مبارك الصباح، مبني على الخوف من تحقيق النظريات الأجنبية لا سمح الله وسم سبوت تحققها من أضرار جسيمة بينما إراث المقاصد الأجنبية العقم يوجب يقتضي توحيد كلمة المسلمين المرتبطين بنظام الخلافة العظمى بالروابط الدينية، ويؤدي في ما يخص الدولة والدين إلى الإنفاق في العمل بالطوع في صف واحد، مع إبراز آثار الديانة والحمية، ومن سعى في سبيل الخدمات المبرورة والمشكورة ضمن إطار النجاة والسلامة نال السعادة المادية والمعنوية، ومبارك الصباح نفسه بصفته موظف على رأس قسم إداري يجب عليه مراعاة أهداف الدولة، وتحقيق ما ترضاه في إجراءاته في حكومته، وكذلك مأمور موظف يقع عليه واجب حماية حقوق الأهالي، وتأمين وسائل راحتهم، فهم وديعة الباري عند مقام الخلافة الكبرى، والحمية الإسلامية تنفي عليه إظهار ذلك وإخراجه

إلى حيز العمل، بالمبادرة لما فيه النفع والفائدة للدولة والمملكة، بالحيولة دون الأمال الخارجية والمقاصد الأجنبية، واتخاذ التدابير المجدية لما فيه رفاهية وسعادة الأهالي المسلمين، فكل مسافة يقطعها في هذا الطريق تعود عليه بالالطاف والتشريفات من الدولة، هذا إلى جانب نيل الرضا العالي ورضا الباري وعلى الرسول أن يذكر ويكل هذا بلسان مناسب، وبكلام مؤثر، ويفهمه بأن هذا يعود عليه بالمكافآت والذكر الحميد فيجلب قلب مبارك الصباح ويستميله ويمجد لتقوية أواصر إرتباطه بالسلطنة السنية ومطامعته لما يأخذ عرضاً من يده يفيد معنى ما سبق ويسمى لإنقاذ العرض إلى هذا الجانب، ففي هذه الحالة يبلغ نقيب الأشراف الموصى إليه مقتضى تنصيب الرتبة والوسام الذي يتكرم بهما على مبارك الصباح ويتذكر إعطاء نجل النقيب الموصى إليه لدى عودته إلى البصرة ٢٠,٠٠٠ غرشاً من الخزانة الخليفة على سبيل المزاح راه (أي مقابل مصاريف الطريق). وفقاً للأمر والعرفان الحكيم الصادر على حضرة مقر الخلافة .

جمل على نظارة (وزارة) الداخلية تنفيذ ما يخص إنقاذه إلى ولاية البصرة وعلى نظارة الحالية ما يخص دفعه من أجرة الطريق (فرح راه) للمذكور، والأمر والعرفان في هذا الخصوص ويختص أي شيء مكان لولي الأمر .

١٤ من سنة ١٣١٧ (١٨٩٩ - ١٩٠٠)

ملکہ مصر (د)

[illegible]

حوليات كلية الاداب

خيط العلم الكريم به والاسر والعزمان يا هذه المحضر وفي كل محضر عيظه
لمرونا (اشندنيا) وفي الاسر

في ٧ محرم ١٢١٨ هـ
الموافق ٢٧ شباط ابريل ١٩٠٦ ط

ناظر الخاوية
امد ترمينه به
اسماعيل هني
رئيس شورة الدلفة
ناظر السرب
السركر
قائد القوات المسلحة

وزير العدل
شيخ الاسلام
ممد جمال الدين
وزير المالية
السيد احمد رضا
مؤيد السيد ممد

الصدر الاعظم
خليل بن ابراهيم

ناظر التجارة والناصية
ناظر المعارف

ناظر الادفات
شيخ العلوم بجانته (ومنه الدافع)
العاسف
وزير الداخلية
ممد ممد

ملک و رسم (۲)

۵

بسم الله الرحمن الرحیم
بانی ثابت داری

۱۱۶۶

کریه اقامت اولیای بار مقرر شد که بجهت طرفه قبول اولیای اوزده ایام عاشره کرامت بوده و در ضمن آنجا
ایستاده و هر یک محل نگاره ای از انکلازه بیخ شایسته جاری بدین بن اداره اوزده عکس و انکلازه حکایت
مراقت اولیای حق این نیماه عطفاً افاده ای از انکلازه سینه تجد قطعه بلا اوضاعه احوال مالد
شهادت اولیای دکریت و حق قطعه نگاره اندک برش بیفتن چند بویاده برش و نگاره اولیای حق
در یکی اوزده سینه سینه ای از اداره قطعه مجاوره بنشیند بر نگاره بانگ دیگر بر درون قطعه نظر از احوال
نگاره ده حال حاضر از بعضی طلبه نگارنده این بنیاد اداره عکس و انکلازه حکایت بنویسد که از
در رضا اولیای حق ایامه ایستاده و نگاره ای از
مالک خودی نگارنده اولیای بر عکس و درون بنیاد حقوق و در ضمن این بنیاد نگاره حکایت بنویسد که از
و این بنیاد اجنبی بر وجه طرفه سینه را خاصه ایستاده ایستاده ایستاده ایستاده ایستاده ایستاده ایستاده
حقوق و در ضمن این بنیاد بنیاد بنیاد و این عه اداره ایستاده ایستاده ایستاده ایستاده ایستاده ایستاده
و این با حفظ عهه خایه ایستاده ایستاده ایستاده ایستاده ایستاده ایستاده ایستاده ایستاده
ایستاده ایستاده ایستاده ایستاده ایستاده ایستاده ایستاده ایستاده ایستاده ایستاده ایستاده ایستاده

ملحق رقم (٢)

تصريح المايور
دائرة رئيس الكتاب

ص ٤

١٦٦

رفع سجن الكتيبة سجن موقوفين الكتيبة الذين ارادت الدولة اسرائيل اليا
والجيش الاسرائيلي على عزم الدولة الشامية مداخل العسكر الشاهانة اليا
بما يريد يقول ، ان حكومته لا تعرف سجن عسكر على هذا النحو ، الكتيبة بسبب
العدوات الشامية القائمة بين الدولتين وبين هذا الموضع فاجيب بان هذا
حي بلا منازع جزء من المالك الشاهانة وان الكتيبة جزء من وان لو كانت
سجنًا بقوله بشأن ذلك ، فأجاب السجين قائلا ان حكومته لا تعرف سجنًا ان تجاوز
على الكتيبة وهو لا يريد الا ان تبقى على ما هي عليه في الحاضر ، لا على ما هي
دولة اجنبية اخرى ، وعندنا كمرجع الباشا وزير الفرجية حيث جئ به اليه
ان حكومته لم تعرف به وجه الرهن لسون العسكر اليا ، فزج عرضًا بشأن ذلك
الوقايه العاليه بعد ان اجيب السجين ان مدعاه السلطنة السنية الفرجية انه لا
يحق للدولة اجنبية ان تشغل او تعترض على ما تريد ان تفعل من تدابير وتنعزل في
موضع التجسس ، لتأمين هتولا ومنافعا في مكان بعد من ملكها ، وبعد ان تامل في
القضية مجلسه الملك لولا الوزراء الخاصة وتذكرها ، رجع عفره القل الذي اتخذه
مفعله في تراء اقسام المقام الذي كثر بالاحصاف والعصف بما يشرف به مدارة
سنية مقدر مد مقام جناب صاحب الدولة ، والى رالمين كحضرة ملك الامر .

٦ جمادى الاول ١٣١٧

المعادن له ٢١ اعظم (أ) ١٣١٥

تسليم
رئيس كتاب عفره
الاستدياري (الملك)

ملحق رقم (٣)

مصر بلد الرحابري
مكتب رئيس الكتاب
٢٢٦٦

ص ٨

قال مبارك باشا بعد انكساره الامكان الرشيد الى انجلترا وريد هالان
سنتين حزينتين لانجلترا راسيتان في مقابل الدركت سما قد فتحت وكاليتين
انجليزيتين للنقل البحري في ميناء الكويت ورنع عليها العلم الانجليزي ،
واضح اليهم في غاية الضرر احدث دوائر حكومية من ادارة الميناء وادارة
الميناء وامثالا سرية لوضع اساس ليقود الحكومة السنية هناك
بما اشار اليه السفير الفرنسي في مذكرة قد مررنا لنظارة الخارجية الجلية ،
على اي حال ، وان تكمه المطالعة الاساسية هي منوعة بلفظ السلطان
المنذرة دنايه الصائبه السدي لمعتمده الحكم في المنطقة ، فان حكومة فرنسا
تنبه من شدة ضرورة اكلتار ما يعبر من سرب الملكية العثمانية من اثار
وتشاركها الدولة الانمانية في فصوص الامراب من ذلك
فالمناطق عمانية لا ينبغي التحلي من التغير من هذه الحكومة السنية في
الحكم (باشا الدوائر الحكومية) فان في الاعراض من الحفاظ هاتين الدولتين اللتين
تريدان هيز الدولة ، وعدم الالتفات والاعتناء بأمرهم مما ذكره ترك
الحكم بالحكم ، وترك سموه الدولة العلية المعدسة مكنون علما ، فتذكر
بليس الوكلاء المفوض اليهم قضية اثار المباني الرسمية المتفحص ناسيلا
في الكويت) بناء على الادارة السنية الصادرة من مقام الخلافة العلية ،
والامر والفرمان كمن ذلك الامر

في اربع الايام ١٢١٩ ١٢١٠

الموافق لعدد ١٢١٧

رئيس كتاب حضرت السيد

حسين

ملحق رقم (٤)

نصر يلدز الهاموني

سنة رئاسة الكتاب

٩٧٩.

ص ٤٤

ركز الانكليز ثلاث اعمدة على شبه الجزيرة الواقعة على مدخل الخليج وعلى اعمدة
 مباركة مركز مديرية قطر وسواحل العديدة كما ارسل منه قبل مبارك الصباح الى
 بنه الرياضه مرتين مع مراد وفيها حسب اشعار مشيخة الجيش الاس واهدرا
 لان لا يترك للانكليز مقدار شهر من الارض في اليمن او في الخليج الصغيرة
 تتكامل اسباب ذلك مرارا وتكرارا صدرت الاوامر السنية بشأن ذلك ولم
 نتيجة عملية فالانكليز مع تمادي الزمن بالعوضه عند الاسباب من اللوم
 لم يتجادون في مبادراتهم والوضع يتغير على انهم سيتمادون في ذلك وما ان
 في جانب اليه هذا ينبغي تسريع التدابير المحتتم المحتم اتخاذها
 لفي اجراءاتها . صفة هي الارادة السنية لصاحب مقام الخلافة والاموال العرفان
 صفة وفي الاسر

ن. ٢٠ ذي الحجة ١٢١٩

الموافقة ١٧ اذار (مارس) ١٢١٨

رئيس كتاب هفنت لهند ياري

مكتبة

ملحق رقم (٥)

قصر جلندز الهابوني
مكتب رئيس الكتاب
٧٨٧٣

ص ٢٦

وردت وأطلع صاحب السمو على مذكرة الصدر الأعظم المخصوصية الواردة بتاريخ
٦ ذي الحجة ١٢٤٤ هـ ، بأن السفارة الانكليزية قد ألغيت رسميا من الموظفين الانكليز
الذين وردوا الى الكويت والبحيرة للقيام ببعض التدقيقات التجارية ، وكشف واستنباط
الأحوال الطبيعية للمياه الجوفية ، وتوضيح مركز علامات فارقت فقط ولم يدخل اليهم ابدا مهمة
وهذا الصلة لاستكشافات تنطوي على فكرة توسيع الحدود ، ثم وردت اليوم وتوليت
بالقيام مذكرة سامية أخرى ناشئة عن برقية وردت من البحيرة مطوري أوامرها
أن هؤلاء الموظفين من الانكليز قد توجهوا نحو الخيف ونجد وينوون الاتصال
ببن سعود ولابد من اصدارهم على هذا الخصوص ينطوي على مقاصد خفية
تتم وراء مقصد التدقيقات التجارية ، وهذه الإفادة السنية صدرت لتأجيل
التبليغات (بمنعهم من ذلك) الى جانب الولاية المشار اليها ،
والامر والغرض المحض في الامر

في ١٨ ذي الحجة ١٢٤٤ هـ ١٩٠٢
الموافق ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٠٢ ١٩٠٢

رئيس كتاب حضرت الشريف
تشرين

ثانياً
الوثائق البريطانية

ملحق رقم (٦)

LEASE AND ACCEPTANCE OF LEASE OF LAND AT BANDER
SHWAIKH, 1907.

Translation of lease of the Shwaikh lands.

IN THE NAME OF GOD, THE EXALTED!

This agreement is from me, Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, on behalf of myself and on behalf of my heirs after me, to Major S. G. Knox, Political Agent of the precious Imperial English Government in Kuwait, on behalf of the precious Imperial English Government. The reason of writing this paper is that I, Shaikh Mubarak-us-Sabah, the ruler of Kuwait, have, on behalf of myself and on behalf of my heirs after me, leased in perpetuity to the precious Imperial English Government the land, of which the boundaries are detailed below and south of Bander Shwaikh:—

Firstly.—The boundary of the land on the north-west shall be 7,500 cubits in length in a straight line and situated in it the coal-house which I, Shaikh Mubarak-us-Sabah, have constructed in these days in the aforesaid land and the straight line shall march, as far as possible, corresponding with sea-line but, apart from these two conditions, it shall be lawful to Major S. G. Knox, Political Agent, Kuwait, or to any other person, duly authorised on behalf of the precious Imperial English Government, to draw this direct north-western boundary at their choice and pleasure, and such boundary shall be accepted by me, Shaikh Mubarak-us-Sabah, ruler of Kuwait, on behalf of myself and on behalf of my heirs after me.

"And secondly (as to) the eastern side and the western side, the length of each side (shall be) six hundred cubits, and the southern side seven thousand and five hundred cubits, and the whole land (shall be) rectangular; and from this land, there shall come from it to me, Shaikh Mubarak-us-Sabah, ruler of Kuwait, and to my heirs after me, a piece from the north side on which shall be the coal-house abovementioned; on the four sides the length of each side shall be three hundred cubits, the whole amounting to a thousand and two hundred cubits, exclusive of the measurement of the house and (the space) opposite this piece, on the north, shall be to me, Shaikh Mubarak-us-Sabah, ruler of Kuwait, and to my heirs after me."

Secondly.—The rent of the land aforesaid shall be counted at R4 per cubit yearly which shall flow from the day that this paper, duly agreed, signed and sealed, shall pass between the hands of the two parties and the rent shall be paid yearly in advance.

Thirdly.—In explanation of the preceding paragraph, the aforesaid lands are enclosed by one line, the length of which is 10,200 cubits. Exclusive of the dimensions of the plot of ground of 1,200 cubits, reserved by this agreement to me, Shaikh Mubarak-us-Sabah, ruler of Kuwait, and to my heirs after me, the remainder is 10,000 cubits and the rent of the land, according to this line, amounts to R40,000, which shall be paid yearly in advance to me, Shaikh Mubarak-

us-Sabah, ruler of Kuwait, and to my heirs after me, as long as the precious Imperial English Government desires the lands aforesaid. But it is clearly understood and agreed upon between me, Shaikh Mubarak-us-Sabah, ruler of Kuwait, and myself and on behalf of my heirs after me, and Major S. G. Knox, British Agent of the precious Imperial English Government in Kuwait, on behalf of the precious Imperial English Government, that should the precious Imperial English Government no longer desire to lease the lands aforesaid, they have the right to inform me, Shaikh Mubarak-us-Sabah, or my heirs after me, of their decision at any time they wish and that, after such intimation, the rent ceases, and the land will return to me, Shaikh Mubarak-us-Sabah, or to my heirs after me, but if the Government should have any desire in land, other than the lands of Shwaikh, as the lands enumerated in the sixth paragraph below, it will be by way of rent by consent with me, Shaikh Mubarak-us-Sabah, or my heirs after me.

Fourthly.—There is included in the aforesaid rent, without other rent or demand of any kind, the right to all land above ground or under sea between the two sides, the east and the west, produced in the north-west direction to three fathoms of sea-water at the time of the lowest tide opposite to the north-west boundary, and it is lawful for the precious Imperial English Government to build and construct between the aforesaid limits any building of any kind, coal-sheds, harbour-works, *etcetera*.

And, also, it is lawful for the aforesaid English Government to put down buoys and do all works needful for the ease of the ships from the open sea to the Bandar Shwaikh such as, *inter alia*, the construction of lighthouses and beacon in Kuwait territory, as may at any time be found to be necessary.

And, also, it is lawful for the aforesaid English Government that they should lease the lands in part or in whole for a fixed term of years or in perpetuity to English subjects or to the subjects of British India—I mean the people of India—or to the subjects of me, Shaikh Mubarak-us-Sabah, ruler of Kuwait—I mean the people of Kuwait, at their perfect will and desire.

Fifthly.—And, further, in consideration of the rent detailed, I, Shaikh Mubarak-us-Sabah, ruler of Kuwait, on behalf of myself and on behalf of my heirs after me, confirm my former promise that, neither I, nor my heirs after me, will grant, sell or lease to a Foreign Government, and in this is included the Ottoman Government, nor to the subjects of any foreign Government, any of our land within Kuwait boundaries, or around it, without the permission of the precious Imperial English Government.

Sixthly.—And, also, I, Shaikh Mubarak-us-Sabah, ruler of Kuwait, on behalf of myself and on behalf of my heirs after me, am bound in this paper that we will give to the precious Imperial English Government the right of pre-emption in sale or lease of the lands detailed below:—

Firstly.—The lands which lie adjacent to the lands leased at a distance of 2,000 cubits in any direction from the nearest boundary of the leased lands, but to my subjects, the people of Kuwait to them shall be a right of pre-emption, stronger and prior to that of the English Government in this special land.

Secondly.—The entire island of Shwaikh and its surrounding foreshore: only the fishing nets are to me, Shaikh Mubarak-us-Sabah.

Thirdly.—The entire island of Warba, situated near the Khor Abdulla, and its surrounding foreshore.

Fourthly.—All the lands and the foreshore in the direction of Ras Kathama to a distance of two sea-miles, I mean 8,000 cubits, in any direction from Ras Kathama: if the precious Imperial English Government should have any desire in the aforesaid place, I mean, Kathama, then it will be on lease, separate from the lands of Shwaikh, at a rent that shall please me, Shaikh Mubarak-us-Sabah, ruler of Kuwait, or my heirs after me, and there shall be to me, Shaikh Mubarak-us-Sabah, ruler of Kuwait, and to my heirs after me, a house near the house of the precious Imperial English Government, should the aforesaid Government

desire the lands and the house which shall be to me, Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, and to my heirs after me, shall be a square, each side of which shall be 300 cubits long, the total 1,200 cubits long and to the subjects of me, Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, the land which does not oppose the desire of the aforesaid English Government and, if it should be necessary, I, Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, and my heirs after me will leave to the aforesaid English Government a road to the sea, within our limits, the breadth of which shall not be less than ten cubits.

Seventhly.—In explanation of the preceding paragraph, whenever anyone may come and desire to buy or to take on lease the lands, detailed in the sixth paragraph above, either in part or the whole, every time before that I, Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, or my heirs after me, accept the offer of the buyer or the lessee, it behoves and it is incumbent on me, Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, and my heirs after me, that we should inform the Agent of the English Government in Kuwait, or the Consul-General of the precious Imperial English Government in Bushire, and that we should give to the aforesaid friend a full opportunity, not less than 3 months, that he may consult higher authority and decide whether the precious Imperial English Government wishes to buy or to take on lease the aforesaid lands or no.

Eighthly.—If the opinion of the aforesaid English Government is fixed on the purchase of the land sought for in accordance with the offer and conditions of the purchaser or the lessee, the offer of the aforesaid English Government will be accepted without further talk or demand, and the demanded lands will be sold or leased to the aforesaid English Government on these conditions.

Ninthly.—And it is clearly understood and agreed upon between the two parties and Major S. G. Knox, Political Agent of the precious Imperial English Government, on behalf of the precious Imperial English Government, is duly authorised to promise and does promise that the town of Kuwait and its boundaries likewise belong to me, Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, and to my heirs after me, and that all my, Shaikh Mubarak's, arrangements at the present day shall remain in the hands of me, Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, and to my heirs after me and that, in the matter of the Shwaikh lands and of the lands which the aforesaid English Government may hereafter rent from me, Shaikh Mubarak-us-Subah, or from my heirs after me, the aforesaid English Government will not take customs on anything in all the lands which they may rent or in which they may dwell within the limits of Kuwait.

Tenthly.—In consideration of the above promise, I, Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, on behalf of myself and on behalf of my heirs after me, hereby promise that we will not collect customs dues on goods imported or exported by the subjects of the aforesaid English Government—I mean English subjects and people of India and other than them of the subjects of the aforesaid English Government—at a rate in excess of 4 per centum per invoice value of goods at the port of export. Should, however, I, Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, or my heirs after me, at any time find it necessary to increase the rate of customs beyond 4 per centum *ad valorem*, I hereby promise, on behalf of myself and on behalf of my heirs after me, that such an increase shall be levied on the subjects of the aforesaid English Government only after the consent of the precious Imperial English Government has been duly asked for and obtained to such increase.

Eleventhly.—And, further, I, Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, on behalf of myself and on behalf of my heirs after me, promise that the rate levied on goods imported or exported by the subjects of the aforesaid English Government to or from Kuwait territory shall not exceed the rate levied on goods imported or exported by my subjects—I mean the people of Kuwait—to or from Kuwait territories.

Thirdly.—It is further, clearly understood that I, Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, have accepted this rent especially from the precious Imperial English Government and that, as for others than it, I, Shaikh Mubarak-us-Subah, would not accept from among all the powers: though they should give me more than this rent, I, Shaikh Mubarak-us-Subah, would not allow them to possess authority in my dominions and, as for the precious Imperial English Government, I am grateful to them and their generosity is upon me and I will not consent that a Power, other than them, shall interfere, though they give me more than this rent, and I hope for the permanence of the care of the precious Imperial English Government, and its kindness on me and on my heirs after me, and the precious Imperial English Government has honoured Major S. G. Knox, Political Agent of the precious Imperial English Government in Kuwait, with the special permission that he may assure me, Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, on behalf of the precious Imperial English Government, that the aforesaid English Government does not wish to interfere in the affairs of Kuwait except for the profit of the people of Kuwait and the increase of trade and knowledge and friendship between the English Government and the people of Kuwait and, as regards me, Shaikh Mubarak-us-Subah, and my heirs after me, the desire of the precious Imperial English Government is that the friendship between the precious Imperial English Government and the Shaikh of Kuwait may be perpetual.

And, finally, I, Shaikh Mubarak-us-Subah, at the express wish of the precious Imperial English Government hereby promise that this agreement shall be kept absolutely secret, until such time as the precious Imperial English Government gives permission for its disclosure. And I, Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, on behalf of myself and on behalf of my heirs after me, have accepted each and all of the terms set forth in this agreement, and, therefore, I have set my seal this eighth day of Ramthan, 1325 H., corresponding to this fifteenth day of October, 1907 A.D., and to what I say God is the best witness and protector.

Seal of Shaikh Mubarak-us-Subah. Seal of Sheikh Jabir.

Translation of acceptance of lease of Shwaikh lands.

IN THE NAME OF GOD, THE EXALTED!

This agreement is from me, Major S. G. Knox, Political Agent of the precious Imperial English Government in Kuwait, on behalf of the precious Imperial English Government, to Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, on behalf of himself and his heirs after him. The reason of writing this paper is that I, Major S. G. Knox, Political Agent of the precious Imperial English Government, on behalf of the precious Imperial English Government, have, subject to the important provision contained in paragraph 3 below, taken on lease in perpetuity from Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, on behalf of himself and his heirs, the land of which the boundaries are detailed below and south of Bander Shwaikh:—

Firstly.—The boundary of the land on the north-west shall be 7,500 cubits in length in a straight line and situated in it the coal-house which Shaikh Mubarak-us-Subah has constructed in these days in the aforesaid land and the straight line shall march, as far as possible, corresponding with the sea-line, but, apart from these two conditions, it shall be lawful to me, or to any other person, duly authorised on behalf of the precious Imperial English Government, to draw this direct north-western boundary at our choice and pleasure, and such boundary shall be accepted by Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, on behalf of himself and on behalf of his heirs after him.

حوليات كلية الاداب

" And secondly, (as to) the eastern side and the western side, the length of each side (shall be) six hundred cubits, and the southern side seven thousand and five hundred cubits, and the whole land (shall be) rectangular; and from this land, there shall come from it to Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, and to his heirs after him, a piece from the north side, on which shall be the coal-house above-mentioned; on the four sides the length of each side shall be three hundred cubits, the whole amounting to a thousand and two hundred cubits, exclusive of the measurement of the house, and (the space) opposite this piece, on the north, shall be to Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, and to his heirs after him."

Secondly.—The rent of the land aforesaid shall be counted at R4 per cubit yearly which shall flow from the day that this paper, duly agreed, signed, and sealed, shall pass between the hands of the two parties and the rent shall be paid yearly in advance.

Thirdly.—In explanation of the preceding paragraph, the aforesaid lands are embraced by one line, the length of which is 16,200 cubits. Exclusive of the dimensions of the plot of ground of 1,200 cubits, reserved by this agreement to Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, and to his heirs after him, the remainder is 15,000 cubits and the rent of the land, according to this line, amount to R60,000, which I, Major S. G. Knox, Political Agent of the precious Imperial English Government in Kuwait, on behalf of the precious Imperial English Government, promise shall be paid yearly in advance to Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, and to his heirs after him, as long as the precious Imperial Government desires the aforesaid lands. But it is clearly understood and agreed upon between me, Major S. G. Knox, Political Agent of the precious Imperial English Government in Kuwait, on behalf of the precious Imperial English Government and Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, on behalf of himself and on behalf of his heirs after him, that should the precious Imperial English Government no longer desire to lease the lands aforesaid, they have the right to inform Shaikh Mubarak-us-Subah, or his heirs after him, of their decision at any time they wish and that, after such intimation, the rent ceases and land will return to Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of

Kuwait, or to his heirs after him, but if the precious Imperial English Government should have any desire for land other than these lands of Shaikh, such as the lands enumerated in the sixth paragraph below, it will be by way of rent by consent with Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, or his heirs after him.

Fourthly.—There is included in the aforesaid rent, without other rent or demand of any kind, the right to all land, above ground or under sea, between the two sides, the east and the west, produced in the north-west direction to three fathoms of sea-water at the time of the lowest tide opposite to the north-west boundary and it is lawful for the precious Imperial English Government to build and construct between the aforesaid limits any building of any kind, coal-sheds, harbour works, etc.

And, also, it is lawful for the aforesaid English Government to put down buoys and do all works needful for the ease of the ships from the open sea to the Bander Shwaikh such as, *inter alia*, the construction of lighthouses and beacon in Kuwait territory, as may at any time be found to be necessary.

And, also, it is lawful for the aforesaid English Government that they should lease the lands in part or in whole for a fixed term of years or in perpetuity to English subjects or to the subjects of British India—I mean the people of India or to the subjects of Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait—I mean the people of Kuwait, at their perfect will and desire.

Fifthly.—And, further, in consideration of the rent detailed, Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, on behalf of himself and on behalf of his heirs after him confirms his former promise that, neither he nor his heirs after him, will grant, sell, or lease to a Foreign Government, and in this is included the Ottoman Government, or to the subjects of any Foreign Government, any of his or their land within Kuwait boundaries or around it without the permission of the precious Imperial English Government.

Sixthly.—And, also, Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, on behalf of himself and on behalf of his heirs after him, is bound in this paper that he and they will give to the precious Imperial English Government the right of pre-emption in sale or lease of the lands detailed below:—

Firstly.—The lands which lie adjacent to the lands leased at a distance of 2,000 cubits in any direction from the nearest boundary of the leased lands, but to the subjects of Shaikh Mubarak—I mean the people of Kuwait—to them shall be a right of pre-emption, stronger and prior to that of the English Government in this land only.

Secondly.—The entire island of Shwaikh and its surrounding foreshore: only the fishing nets are to Shaikh Mubarak-us-Subah.

Thirdly.—The entire island of Warba, situated near the Ebor Abdulla, and its surrounding foreshore.

Fourthly.—All the lands, and the foreshore in the direction of Ras Kathama to a distance of two sea-miles, I mean 8,000 cubits, in any direction of Ras Kathama: if the precious Imperial English Government should have any desire in that place, then it will be on lease, separate from the lands of Shwaikh, at a rent that shall please Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, or his heirs after him, and there shall be to Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, and to his heirs after him a house, near the house of the precious Imperial English Government, should the aforesaid Government desire the lands and the house which shall be to Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, and to his heirs after him, shall be a square, each side of which shall be 300 cubits long, the total 1,200 cubits long, and to the subjects of Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, the land which does not oppose the desire of the aforesaid English Government and, if it should be necessary, Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, and his heirs after him will leave to the aforesaid English Government a road to the sea, within their limits, the breadth of which shall not be less than ten cubits.

Seventhly.—In explanation of the preceding paragraph, whenever anyone may come and desire to buy or to take on lease the lands, detailed in the sixth paragraph above, either in part or the whole, every time before that Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, or his heirs after him, accept the offer of the buyer or the lessee, it behoves and is incumbent on Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, or his heirs after him, that they should inform the Agent of the English Government in Kuwait or the Consul-General of the precious Imperial English Government in Bushire, and that they should give to the aforesaid friend a full opportunity not less than three months, that he may consult higher authority and decide whether the precious Imperial English Government wishes to buy or to take on lease the aforesaid lands or no.

Eighthly.—If the opinion of the aforesaid English Government is fixed on the purchase or the lease of the lands sought for in accordance with the offer and conditions of the purchaser or the lessee, the offer of the aforesaid English Government will be accepted without further talk or demand and the demanded lands will be sold or leased to the aforesaid English Government on these conditions.

Ninthly.—And it is clearly understood and agreed upon between the two parties and I, Major S. G. Knox, Political Agent of the precious Imperial English Government, am duly authorised on behalf of the precious Imperial English Government to promise, and do hereby promise, that the town of Kuwait and its dependencies likewise belong to Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, and to his heirs after him, and that all Shaikh Mubarak's arrangements in the matter of customs, etc., and all his arrangements at the present day shall remain in the hands of Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, and to his heirs after him and that, in the matter of the Shwaikh lands and of the lands

حوليات كلية الاداب

which the aforesaid English Government may hereafter rent from Shaikh Mubarak-us-Subah, or from his heirs after him, the aforesaid English Government will not take customs on anything in all the lands which they may rent or in which they may dwell within the limits of Kuwait.

Tenthly.—In consideration of the above promise, Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, on behalf of himself and on behalf of his heirs after him, promises that they will not collect customs dues on goods imported or exported by the subjects of the aforesaid English Government—I mean English subjects and people of India and other than them of the subjects of the aforesaid English Government—at a rate in excess of 4 per centum per invoice value of goods at the port of export. Should, however, Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, or his heirs after him, at any time find it necessary to increase the rate of customs beyond 4 per cent. *ad valorem*, Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, and on behalf of his heirs after him, promises that such an increase shall be levied on the subjects of the aforesaid English Government only after the consent of the precious Imperial English Government has been duly asked for and obtained to such increase.

Eleventhly.—And, farther, Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, on behalf of himself, and on behalf of his heirs after him, promises that the rate levied on goods imported or exported by the subjects of the aforesaid English Government to or from Kuwait territories, shall not exceed the rate levied on goods imported or exported by his subjects—I mean the people of Kuwait—to and from Kuwait territories.

Twelfthly.—It is further clearly understood that Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, has accepted this rent especially from the precious Imperial English Government and that, as for others than it, Shaikh Mubarak-us-Subah would not accept from among all the Powers: though they should give him more than this rent, Shaikh Mubarak-us-Subah would not allow them to possess authority in his dominions and, as for the precious Imperial English Government, he is grateful to them, and their generosity is upon him and that he will not consent that a Power, other than them, shall interfere, though they gave him more than this rent, and he hopes for the permanence of the cure of the precious Imperial English Government and its kindness on him and on his heirs after him, and the precious Imperial English Government has honoured me with the special permission that I may assure Shaikh Mubarak-us-Subah, ruler of Kuwait, on behalf of the precious Imperial English Government that the aforesaid English Government does not wish to interfere in the affairs of Kuwait except for the profit of the people of Kuwait and the increase of trade and knowledge and friendship between the English Government and the people of Kuwait and, as regards Shaikh Mubarak-us-Subah and his heirs after him, the desire of the precious Imperial English Government is that the friendship and agreement between the English Government and the Shaikh of Kuwait may be perpetual.

And finally, Shaikh Mubarak-us-Subah, at the express wish of the precious Imperial English Government, promises that this agreement shall be kept absolutely secret until such time as the precious Imperial English Government gives permission for its disclosure.

And I, Major S. G. Knox, Political Agent of the precious Imperial English Government in Kuwait, on behalf of the precious Imperial English Government, have accepted each and all of the terms set forth in this agreement, and, therefore, I have affixed my signature this eighth day of Ramthan, 1325 H., corresponding to the 10th day of October 1907 A.D., and to what I say God is the best witness and protector.

S. G. KNOX, Major,
Political, Agent, Kuwait.

Dated 23rd Rabi II 1329.

ملحق رقم (V)

- 22/7/31 1911

From - Sheikh Mobarak es Subah,

Sheikh of Howeit.

To - Lt-Colonel P. Z. Cox, C. S. I., C. I. E.,

Political Resident in the Persian Gulf.

A. C.

I beg to inform Your Honour that whereas the Island of Bubiyan and Um Naar and Safwan are included in the territorial limits of my town of Howeit and some years ago the Sublime Porte finding them empty placed military posts in those places and experienced no objection from the British Government by way of protection to me. So now having regard to the negotiations proceeding among the Powers on the subject of the terminus of the Baghdad Railway, I fear for Kathama, which is within my boundaries and which is now the subject of discussion between the great Powers and I therefore represent to Your Honour that I being shorn of my security from this cause and before the worst happens I ask from you three requests and ask you to take one of them.

Either lease Kathama from me and you protect it and its neighbourhood or let me lease it or give me with a written undertaking from the British Government to protect it and its vicinity from aggression by Foreign Powers, the Turkish Government being included among them. These are the requests which I have presented to you. I want an answer quickly before the occurrence of anything untoward, such as I fear. I beg for the continuance of your regard and may you remain safe.

حوليات كلية الاداب

No 023 of 1911.

ملحق رقم (٨)

Political Agency.

Kuwait .

19th April 1911.

From,

Captain W.H.I. Shakespear, I.A.,

Political Agent, KUWAIT .

To,

The Political Resident in the Persian Gulf,

BUSHIRE.

Sir,

I have the honour to report that to-day after he had been to see the Sheikh Mubarak sent his Secretary to inform me of the following, which he said was not of a nature to be communicated officially.

2. (a) The Sheikh some time ago received offers from the French to construct for him a railway from Kathama to Kuwait town and to build such works as might be required (presumably quays, roads, etc), leasing the necessary ground from him and agreeing to pay for any ground taken up by them or mines discovered by a percentage on the profits.

(b) He had also had intimated to him that the Germans wished to lease all the ground near Kathama Point.

(c) The Sheikh having always dealt first with the Eng-

حوليات كليلا الاداب

British, 40 per cent German, and 20 per cent Turkish , that the autonomy of Kuwait had been agreed upon owing to English insistence but that the suzerainty of Turkey had been admitted. This information I may add was not given me by the Sheikh or his Secretary until I enquired from the latter whether he had any knowledge of such rumours which I had heard were current in the bazaar.

4. The news has created considerable comment in the town and I gather that merchants and the towns-people are pleased, arguing that it will be only a matter of a few years before the Sheikh's absolute power will become gradually attenuated as has been the case in Bahrain, whilst they will never be afflicted with the presence of Turkish officials. . Whether the Sheikh himself will be content with some such solution of the Baghdad-Railway terminus question is doubtful, and it is possible that some suspicion of our motives may have prompted the al-lusion his Secretary made to our apparently supine attitude in regard to the Turkish posts at Safwan, Umm Yassar and on Bahian Island.

5. Personally I do not think that the vague references to the French and Germans (whether Governments or Syndicates was not stated) need be taken seriously; they probably have their origin in some tentative offers which seem to have been made to the Sheikh at about the

time of the earliest German railway negotiations with the
-bey. It is my impression that these so-called offers are
now advanced by the Sheikh solely to what the cupidity of
the British Government is appeal: is their sense of jus-
tice in the cases quoted have hitherto produced no visible
effect. The Sheikh has generally been frank enough with
us and no doubt felt he could leave his interests in our
hands with confidence, but the garbled accounts of speeches
in Parliament and the comments made upon them for their
own ends by the Egyptian and Turkish Press combined with
the recent surprisingly definite news from Beers may have
shaken the Sheikh's faith to some extent and prompted him
to employ oriental guile in order to secure himself against
what he appears to regard as another possible descent on
his property by Turkey.

8. I venture to submit therefore that an assurance
for the Sheikh that it is the intention of His Majesty's
Government to maintain inviolate his more adjacent terri-
tory would be appreciated by him and would be useful in
allaying such suspicions as may be ~~aroused~~ raised by
intriguing persons and a hostile press.

I have the honour to be,

Sir,

Your most obedient servant.


Captain,

Political Agent, Kuwait.

مستجاب

11
From Resident
to Sheikh Anwar
١٩١١

من كرنيل ماكس البرية وقوم على جنرال الدولة البرية القصر في خليج فارس
الجناب لاجل الاكرم الاغني عنكم عنده الاصحاح الشيخ بيارك الصباح المحترم سادة انعامنا
وادام بقاءه ابن الباعث التوربا الكتاب الودودي هو اهذه السلام انتم انتم
عن صحة زانكم المحمدي وشم فرفض جنابكم الشريف كتابكم الاكرم المورخ في شهر ربيع الثاني
١٣٩٩ م سلم البنا من حر كستان الكوبيت ها اتنا في كمال الاحترام ناية الجواب الذي
ابديناه شفاها لجنابكم هو ذا يضي ان كاظمه كانت منه رضى في الساميات الى
لجنابكم من حفظ الدولة البرية سابقا ولا هنا سب بوجب الى الشوبيات الذي
جنابكم اظهرتم اولاً انه كذا طركم الشريف بكتاب جناب كرنيل كمال صاحب
المورخ في شهر ديسمبر ١٩١١ هو اصل لجنابكم من توطع صمد بضا الفطاسا
صاحب وكذا ان بالحيارات الجار بدمع جنابكم بنو ط جناب الباب الاول بنا
ربح الثالث من شهر ديسمبر ١٩١٢ في جواب كتابكم المورخ في شهر جمادى الاول ١٣٩٢
الذي في خطه جنابكم طلبتم ان يعطى اليكم مدققين او ثلاثة اذ لكم عزم فوضوهم في الشهر
لاجل مضا فضا الكوبيت من جملة البرية بوقته اظهر لجنابكم بان الدولة البرية ما
برون طريقه لوطا والمطاع لجنابكم لكن الدولة المحظية منصرف ما دام انهم
تراخون واجبات عزمكم اليهم بافهم فبعضه من في المدا فضا عن مضا
الكوبيت ومضى مضا فان الكوبيت مع الهلايق المتصلة او قرب خليج الكوبيت
جنابكم لا ينبغي له بشرة بالكلية بان كاظمه شاملة في تلك الساميات

في هذه الايام الجرايم من كل قبل اخبارات كاذبة يشعرونها وكل من هم بجلها
 بلها سر لرجل مخلصهم قلنا انك لا ينبغي جنابكم تتركون بانكم لتعمل التوبيخات
 بل يجب كما كنتم بالسابق لا تفكر ونا الهام ببحر وحدوث اخبار موثقة انما
 انتم ذاك بصل البيا وانما ايضا ما تقصر الجهد من اعلام جنابكم به فاذا بلغ
 ستم شي ولا يكون مفهوما العباد ما لكم يجب تفرغوا على جناب القبطان
 ساجد صاحب وتنفذون صفاء من الحسار اليه هذا اول انتم في علم الترقى
 وانما ياد المشرق والهدم حركما ١٣٣٠ ربيع الثاني ١٣٤٠ هـ

مكتبة شريف
 ١٩٩١

حوليات كلية الاداب

No. 1057 of 1911.

British Residency and Consulate-General.

Bushire, 11 April 1911.

To

Sheikh Mobarak as Subah,

Sheikh of Noweit.

A. C.

Your seteeemed letter dated 23rd Rabi II 1329 was duly handed to me before leaving Noweit.

I have the honour to confirm the reply which I gave you verbally, namely that Kathama is already covered by the assurances which you have received from the British Government and that there is no cause for the apprehension which you expressed.

Firstly let me refer you to Colonel Asmball's letter No.376 of 6th December 1901 which was delivered to Your Excellency by our friend Captain Simons, and again to the communication made to you by the First Assistant on 3rd December 1902 in reply to your letter of 21st Jemadi I 1320, in which you had asked to be supplied with 2 or 3 guns which you desired to place at Jahara in order to protect Noweit against attack from the land side.

You were then informed that the British Government did not see their way to supply you with guns, but that His Majesty's Government undertook, so long as you observed your engagements to them, that they would charge themselves with the defence

of "howeit districts" and that by "howeit districts" was meant
the districts adjoining or close to the Bay of howeit.

You should have no doubt at all that Kathama is included
in that assurance.

~~In these days the newspapers publish all sorts of falsi-~~
fied reports and each clothes them in the garb which best suits
its ends, but you must not let these reports make you appre-
~~hensive any more than you have done in the past. No soon as~~
there is any reliable news, Inshallah it will reach me and I
will not fail to keep you informed. And if there is anything
which you do not understand show it to Captain Shakespear and
ask him the meaning or portent of it.

May your prosperity and happiness always increase.

(signed) P. Z. Cox, Lieut-Colonel

Political Resident in the Persian Gulf.

ملحق رقم (١٠)

TRANSLATION:

From Sheikh Mubarak-as-Sabah, Ruler of Kuwait

To Colonel Cox, British Political Resident and Consul-General in the Persian Gulf.

After Compliments,

I have received with the hand of friendship your letter dated the 23rd Rabi-ath-Thani 1329 corresponding to the 23rd April 1911 and what you made permanent in it of the signs of generosity and ~~good~~ ^{affection} promised ~~in~~ ^{to} you and what you mentioned of the letter of Colonel Kimball No 376 dated the 6th December 1901, and the meaning of its words that I may be assured as to my town of Kuwait and its additions (surroundings) from attacks by land as long as I remain careful of the terms of the Agreement and you order that the meaning of additions (surroundings), it is this countries adjoining the bay of Kuwait and Methana is included therein (in) that assurance. As to the Agreement I Inshallah shall always ^{obey} ~~see~~ to it and I will not do anything in opposition to what is written therein and I am always grateful to you and I lean upon your promises and believe your words and there shall not reach ^{to} me the smallest doubt of it and I am hanging strongly with the Pre

-sions Imperial British Government, because by it I am
assured from the approaching of all Governments and I
will not become depressed from the ^{publications} ~~horceries~~ of their
newspapers and the sayings of their political people;

but if you see from me some confusion I will ask you of
them and that of disquietude caused among those people
who do not read the news easily, the newspapers and let-

ters (which) ^{come} ~~give it~~ to them from ^{various} ~~different~~ sources
and they refer to me from them. It is not possible

to give the lie to all publications unless I referred
to you and you sent to me with the truth, and sincerity

^{the} ~~in your reply is this that my state has become tranquil~~
~~wisdom from it and supported~~; and after this whatever
thing may cause no doubt from the news of newspapers

or letters, according to your order I will relate it to
the beloved-honorable Captain Shakespear and seek ex-
planation from him of the meaning and I close my let-

ter with an increase of assurance and ^{gratitude} ~~my~~ thanks to
your affection and I beg of your accepting my respects
with a prayer for your regard and May you be preserved.

Dated 4th Jamadi -al-Awal 1329
(2nd May 1911.)

MURARAH-S-SUBAH

حوليات كلية الاداب

ملحق رقم (١١)

Lieut-Colonel Sir Percy Cox, K.C.I.E., C.S.I.,

BUSHIRE.

The Hon'ble Lieut-Colonel Sir Henry McMahon,
C.C.V.O., K.C.I.E., C.S.I.,

S I M R A.

Bushire, August 1912

Sir,

In continuation of my letter No. 1727 dated 4th August, and with reference to my telegram No. 845 dated the 16th August, I have the honour to forward for the information of the Government of India a copy of the margin-Resident to India Office No. 848 dated 16th August | ally
Resident to India Office No. 844 dated 16th August | cited
telegrams, which I addressed to His Majesty's India Office, communicating an abstract of Captain Chakraspear's Report upon the boundaries of the Koweit principality, with particular reference to the control exercised by Sheikh Mobarak over the nomad tribes within those limits.

A copy of the Report itself, which has been simultaneous No. C.82 dated 16th August 1912. | innocently forwarded to the India Office, is also enclosed.

I have the honour to be,

Sir,

Your most obedient servant,

Sd/- P. Z. Cox, Lieut-Colonel

Political Resident in the Persian Gulf.

page 75

ملحق رقم (١٢)

Telegram - ~~Q~~

From - Resident, Bushire.

To - India Office, London.

No. 843.

Dated 15th August 1912.

(P). ~~My telegram 779 of 1st August and letter 1727~~

which will reach London 24th.

This latter and also Report now received from Political Agent, Rowett, which will reach London 8th September, were written before receipt of copy of Memorandum transmitted by His Majesty's Government to Turkish Ambassador on July 18th.

The Boundary that Shakespear would have advocated as the result of his past enquiries and as representing the claims of the Sheikh, would have been as follows:-

Starting from junction of ~~Aher~~ Sabiya and ~~Aher~~ Zebair boundary would pass along waterway of latter so as to include Soof Island opposite Umm Kasr in latter ~~Aher~~. The line would then pass north of Umm Kasr wells and north of Sarwan wells and ~~Jabal Saran~~ to the Ratk ridge; thence south-west along the ~~Batin~~ as far as and including Hajar wells. From Hajar it turns south-east towards Safah and includes the wells; passing thence S.E., for about 25 miles, it includes Al Gara'a wells; and from thence proceeds due east passing south of Wabrah and Anta'a wells

حوايت كليلا الاداب

and so on until it cuts coast at southern shore of Mus-salamiyah Bay which with its islands is claimed by Sheikh.

As regards Umm Kasr, Safwan and Musalamiyah, Shakespear remarks that whereas Sheikh has always specifically claimed these points when mention of them has arisen, we have never informed him that we questioned his claims and he will consequently be greatly disappointed when he learns that they have been arbitrarily excluded from his territory.

Basis

Basis of boundary arrived at by Shakespear is the actual control of wells by tribesmen ^{owning} ~~owing~~ allegiance to Sheikh Mubarak and this of course is the main test of territorial possession in desert countries inhabited by nomads; documentary evidence in such cases is never procurable.

Following evidence of considerations are advanced in support of particular points.

As regards Umm Kasr, until present occupation of Turks, wells were habitually frequented by Koweit Arabs and all disputes arising there were referred to Koweit and not to Zebair although former is three times as distant. Same remarks apply to Safwan.

The line connecting Safwan with Ratk marks the northern boundary of the grazing grounds used by Koweit Arabs.

Batin is universally recognised as dividing line between adherents of Sheikh Mubarak and those of Ibn Rashid. If latter's tribesmen cross it they are regarded as raiders.

As regards Hafar and its position in regard to Ibn Rashid - see para 6 of my letter 1727 abovementioned.
The wells of As Safah and Al Gara'a occupy similar position vis a vis Bin Saud.

Wabrah wells are within the recognized sphere of the ~~Umtair~~ tribe who have always been subordinate to Sheikh Mobarak. Properly speaking their sphere also includes the Summan district to the Southward.

As regards Anta'a, see Residency Telegram 437, dated 8th June 1908 to India and enclosure to letter 1814 of 8th June 1908.

The line Hafar, Safah, Al Gara'a, Wabrah and Anta'a forms the limit within which the Sheikh is responsible for safety of caravans.

As regards Mussalamiyah. The Bay is the headquarters and main provisioning base of the Howeit pearling fleet.

حوليات كلية الاداب

ملحق رقم (١٣)

Telegram. P.

From - Resident, Bushire.

To - India, Office, London.

No. 844.

Dated 16th August 1912.

Please refer to my telegram No. 843 and insert the following as concluding paragraph.

Begins.

The above evidence holds equally good, so far as it applies, to the line adopted by His Majesty's Government. Both the line advocated in my letter No. 1727 dated 4th August to the Government of India, and that now proposed by the Political Agent at Kowait, comprise an area smaller than that enclosed by the line adopted by His Majesty's Government. For this reason it is hoped that it may perhaps still prove practicable to substitute, in the interests of the Sheikh, during the course of negotiation, the southern boundary advocated by Captain Shakespear, or, failing that, the line advocated by me in my above letter.

Ends.

Cox.

ملحق رقم (١٤)

No. 344 for 1912.

British Residency & Consulate-General.

Bushire, 26th December 1912.

To

The Political Agent,

Bashraia.

Sir,

With reference to your letter No. 526, dated 14th December, I have the honour to inform you that while the Island of Abu Ali is outside the limits that we have decided to claim for the Sheikh of Koweit in current negotiations with the Turks, nevertheless it is within the sphere claimed by Sheikh Mobarak - at any rate the status of it may be regarded at present not definitively determined, and there is no objection in my opinion in the R.I.M.S. "Palinurus" making use of the anchorage for purposes of shelter. When doing so I hope he will use his opportunities for increasing our knowledge of the neighbourhood and of soundings in the vicinity. He might be able to ascertain incidentally whether the Turks have now got any military post on ^{Jinna} ~~Janna~~ or Jeziret al Amair Islands and if so of what strength.

I have the honour to be,

Sir,

Your most obedient servant,

(sd) P. Z. Cox Lieut-Colonel,

Political Resident in the Persian Gulf.

ملحق رقم (١٥)

about latitude 36° 40' north and longitude 36° 41' east, and immediately to the east of Karababa Daghy.

I have, &c.,

GERARD LOWTHER.

(Copy sent informally to the Army Department for transmission to the Division of the Chief of the Staff.)

(Received on 17th March 1913, with Political Secretary's letter No. 9, dated the 28th February 1913.)

ASIATIC TURKEY AND ARABIA

[December 23.]

CONFIDENTIAL

SECTION 7.

[54651]

No. 1.

Sir E. Goschen to Sir Edward Grey. — (Received December 23.)

(No. 525.)

SIR,

Berlin, December 17, 1912.

The "Lokalanzeiger" yesterday announced that a telegram had been received from Aleppo reporting that the new sections of the Baghdad Railway from Aleppo to Radju in the Amanus Mountains, and from Aleppo to Jerebulus on the Euphrates, were opened to traffic on the 15th instant in the presence of the local authorities. The new sections extend over 200 kilom. (125 miles).

I have, etc.,

W. E. GOSCHEN.

(Copy sent informally to the Army Department for transmission to the Division of the Chief of the Staff).

(Received on 17th March 1913, with Political Secretary's letter No. 9, dated the 28th February 1913.)

DEMI-OFFICIAL LETTER TO FOREIGN OFFICE, DATED THE 26TH FEBRUARY 1913.

By Lord Crewe's instructions, I enclose a statement of a possible basis of compromise as regards Kuwait. His Lordship hopes that it will not be used except in case of real necessity, since the Shaikh will certainly regard it with suspicion, and will (Cox anticipates) already be greatly disappointed by the loss of Um Kasr, Safwan and Musallamiya, to say nothing of Anta'a. As to this last, Lord Crewe

suggests—without pressing it—that if opportunity offers for obtaining a rectifica-

* Not sent.

† Also extract from letter from Major Knox, dated 23rd May 1908; extract from letter from Captain Shakespear, dated 23rd March 1910, and extract from Captain Shakespear's Diary, dated 25th February 1910.

tion of the southern limit so as to include Anta'a (as shown in red on the map*) it should be taken. I enclose some extracts from an earlier report of Knox's† which show the strength of the Shaikh's claims.

It should in any case be pointed out to Hakki that all our claims are based not on the Shaikh's unsupported statements, but on the evidence collected during the last five years by our own officers, who have personally examined the whole frontier.

As regards the Turkish request for a right of way for their troops, Lord Crewe is at a loss to understand why they should want it, seeing that they apparently have easier means of access to Central Arabia, either by way of the Hedjaz or from

the Persian Gulf via Ojeir and Hofuf (where they already have garrisons). He would, therefore, be disposed to refuse, unless it is strongly pressed for. If conceded, it should be guarded by a firm proviso that no posts or garrisons are to be established along the line of march or elsewhere.

You will have noticed that the Government of India ask that if the compromise is adopted they may have time and opportunity to explain the nature of it to the Shaikh before news of it can reach him from Turkish sources. Lord Crewe attaches importance to this.

ملحق رقم (١٦)

Statement

1. The limits of Kuwait and of the tribes subordinate to the Shaikh are as defined in annex 4 to the British Note of 18th July 1912. That is to say :-

2. From the coast at the mouth of the Khor es Zubair the line proceeds in a N.-W. direction up to and past the walls of the fort at Saiwan to Jebel Sanam and the Ar Ratq ridge. From the latter point it runs in a S.-W. direction along the Batin to, and including, the wells of Hafar, whence it turns to the S.-E. between the districts of Summan and Dahanah till it reaches the route from Wabrah to Riyadh. From that point it runs N.-E. to the Na'airiyah hill at the N.-W. corner of Radaif, and thence to the coast at Jebel Manifah.

3. The islands included in the limits of Kuwait are those mentioned in the annex above referred to.

4. Within the limits specified, a circle shall be drawn with Kuwait town as its centre and a radius of approximately 60 English miles, including Warba Island and the mid-channel of the Khor Abdullah to the north, Qrain hill to the south, and Kubbar Island to the south-east. Within the territory thus circumscribed the complete autonomy of the Shaikh of Kuwait shall be guaranteed, as defined in the British note of 29th July 1911.

5. Outside this circle and within the wider limits described in paragraph 1, the existing *status quo* shall be maintained, i.e., the Shaikh shall continue to levy tithes and there shall be no direct Turkish administration and no Turkish garrisons; and further the Turkish Government shall agree to take no action, military or other, within those limits without previous arrangement with us.

6. Provided that there shall be a right of way for the passage of Turkish troops by the recognised caravan routes across Kuwait limits in the direction of Nejd, without, however, the right of establishing posts and garrisons as above mentioned.

ملحق رقم (١٧)

Telegram. P.

From Resident.

To Foreign.

No. 802,

Dated 28th March 1913.

7 pages to 6

With reference to the demi-official letter and enclosure from the India Office to the Foreign Office dated 28th February 1913 regarding a possible basis of compromise over the whole question of Koweit. I would earnestly urge that right of way should be refused to Turkish troops inside the sixty mile circle and from seawards at all events. If they were in possession of such a right the Turkish would be enabled, on the colourable pretext that the troops were on their way to Central Arabia, to put pressure on the Sheikh and without violating the letter of their compromise with us, to threaten Koweit.

Cox.

ملحق رقم (١٨)

(Received on the 21st April 1913 with Political Secretary's letter No. 14, dated the 4th April 1913.)

India Office, Whitehall,

London, S. W. ;

31st March 1913.

P. 1166.

Sir,

I am directed by the Secretary of State for India to acknowledge the receipt of your letter No. 12978, dated the 27th March, forwarding a draft agreement with the Turkish Government regarding the *status* of Kuwait.

The Marquess of Crowe understands that His Majesty's Government will still endeavour to obtain Turkish recognition of the limits of Kuwait defined in the British Memorandum, dated 17th (18th?) July 1912, and that only if this proves impracticable will the concession embodied in the present draft be made.

I am to offer the following remarks on the text of the draft:—

Preamble.—His Lordship would prefer that the words "and the adjacent territory" should be omitted, as emphasising unnecessarily and in a way that may arouse the suspicions of the Shaikh, the distinction between the two areas, which is sufficiently clearly drawn in the body of the agreement.

Clause 3.—His Lordship attaches great importance to the reference to foreign relations, and trusts that, though it may be difficult for the Turkish Government to accept it, it will be insisted on.

Clause 5.—He would prefer to say "articles 1 to 4", thus limiting the Turkish agent to the narrower area, and lessening the opportunities for intrigue.

His Lordship thinks that it might also be desirable to add to the list of islands what is shown on the map as Makfa island, although, according to the Gazetteer, no channel exists between it and the mainland.

Clause 7.—For "Hafan" read "Hafar". Lord Crewe notes that the map attached to Foreign Office Print, Asiatic Turkey, Section 1, February 27, is not quite accurate, in that the green line does not clearly include Wabrah and Al Garaa. The Shaikh is known to be very anxious to retain Anta'a ('Nta), and His Lordship trusts that this may be secured in return for the concessions made in the earlier part of the agreement, and in view of the fact that His Majesty's Government are not supporting the wider claims which, as will be seen from the enclosed copy of a telegram from Sir P. Cox, the Shaikh has himself made to the Turkish Government.

Dated 26th March 1913.

As the Shaikh expressly claims Um Kasr, it might be advisable to make it clear that His Majesty's Government do not support him by substituting "forts at Um Kasr and Safwan" for "fort at Safwan" in the third line of this clause.

The last two lines of the clause are repeated from clause 6, and seem superfluous.

Clause 8.—It is understood that a reference to the lease agreement of 1907 will be embodied in this clause or else that the Turkish Government will be pressed formally to take note, in a separate document, of the existence of the lease, which was mentioned in Sir E. Grey's Memorandum to the Turkish Ambassador, dated 24th October 1911.

Page 265

Clause 10.—Lord Crewe trusts that this will not be included except in the last resort. The natural line of approach for Turkish troops to Nejd does not lie across the area covered by the agreement; and in spite of the safeguards that have been inserted this concession may be a source of much difficulty hereafter.

Subject to the above remarks His Lordship concurs in the terms of the draft.

I have the honour to be,

Sir,

Your most obedient servant,

T. W. HOLDENESS.

The Under-Secretary of State,

Foreign Office.

ملحق رقم (۱۹)

۸۴ برسین روز

بیاض احمد و قیسوت

الكوث أرض حمراء تزلزلها جنتها صامح ^{سنة} هجرية
حدودها من جنوب من رمان الاحياء ولقطيف في ملكك العربي وبعدهم بنو حود وبعدها جند
الجبيل وفيه سكنة واما نزول صامح الكوث فمحل فيه من غافقة عثرت الصبي اميرهم
الحار بن حورية بن عمران من بعد ابيه واجداه الامارة لهم ومن الجبيل وشمال جزيرت العمار
جند (السليم) امير السليم عدوان وجند اميرها مجدل والصبي والعمار ضفتين
صفت بحرية وصفها بحرية فالصبي اميرهم بحرية بن عمران التبرية والبحرية والعمار اميرهم
عدوان ومجدل والبحرية اميرهم افويس الحسن وشبيب الصقل الخالد ورسنا خباري طيرهم
من الابد والاحد والذكور بن فلانكم بالقطيف لهم نخيل فاذا قصه من الخارهم برستهم
من برستهم الطرفنا وبحريتهم في اعاكسهم وعشائرنا مصلين من الزلزال من الجبيل قبل
يذهب الى الكوث او شمال من الاماكن المذكورة القرانيا السليمه اهلهما بحرية وبحرية
اميرهم محبوزة قصاب وشمال منهم الفجيبيل اهله بحرية وبحرية واميرهم جند الزلزال
وشمال منهم بوحليف اهلهما بحرية وبحرية اميرهم صف العر والقطاب اهلهما
بحرية وبحرية اميرهم خلي الربوس وجميع القرانيا المذكورة كما ذكرنا تبعا في ايام
والاحد ورسنا جاري عليهم البرية نوكن ادياسهم والبحرية ناخذ رسم كان
فانهم وجدوا نالوا اميرهم الذي ناهاه من ايامهم وسفوان ومن قبلهم
الباطن الى حف الباطن ومن الباطن وجنوب الصفاء والقرية من جنوب الزلزال
منها جنوب وقرات وقصوان وقرانيا انطاع وكلما كان داخل هذه الحدود هو
في حانا فمكة عشائرنا فمكة حدودنا التي تلتقيها من الابد والاحد وشاهد
ذلك اخواني امراء المكرية كلما انشئنا وياهم بالرفعة براء للاهواء والقطيف
شاهد وجهه على ارضي الذي هذين سالتهم بمصبي {
ومن شرق جزيرة فلان اهلا بحرية اميرهم حدود الصامح وبحريتهم وبحرية
والجبيل والصابرية وامرنا هذه المياه المذكورة بحرية حدودنا من

ملحق رقم (٢٠)

Copy 102
صورة

28 Rabi-ul-awal 1331

From Sheikh Mubarek
to Resident

من مبارك اصباح عالم اللوت الاحف صاخبوكر والاحلاد كنز سر بس كالك بالوز وفضل ضد
الدول البرية القصرية من طينيد في خليج فارس اديم محروث
عقب الفحص والاستفسار عن خاطركم العزيز دعمت مجيد ورور هو ان لا تخفوا حضرتكم السامية برفق
الرياء وكيل والي البله علي رضا ياشا طلب من محسونا عبد العزيز السالم برفقا بناء
نمسل لم بيان حدود الكويت ونواحيها بصوره محوارة ولم جانا منه كتاب بخصوصه
ذالك فقط اوصا محسونا المذكور يكتب لنا ونحن حرنا حدود الكويت
من جنوب وقبله وشمال في ورقه ارسلناها الى محسونا عبد العزيز السالم لكي يقرها
على وكيل الوالي بدون خط من عندنا للوكيل المزبور وبينا الحدود تفصيل وهذا
صورنا تاحسبكم بطيه حرفيا تشرفوها بانظاركم السامية وحفظكم بكمال سرور
هذا وارجو دوام توجهاكم وشمول انظاركم ولا زلتم محروث
١٤٢١
١٤٢١

ملحق رقم (٢١)

Telegram. Code.

From Resident Bushire.

To Foreign Delhi.

Repeated India Office London.

No. 588.

Dated 28th March 1913.

The Sheikh of Koweit writing on 11th March informs me that the Ottoman Government authorities has asked representative of the Sheikh of Koweit at Busreh to obtain from the Sheikh of Koweit confidentially a memorandum setting forth the boundaries of territory ^{claimed by} the Sheikh of Koweit. In reply the Sheikh of Koweit says he has given his representative a memorandum to show informally to the Ottoman Government authorities as desired and sends me a copy of it.

Document rather crudely worded, but the following is the boundary claimed as I read it.

The Sheikh of Koweit claims that Jubail-al-Bahri is his ~~southern limit on coast.~~ North of that point coastwards he claims everything as far as Khor Abdullah including Failakah, Dubian, Warbah and their waters. On the north he includes Um Kasr and Safwan in his limits. From Safwan boundary goes due west to Batin and thence follows Batin

to include Hafar thence to the most southerly point in the south centre which he places at Al Habeh said to be just south of Minaisir-al-Ghara. From thence boundary claimed by him passes south of Anta and thence south eastwards to the coast at Jubail-al-Bahri.

Addressed Foreign Delhi. Repeated India Office.

Cox.

حوليٰات كلیف الاداب

ملحق رقم (٢٢)

TELEGRAM.P.

From Resident.

To ~~Minister~~

Foreign

No. 637.

Dated 3.4.13.

With reference to your telegram No. 24 S on the subject of the status of Koweit. Up to date I have only sent an ad interim answer by return of post to the Sheikh in which I acknowledged the receipt of his exposition of the boundary and said that ~~that the~~ ^{by me} action ~~as might be~~ taken on it would be communicated to him at the next opportunity.

He has been staying with the Shaikh of Mohammerah and has also paid a short visit to Basrah and has just passed Fao on his way back to Koweit. It is possible that he may have ~~be~~ been given a misleading version of the details of the present negotiations by the Wali, and should this be the case the next post will probably bring me a letter from him. In default of that I would recommend, in view of the political situation in Constantinople, that for the present I should merely write to him, as if from myself, to the effect that as the war has come to an end it is hoped that the negotiations with the Turkish Govt / will progress; that his letter and the enclosure have been communicated to Government, but that he will understand that it is necessary to adopt a give and take attitude over this and the other items of the

negotiations and that with regard to the negotiations in general it is hoped that he will leave himself in our hands and rely on the fact that we are determined to get his local autonomy and more important practical interests assured and that as regards the others we will effect the best comprehensive settlement that we can. In conclusion I would say that Govt. has been asked to keep me informed as far as possible of the progress of the negotiations. I recommend that if possible we should avoid saying any more to him until what we have arranged can be definitely communicated to him.

The Political Agent is unfortunately away on tour and will not be back this month. In the meantime, however, should it appear from the Shaikh's letters that he is uneasy I could go over and talk to him confidentially on the subject. ~~As the~~ ^{however} ~~same old story~~ I get fresh instructions from the Govt. or a reply to this telegram I will not do this.

Cox.

[This Document is the Property of His Britannic Majesty's Government.]

103

ASIATIC TURKEY AND ARABIA.

[March 26.]

CONFIDENTIAL

SECTION I.

[12978]

No. 1.

Koweit. Draft Agreement.

~~HIS Majesty the King of the United Kingdom of Great Britain and Ireland and of the British Dominions beyond the Seas, Emperor of India, and His Majesty the Sultan of Turkey, animated by the sincere desire to settle by mutual agreement certain questions concerning their interests, have determined to conclude agreements destined to prevent all cause of misunderstanding between Great Britain and Turkey in regard to the questions referred to, and have nominated for this purpose their respective plenipotentiaries, to wit:~~

Who, having communicated to each other their full powers, found in good and due form, have agreed on the following:—

Agreement concerning Koweit.

The Governments of Great Britain and Turkey being desirous of placing beyond all doubt the status and limits of ~~Koweit and the adjacent territory~~, as respectively defined in articles 5 and 7 of this agreement, and the relations between the Sheikh of Koweit and Turkey, and taking into consideration the special interests of Great Britain in Koweit, and the long-established relations between Great Britain and the Sheikhs of Koweit;

Have agreed upon the following articles:—

1. Great Britain and Turkey recognise Koweit, as defined in article 4 of this agreement, as an autonomous sheikhdom under the suzerainty of Turkey.
2. Great Britain and Turkey recognise the Sheikh of Koweit as a Turkish ~~kaimakam~~.

3. Great Britain and Turkey recognise the right of the Sheikh of Koweit to exercise complete autonomy within the limits laid down in article 4 of this agreement. Turkey undertakes to abstain from any infringement of such autonomy, and from any interference with the succession, internal administration, or foreign relations of Koweit.

4. Nothing in this agreement shall be taken to prevent Turkey from appointing an agent at Koweit.

5. For the purposes of articles 1 and 3 of this agreement the limits of Koweit are agreed to be a segment of a circle drawn with the centre of Koweit town as its centre and a radius extending from that point to the mid-channel of the Khor Abdulla at its northernmost point between the island of Warba and the mainland; to include Krain in the south, and to a point at a corresponding distance from the centre of Koweit in the west. Within these limits are also understood to be included the islands of Bubiyan, Mashian, Failakah, Anbah, Kubbar, Karu, and Umm-al-Maradim, and the islets adjacent thereto.

6. Great Britain and Turkey recognise as subordinate to the Sheikh of Koweit the tribes within the territory defined in article 7 of this agreement. The Sheikh of Koweit shall continue to levy tithes from such tribes as at present, and shall conduct such administration as may be necessary in his capacity as Turkish kaimakam. Within the territory defined in article 7 of this agreement Turkey undertakes not to set up any administration apart from that of the Sheikh of Koweit, and not, without previous arrangement with Great Britain, to station any garrisons nor take any military or other action.

7. The limits of the territory referred to in article 6 of this agreement are agreed to be as follows: a line running north-west from the coast at the mouth of the Khor-es-Zubair up to and past but not including the walls of the fort at Sawan

[2839 cc-1]

حوليات كليخا الاداب

ملحق رقم (٢٤)

Telegram. P.

From Resident Bushire.

To Foreign Simla.

No. 843.

Dated 11th May 1913.

With reference to the negotiations regarding Koweit. The India Office has sent me, under a D.O. letter dated 18th April a copy of the final draft agreement. The Political Agent after perusal of recent papers on his return from tour has also addressed me on the subject.

The following representations are made by him.

(1). The terms Sanjak and Mutessarif should be substituted for Kaza and Kaimakam as the latter are "infra dig".

(2). The possibility of having to receive Turkish Agent has never been dreamed of by the Sheikh who will protest vehemently, and the agent will then become centre for all intrigues which will not be convenient.

(3). As the Bedouins will otherwise take advantage of difference of the Sheikh's powers in the two zones, full autonomy should extend to the outer zone.

(4). Al Haben wells which the Sheikh claims vide my telegram No. 588, have been visited and located by him and there is no doubt that they are situated within the boundary under the practical control of the Sheikh. They are located according to the Political Agent, in Longitude 47. 5' and Latitude 27. 15'. 25".

(5). Turkish troops should not be permitted to pass any closer than the road which runs along west of Batin from Busreh to Hafar.

My views are as follows:-

Item (1) would serve to make the pill more acceptable to the Sheikh.

Item (2) falls in with views which have previously been put forward

to Jebel Sanam and the Ar Ratq ridge; thence south-west along the Batin to and including the wells of Hafar; *thence south-east, including the wells of Al Safah and Al Garaa, Wabra and Anta'a; thence north-east to the sea near Jebel Manifah.*

And the sheikh shall continue to levy taxes from such tribes as at present, and shall conduct such administration as may be necessary in his capacity of Turkish kaimakan.

8. Turkey recognises the validity of, and undertakes to respect, all the agreements which have been concluded between the Sheikh of Koweit and Great Britain, copies of which are set out in the schedule to this agreement.

9. Turkey undertakes that the Sheikh of Koweit shall be admitted to the full and undisturbed enjoyment of any private properties on Turkish territory which he may now own or may hereafter acquire in accordance with Turkish law.

10. † Nothing in this agreement shall detract from any right which Turkey may at present possess of marching troops by the recognised caravan routes across the limits defined in article 7 in the direction of Nejd, provided, however, that Turkish posts or garrisons shall not be maintained or established therein except by previous agreement with Great Britain.

* Or, south-east between the districts of Summan and Dahanah to the route from Wabra to Riyadh; thence north-east to the Na'airiyeh hill at the north-west corner of Radaif; and thence to the sea near Jebel Manifah.

† Only to be included if strongly pressed for.—A. II

حوليات كلية الاداب

ملحق رقم (٢٥)

Telephonée Chit.

From Resident, Bushire.

To Captain Shakespear, Koweit.

Dated 20th May 1913.

In continuation of my endorsement No 1517 dated 15th May. Since then we have received the following Reuter dated London 17th May.

The Times publishes following detail of Anglo Turkish understanding. Britain recognises suzerainty of Porte over Koweit which becomes an autonomous Kaza. Porte engages not to interfere in internal affairs of Koweit or in question of succession. It recognises validity of convention concluded between Sheikh and Britain. Porte abandons pretensions to suzerainty over Katr. Reuters message ends. It recognizes the right of Britain to undertake in future as in the past the lighting, buoys and policing of the Gulf. France as well as Germany have been kept well informed of the negotiations which are not likely to end without a definite agreement maintaining British rights and privileges with reference to the navigation of the Tigris and Euphrates. This is likely to include the establishment of an Ottoman commission with strong British participation to exercise independently the functions of a navigation and port authority over the Shat el-Arab. This can only be effective if the heads of both the inspection and the Engineer branches are British. The whole agreement when completed and confirmed will be an event of utmost importance for the

~~promotional~~ promotion of British commercial interest in the middle east. You may presume that your letter of 30th April was too late in any case, to be considered and I think you should now give Sheikh a general idea, as from me, of what we believe to be the trend of the agreement as far as Koweit is concerned impressing upon him that his general position has been rendered secure but that in points of detail it has been necessary in this as ~~xx~~ in all other friendly negotiations to adopt an attitude of give and take. Your communication had better be verbal for the present.

WA

Resident.

forward but which were not found acceptable.

Item (3) which is important but at the same time I am afraid a res judicata would naturally be welcomed.

Item (4) on the grounds that it is in accordance with the position of the boundary as pointed out by the Sheikh himself, and recently investigated on the spot and found to be correct by the Political Agent, may still be obtainable. The proposal contained in item (5) is supported by me, but it seems that in the final draft there is no mention made of the passage of troops.

Cox.

ملحق رقم (٢٦)

Telegram. P.

From Resident Bushire.

To Foreign Simla.

No. 948.

Dated 27th May 1913.

Up to the 29th May no intimation of the details of the draft convention regarding Koweit had been made to Shaikh Mubarak, owing to his serious state of health, as before reported. Reuters telegrams of 17th May however contained a forecast of the contents and as these telegrams are ordinarily sent to Koweit, I instructed Political Agent to make a verbal communication to the Shaikh, as if a message from me, informing him of what were the probable terms of the Convention as far as would understand. I asked him when doing so to make the Shaikh see that his general position had been assured satisfactorily but that, as is necessary in the case of all amicable adjustments ^{of} ~~at~~ issues, it had probably been necessary to for His Majesty's Government to display a give and take attitude in respect of some of the points of detail. I have now received a telegram from the Political Agent reporting that as a whole his communication was fairly well received by the Shaikh, but that latter "expressed in the strongest and most vehement manner his absolute refusal over to permit the presence of a Turkish Agent". Later on after further deliberation Shaikh Mubarak walked over to the Agency in a perturbed state of mind to reiterate his refusal and

to ask Political Agent to telegraph his views to higher authority. He pointed out that he had faithfully observed his engagements with us, and that the specific object of them was to protect him against such a possibility, as that at present contemplated.

Political Agent continues that signs are not wanting to show that Shaikh is disposed to think that he has been sacrificed for some quid pro quo and that his attitude will not be altered by anything but the strongest coercion.

He

حوليات كلية الاداب

ملحق رقم (۲۷)

DRAFT—(For Approval).

POLITICAL RESIDENCY, PERSIAN GOLF.

Keweenaw

No. D/O

~~CONFIDENTIAL~~

Dated: 23rd May 1913

T2.

J. L. Navarra, Esq.

Indo-European Telegraph Dept

FAO

Dear Mr Navarra,

Would you kindly get the message below sent to Resident at first opportunity. It is important and confidential so please be careful in sending it and also to destroy this letter of mine after its despatch.

TO. BUSHIRE

~~From: FAO~~

Reddt c/o A.S.

Shakespeare c/o C.C.

D. T.

Words

Date _____

"Confidential reference your telephone chit 20th May

"Stop conveyed general trend to Sheikh and on whole

fairly well received and better than I anticipated but

He is most resolute against them hitherto undreamt of

possibility vide ^{clause 4} of ^{Foreign Office print} ~~your letter~~ ^{of 2 March 26} ~~dated 26 March 26~~

"~~Forced~~ stop he expressed in strongest and most vehement

"manner absolute refusal ever to permit residence of any

"such official and requested me to telegraph his views
expected

"that his reasons are much as ~~g/XX/XX/ed/~~ and fear that

"nothing short of strongest coercion on our part will

"make him accept consequences of that please stop trust

"you can still do something in matter".

yours sincerely,

Sent early morning

of 24th May

WJ

WMS

ملحق رقم (٢٨)

~~TELEGRAM, P.~~

From Foreign.

To Resident.

No. 63.S.

Dated and read. 15.4.13.

With reference to your telegram No. 637 dated April 3rd on the subject of Koweit. A communication may be made by you to the Shaikh on the lines suggested, and should you see no objection he may also be warned that the reception of a Turkish agent may be entailed by the recognition of his autonomy. If he shows any signs of uneasiness and you decide to pay a visit to Koweit you may or may not, as you think fit, prepare him for the loss of the places to which reference was made in the telegram dated March 29th from the Sec. of State.

ملحق رقم (٢٩)

No. 1499, dated Bushire, the 11th (received 19th) May 1913 (Confidential).

From—LIEUTENANT-COLONEL SIR PERCY COX, K.C.I.E., C.S.I., Political Resident
in the Persian Gulf,

To—The Secretary to the Government of India in the Foreign Department.

In amplification of my telegram No. 843 of 10th instant in connection
with Kuwait negotiations, I have honour to forward, for the information of
the Government of India, a copy of the
Political Agent's report (with accompany-
ing map) on which it was based.

No. 8 C., dated the 30th April 1913, with
enclosures.

No further comment on it seems called for at this stage.

ملحق رقم (٣٠)

No. 8 C., dated Kuwait, the 30th April 1913 (Confidential).

From—CAPTAIN W. H. I. SHAKESPEARE, Political Agent, Kuwait,

To—The Political Resident in the Persian Gulf, Bushire.

I have the honour to invite a reference to the correspondence regarding the Anglo-Turkish negotiations relating to the status of Kuwait, ending with the Government of India telegram in the Foreign Department, No. 638, dated the 15th April 1913.

2. You are aware that I returned to headquarters on the 21st April to find Shaikh Sir Mubarak-as-Subah dangerously ill. He is now recovering slowly, but I have not found it possible up to date to say more on the subject than to state that his letter and enclosure to your address had been forwarded to Government, that as the conclusion of the war was in sight it was hoped negotiations would soon be actively taken up, and that you have asked Government to keep you informed as to their course; also that I did not consider paragraphs appearing in the Basrah papers could give reliable information of matters which were the subject of confidential negotiations between the British and Turkish Governments and on which we had not yet received a pronouncement from Government.

3. On one occasion, when I visited the Shaikh before I had received copies of Foreign Office print No. 12978, dated the 26th March, your telegram No. 637 of the 3rd April, and Foreign Department telegram referred to above, the Shaikh mentioned that he received news from Basrah to the effect that the British and Turkish Governments had agreed upon Kuwait autonomy and that he was perfectly satisfied for all his claims had been recognized. The Shaikh's condition then being serious, I said no more than that I doubted the authenticity of his information or that the Porte could have receded so completely from a position which sometime ago I knew showed a wide divergence from his claims. A few days later I obtained a copy of the "Dastur" (published in Basrah) which contained a paragraph in its issue of the 12th Jamadi-al-Awal 1331 (16th April 1913) practically identical with what the Shaikh had told me. I attach, for information, a rough translation of the paragraph, which, I may add, was also received with as much satisfaction by the Kuwait public as the Shaikh. It will be obvious, however, that this satisfaction is based on a vastly different conception of Kuwait autonomy to that disclosed in the draft agreement of the Foreign Office print 12978 of 26th March. I shall, however, take the first opportunity made possible by the Shaikh's improvement in health to prepare him for the fact that he must expect a considerable alteration in his present view of the position.

4. Meanwhile, I venture to submit, for consideration, the following points, trusting that even now it may not be too late to obtain better terms for the Shaikh:—As a result of my recent tour I have been able to lay down with some accuracy the position of wells and other features to the south-west of Kuwait by which the Shaikh's southern boundary is determined. The Shaikh claims to include the Al-Gara'a and Al-Haba wells, and all the information I have been able to collect points to the fact that his claim is justly founded. I have attached herewith the confidential "Map of the Kuwait Hinterland" with the doubtful portion in the south corrected from my latest tours, and would invite a comparison with the same map uncorrected in your office as likely to be useful. By far the strongest argument in support of the Shaikh's claim,

however, is the actual situation of the wells themselves. Taking the Al-Haba wells as a centre and striking a semi-circle of 90 miles radius from east round by south to west discloses the fact that in the whole of the intervening country there is not a single well and that the nearest wells to the southward lie on this semi-circle, viz., those of Awaina, on the east, situate 27 miles south of Anta'a, next those of Hafar-al-Ais, almost due south from Al-Haba, and those of Gaiyiya (at 105 miles), south-west of Al-Haba. It may be taken for granted that nomad Arabs recognise authority in the desert according to wells, and never in all my tours have I heard it suggested that the wells of Hafar, As-Safa, Al-Gara'a, and Al-Haba (all along the Shaikh's southern boundary) were not in Kuwait territory and jurisdiction. How I came to omit the Al-Haba wells from my previous report, No. 62 C., dated the 12th August 1912, I cannot now understand. I have marked in blue pencil what is undoubtedly the actual boundary on the attached corrected map. As I have traversed personally the whole of this district, obtained my information from Bedouin camping actually on the spot, and myself produced what map there is of the tract, I claim that my opinion is entitled at least to as much weight as the assertions of the Turkish Government, which has no real or first-hand knowledge of the area, facts or conditions as they actually exist.

5. While I am fully aware that an agreement with Turkey regarding Kuwait can be reached only by compromise, I venture to submit with all deference that it is worth while in our own interests to consider how any compromise is likely to be regarded by the Ruler of Kuwait and his people and its probable effect on our relations. It must be recollected that the Shaikh has not been informed of the course of the negotiations, nor of the Turkish

demands, nor of our suggestions or concessions thereto—he has left his case in our hands with the expectation that we will at least see his just demands satisfied. Consequently we shall have to bear the odium and any resentment resulting from such disappointment as may follow from the agreement falling short of the Shaikh's expectations. I have shown in previous reports and above what can fairly be considered Kuwait boundaries, and now propose to state what I feel convinced would be the really genuine objections the Shaikh would advance to the draft agreement on Foreign Office print No. 12079, dated 26th March, if it were communicated to him.

6. Taking the draft agreement by articles serialim—

(a) Article 1 may be passed by us without objection.

(b) In Article 2 the objection is that the title of Kaimakam is a very inferior one and counotes that Kuwait territory is merely a "Qadha". An almost exact parallel would be furnished by calling the Shaikh a Deputy Commissioner or Collector under the Indian Government and his territory a "district". When it is added that a Turkish Kaimakam's annual salary amounts to £175 to £270 only, and the position indicated thereby is contrasted with the fact that the Shaikh has hitherto enjoyed almost complete independence, been accorded a salute of 12 guns by British men-of-war and always been addressed officially as "Ruler of Kuwait", the depreciation of his position under the draft agreement may be realized in some measure. Further, though Turkish officials address him as Kaimakam and add the title of Pasha, the Shaikh himself does not acknowledge the style and invariably describes himself as "Ruler of Kuwait and Chief of its tribes". I venture to think that we should stimulate for Kuwait to be described at least as a "Sanjak" and its ruler as a "Mutaserif", of which the Indian equivalents would be a Division and a Commissioner. The question of the continuance of a salute to the Shaikh would also seem to be involved in our recognition of whatever Turkish title or rank may be selected.

(c) Article 3 defines complete autonomy sufficiently clearly.

(d) Article 4 permits the appointment of a Turkish Agent, and has the most serious objections. The Shaikh has not dreamt of such a possibility, and,

حوليات كلية الاداب

I am sure, would object most strongly to the idea. He could doubtless be ~~compelled to accept it~~ but the pressure would have to be applied through, ~~with the consent of, or perhaps even directly by, the British Government.~~ The effect on our relations with and our interests in Kuwait of forcing the representative of an undesired Power upon an unwilling Ruler and people may be easily imagined. There is further to be reckoned with the inevitable and recurrent intrigues which will result from the residence of a Turkish official in Kuwait. My own opinion is that the Turkish Agent, if permitted, will either be regarded as a spy by the ruling Shaikh of the time or be utilized by him in intrigues and efforts to play-off the Turkish and British Governments against each other for his own ends.

(e) Articles 5, 6, 7 require to be considered together with the map. In the first place, the division of his territory into two portions, over which he and the Turkish Government will have authority different in degree and kind, will be unintelligible to the Sheikh and will moreover lead to constant friction, for the inner segment defined in Article 5 has no naturally definable boundary and is a paper arrangement which the Shaikh will be unable to maintain in the exercise of his authority throughout the whole of the two portions over which at present it is identical in character. Secondly, the suggested difference will furnish the Bedouin tribes subject to the Shaikh and the Turkish authorities with endless opportunities for petty intrigue and friction, particularly if permission for a Turkish Agent as suggested in Article 4 is accorded. Assuming the best intentions on the part of the Turkish Government and its officials, intrigue remains as the breath of life to Bedouins, and the suggested division of his territory will undoubtedly hamper the Ruler of Kuwait in his dealings with the tribes. I would suggest that the Shaikh's complete autonomy as defined in Article 3 should extend to the limits described in Article 7, modified so far as may be considered possible by the information I have given above in paragraph 4. The alternative southern boundary given in a sketch 5, annex to

Article 7 is useless from the Shaikh's point of view for reasons already given in paragraph 4 above, and moreover is not desired by him. In this connection it would seem desirable that the evacuation of the Turkish posts on Bubiyan Island and Um-Kasr should be ensured either by the present agreement, or, if preferred, separately if that at Safwan is allowed to run in. It will be clear from reports ever since the occupation of these posts in 1902 that the Shaikh would have taken measures to eject the Turks but for being restrained by British assurances that we had not lost sight of the matter. The stipulations in Article 6 prohibiting Turkey from stationing garrisons or taking military or naval action within Kuwait boundaries should be maintained.

(f) Article 8 requires no comment.

(g) Article 9 requires no comment beyond that I believe the Shaikh has already succeeded in obtaining legal recognition for his landed properties in that permission is said to have been granted for their registration in his own name without the formality of taking out a Turkish "nafas tazkireh".

(h) Article 10 would, I am certain, be most strongly opposed by the Shaikh for the reasons given in Residency telegram No. 692, dated the 25th March 1913. If some such clause is strongly pressed for, it might be worded so as to permit the passage of Turkish troops to Nejd by no route nearer to Kuwait than the caravan road passing along the western boundary from Basrah, by the Batin depression to Hafar wells.

7. Though the foregoing may be said to be largely destructive criticism of the draft agreement, I have endeavoured to show how that agreement may be made somewhat less unpalatable to the Shaikh. Unpalatable it will be and will remain for years even with the emendations I have suggested, but it seems to me that in treating with the Turkish Government we have hardly given the Shaikh's irrefutable rights the consideration due to them, for his claim to

throughout been founded on a just minimum of existing facts which we have been at some pains to investigate ourselves, whilst in our desire to meet the Porte we have shown a benevolent sympathy to their vague, extravagant and nebulous claims, unsupported as they are by any real evidence, which they do not merit. That we may obtain a *quid pro quo* elsewhere does not affect Kuwait for the Sheikh will judge the agreement as it touches himself and his people and inasmuch as he has left his whole case unreservedly in our hands he will be the more inclined to resent any serious diminution of his territory, prestige, rights or privileges. The whole force of such resentment will certainly recoil upon us, more especially were the idea to obtain that we had benefited in some other sphere, and it is because I feel so strongly that the advent of any bitterness in our very cordial relations with the Ruler of Kuwait should be avoided as far as may be possible that I have ventured to submit the above paragraphs for consideration. Shaikh Mubarak has been far more loyal and straightforward in his dealings with us than we could have anticipated from an oriental chief of so little education, and therefore merits the most benevolent consideration of his claims at our hands, more particularly when we are negotiating regarding them practically without consulting him, the party most interested.

Rough translation of an Article appearing in Arabic newspaper "Al-Dastur", published in Basrah, dated the 12th Jamadi-al-Awal 1331 (18th April 1913).

KUWAIT.

(Extract) copied by the Turkish paper "Sabah" from the "Jeune Turc", the organ of the Union (and Progress Committee)—that the Turkish and British Government are prepared to conclude an agreement between themselves upon the placing of Kuwait, which is in the Persian Gulf alone (i.e., autonomous). And the English (Government) by their quality as an Islamic Power are addressing the Turkish Government on the safeguarding of their legal interests, but this proposal will not affect at all the *status quo* between them and other powers in Eastern questions. In exchange for this Great

~~Britain will be reassured in her moderate penetration (i.e., objects) in the Persian Gulf upon the results of the agreement as to the autonomy of Kuwait, and the "Jeune Turc" says that if the question of Kuwait is settled in this manner there will be good results to British communities and also it will be profitable to the Turkish Government.~~

9. Letter from the Foreign Office to Board of Trade, No. 15792, dated the 5th April 1913.

10. Letter from the India Office to the Foreign Office, No. P.—1376, dated the 15th April 1913.

11. Letter from the India Office to the Foreign Office, No. P.—1443, dated the 17th April 1913.

12. Telegram from Sir E. Grey to Sir G. Lowther, No. 189, dated the 18th April 1913.

*13. Letter from the Political Resident in the Persian Gulf, No. 1499, dated the 11th May 1913, and enclosures.

14. Telegram to His Majesty's Secretary of State for India, dated the 17th May 1913.

15. Telegram from His Majesty's Secretary of State for India, dated the 18th May 1913.

*16. Telegram to the Political Resident in the Persian Gulf, No. 129 S., dated the 22nd May 1913.

MEMORANDUM.

The paper specified in the margin was transmitted to the Secretary, Political Department, India Office, London, for the information of His Majesty's Secretary of State for India, under cover of the Foreign Secretary's letter No. 23 M., dated the 5th June 1918.

Telegram P., No. 1006, dated (and received) the 4th June 1918.

From—The Political Resident in the Persian Gulf, Bushire,

To—The Foreign Secretary, Simla (repeated to India Office).

I requested the Political Agent, Bahrain, to intimate informally to Shaikh Isa the general purport of the agreement so far as it concerns Bahrain in view of the forecast recently published in Reuter's telegrams. This he has done and reports that on the whole Shaikh appeared to be pleased and made no objection to the surrender of Zakhnuniyeh; Shaikh seemed to think that it was a natural demand for Turkey to make as the island is so close to Ojafr.

ملحق رقم (٣١)

Telegram P., dated the 6th (received 7th) June 1913.

From—His Majesty's Secretary of State for India, London,

To—His Excellency the Viceroy Simla (~~repeated to the Political Resident, Basra~~).

Kuwait. Please refer to your telegram of the 31st May. Pending further enquiry regarding Shaikh's objections Foreign Office are at present unwilling to make communications. Shaikh should be given to understand clearly that so far from his being sacrificed for *quid pro quo* this forms part of the price which he has to pay for permanent establishment of his position on treaty basis and for recognition of his ample claims. Moreover seeing that there will be British Agent at Kuwait that the Turks bind themselves not to interfere in internal and external affairs or succession; and that the Shaikh is so long as he keeps his engagements with us, formally assured of our support, admission of Turkish Agent is regarded by His Majesty's Government as purely *pro forma* and therefore it is hoped, in view of the identity of our interests with his, that Shaikh will acquiesce in an arrangement to which we would never have agreed had we apprehended any danger therefrom. The greatest importance is attached by His Majesty's Government to the Shaikh's acceptance of the agreement as it stands and the Political Resident should proceed to Kuwait himself, if necessary. If Shaikh is amenable, please consider whether some further honour might not be bestowed upon him.

* Not to Political Resident.

ملحق رقم (٣٢)

(Copy.)

(Received on the 5th May 1913 with Political Secretary's letter No. 16, dated the 13th April 1913.)

PERSIA. [18th March.]

CONFIDENTIAL.

SECTION 8.

12610

No. 1.

Sir G. Buchanan to Sir Edward Grey.

No. 97.
(Telegraphic.)

St. Petersburg,
18th March 1913.

Turco-Persian frontier.

I have not yet received reply to your telegram No. 204 of 9th March as the Minister for Foreign Affairs is consulting the Russian Ambassador at Constantinople. His Excellency, however, seems favourably impressed with Turkish proposals.

(Copy.)

(Received on the 12th May 1913 with Political Secretary's letter No. 17, dated the 23rd April 1913.)

PERSIA.

[23rd March.]

CONFIDENTIAL.

SECTION 4.

13342

No. 1.

Sir G. Buchanan to Sir Edward Grey.

No. 115.
(Telegraphic.) R.

St. Petersburg,
23rd March 1913.

Your telegram No. 204 of 9th March: Turco-Persian frontier.

Memorandum from Russian Government states that they consider that formula proposed by Hakkı Pasha could serve as a basis for further negotiations. It would, however, be necessary for Ottoman Government to state clearly what compensations they intend to claim in zone situated between the 32nd and 36th degrees of latitude. Russian Government agree that negotiations should not be transferred from Constantinople to London or St. Petersburg.

(Received on the 15th May 1913 with Political Secretary's letter No. 19, dated the 2nd May 1913.)

PERSIA.

[7th April.]

CONFIDENTIAL.

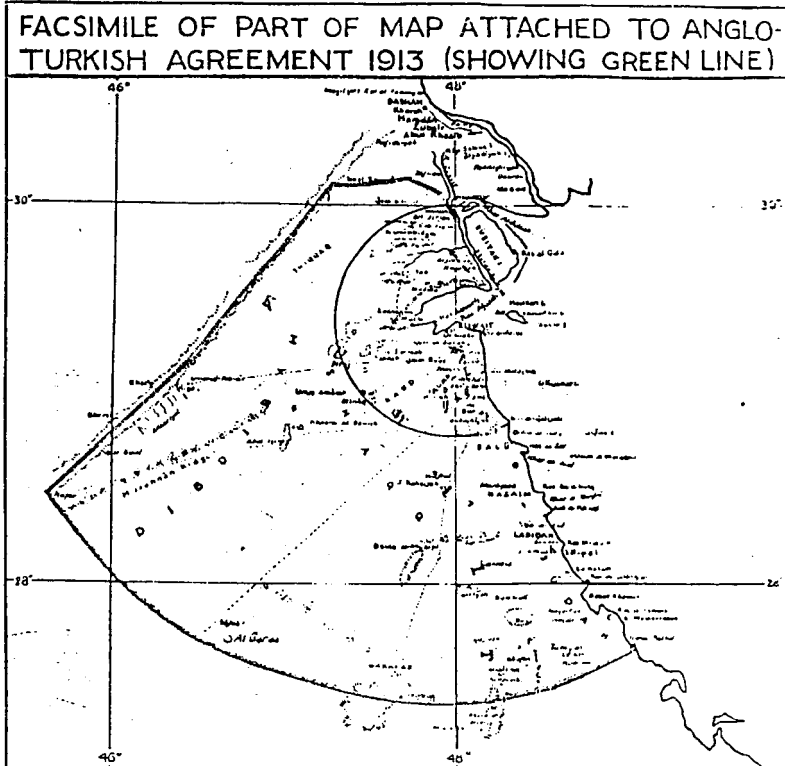
SECTION 15.

13823

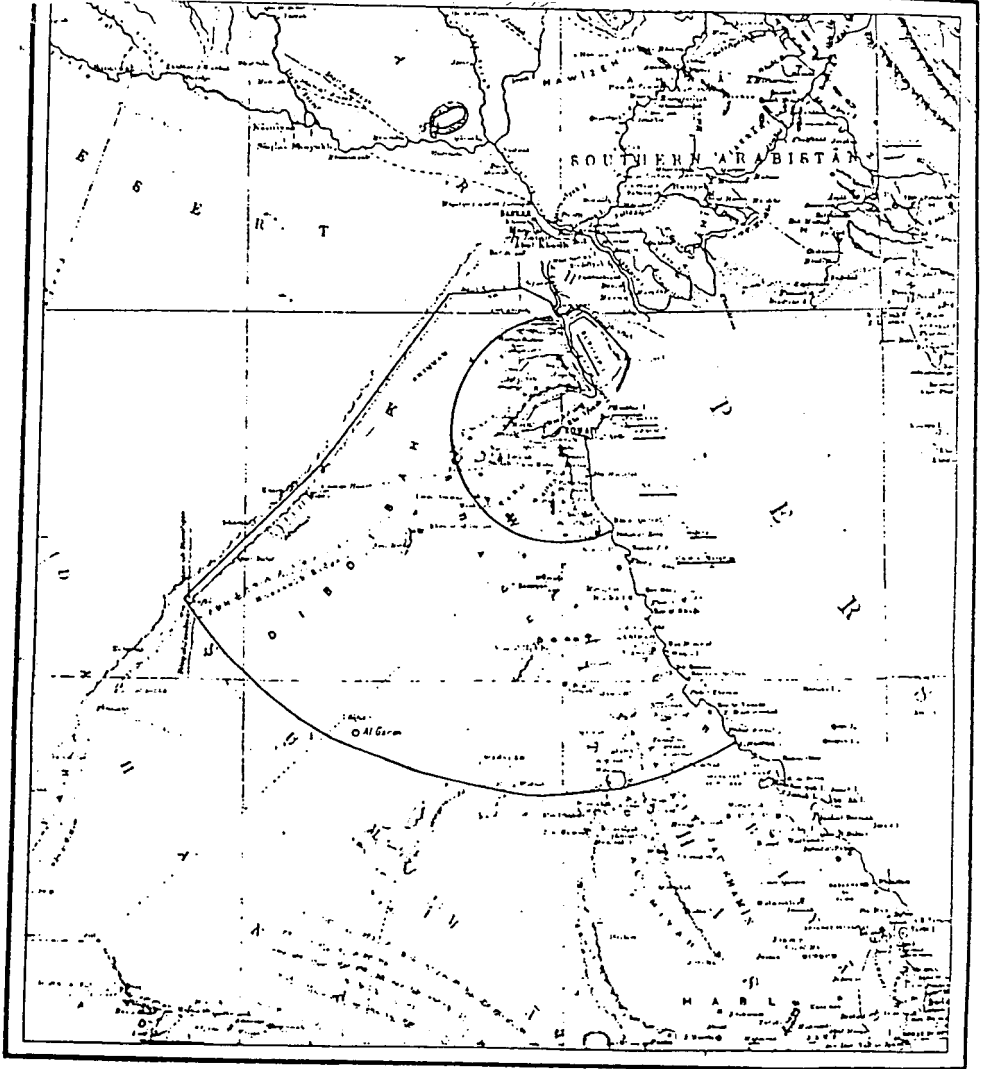
Note communicated by Hakki Pasha, 7th April 1913.

La ligne frontière part d'un point situé entre Nechra (chef-lieu de la commune du même nom dépendant du caza de Kourna) et Havizé, et environ neuf heures de distance à l'ouest de celui-ci. Elle traverse le territoire de Hafiré (35 kilom. au nord-est de Ziridji sur le Chatt-el-Arab), allant vers l'est et laissant le Kouchk-i-Havizé à la Perse et le Kouchk-i-Basra à la Turquie. Elle poursuit à l'est, en laissant la petite colline de Kabe Hamyos à la Turquie, le point nommé Mafraka ou Houré à la Perse, la colline Almoufaysal (à 12 kilom. de Kabe Hamyos) à la Turquie et le terrain plat de Chouarbi à la Perse. Elle traverse donc le milieu de ces points et, tournant vers le sud et laissant la colline Barassi (à 5 kilom.), formée des "ruines d'un" ancien auberge, à la Turquie, et les ruines du village nommé Chatt-el-Hamili (à 7

MAP 1.



ملحق رقم (٣٣)



١- الخريطة الملحقة باتفاقية ١٩١٣ (الدائرة الصفراء باللون الأحمر والخط الخارجى باللون
فى الخريطة الأصلية)

الداخلية
خريطة الكويت الملحقة بالاتفاقية البريطانية العثمانية لسنة ١٩١٣. المنطقة A التي يمارس الشيخ لكويت
الاستقلال الذاتي الكامل فيها وتتبعها جزر ودية ، وبويان ، ومسكن والحكا ، وام المرام ، وعوها ، وكبر ،
لاروه ، والمطلة مع الجزيرات والمياه الإقليمية الملاصقة (المادة الخامسة من الاتفاقية)
المنطقة B وتتخلل فيها المناطق التي تعيش فيها القبائل التي تنص المادة السادسة من الاتفاقية على
اعتبارها تابعة لشيخ الكويت ، الذي يستولى منها العشور والمنح الامارية .. ولا يتأثر الحكومة الاسرائطورية
العثمانية في هذه المنطقة أى عمل إدارى بدون علم وولاية شيخ الكويت ، كما تمتنع عن إقامة حامية عسكرية
أو القيام بعمل عسكري مهما كان نوعه .. الخ وقد حددت حدود هذه المنطقة في المادة السابعة من الاتفاقية .

(The Kuwait Crisis P. 36

المصدر ..

الدائرة الداخلية مكررة بالخريطة رقم (٢ - ب)